واقع حقوق الإنسان في القـارة الآسيـوية

نحو مأسسة آليات العدالة الانتقالية :
تجارب فتية وعدالة غير مكتملة في ظل استمرار الانتهاكات

مجموعة من المؤلفين

رقم التسجيل : VR 33811.B

تحرير و إشراف
أ.المصطفى بوجعبوط

واقع حقوق الإنسان في القارة الآسيوية
نحو مأسسة آليات العدالة الانتقالية :
تجارب فتية وعدالة غير مكتملة في ظل استمرار الانتهاكات

مجموعة من المؤلفين

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية

The Reality of Human Rights in The Asian Continent Towards

the Institutionalization of Transitional Justice Mechanisms: Youth Experiences and Incomplete Justice in Light of Continuing Violations

Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

Democratic Arab Center
Germany: Berlin 10315
Gensinger.Str: 112
http://democraticac.doc

تصميم وإخراج الغلاف
عبدالرحيم برعيش
ابن الشهيد أحمد برعيش بنموسى

واقع حقوق الإنسان في القارة الأسيوية نحو مأسسة آليات العدالة الانتقالية: تجارب فتية وعدالة غير مكتملة في ظل استمرار الانتهاكات

إشراف وتنسيق:

أ.المصطفى بوجعبوط

The Reality of Human Rights in The Asian Continent Towards the Institutionalization of Transitional Justice Mechanisms: Youth Experiences and Incomplete Justice in Light of Continuing Violations

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا.

مؤلف جماعي

الطبـعـة الأولى 2011

المؤلف: مجموعة من المؤلفين

عنوان الكتاب : واقع حقوق الإنسان في القارة الأسيوية نحو مأسسة آليات العدالة الانتقالية: تجارب فتية وعدالة غير مكتملة في ظل استمرار الانتهاكات

- إشراف وتنسيق: المصطفى بوجعبوط
- تصميم الغلاف و الاعداد الفني: عبد الرحمان برهيش berhiche@yahoo.com
- الســـــــنة : 2019
- عدد الصفحات: 131
- الطبعة : الاولى.
- رقم تسجيل الكتاب : VR. 33811.B

إن الآراء والأفكار التي تُنشر بأسماء مؤلفيها

لا تحمِل بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي. برلين- ألمانيا .

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين_ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي. برلين- ألمانيا .

All Rights reserved No Part of this Book may by Reproducted. Stored in a Retrieval System or Tansmited in any form or by any meas without Prior Permission in Writing of the Publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
58228345 -131
10811212 -131
29851112 -131
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: info@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman " Democratic German Center

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

تحرير وتنسيق:

أ. المصطفى بوجعبوط

مدير المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية.

أعضاء اللجنة العلمية والاستشارية:

- د. عبد العزيز قراقي، أستاذ جامعي، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- السويسي – الرباط – المملكة المغربية.
- د.المصطفى منار، أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- سلا – المملكة المغربية.
- د. أحمد مفيد، أستاذ جامعي- العلوم السياسية – جامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية الحقوق- فاس- المملكة المغربية.
- د. خالد خميس السحاتي، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة بنغازي- ليبيا.
- د. وسيلة قنوفي، أستاذة محاضرة- كلية الحقوق و العلوم السياسية – سطيف 2 الجزائر.
- د. نسرين سعد الديس، أستاذة مؤهلة- العلوم السياسية – جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- سلا – المملكة المغربية.
- د. محمد عبد الحفيظ الشيخ، رئيس قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة ــ ليبيا.
- د.محمد جعفر، باحث في العلوم السياسية، جامعة عبد المالك السعدي– طنجة – المملكة المغربية.
- د.بوصاك نورالدين، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- د. خالد علي عبود الخفاجي، أستاذ التعليم العالي – كلية الصفوة-جامعة العراق
- د. زهير زيناني، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- أ.الحسين واتاج، أستاذ متخصص بالترجمة من وإلى الإنجليزية- الخميسات- المملكة المغربية.
- أ. الحرش محمد، مدير المركز المغربي للحكامة الترابية – المملكة المغربية.
- أ. كريمة الصديقي، باحثة في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- أ. زيار حاميد، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد لخامس- كلية الحقوق- السويسي – الرباط – المملكة المغربية.
- أ. عيسات بوسلهام، باحث في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- أ.الهامل علي، باحث في مركز الدكتوراه، جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- أكدال – الرباط – المملكة المغربية.
- حنان شرماط ، باحثة في مركز الدكتوراه، جامعة مولاي عبد الله- كلية الشريعة –فاس- المملكة المغربية.
- منتصر لحلافي، باحث في مركز الدكتوراه - جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- السويسي – الرباط – المملكة المغربية.

التدقيق اللغوي:

- أ. نجاة الجحيلي، أستاذة اللغة العربية- القنيطرة – المملكة المغربية.
- أ.أمل داني، أستاذة اللغة العربية- القنيطرة- المملكة المغربية.
- أ. محمد أوراغ، أستاذ اللغة العربية- القنيطرة- المملكة المغربية.

التصميم الفني والإخراج

- أ.عبد الرحيم برهيش، التصميم والإخراج الصحفي- الكويت

العدالة الإنتقالية في تيمور الشرقية: دراسة تحليلية تقييمية 9
.....شناز بن قانة..... 9
واقع حقوق الإنسان في آسيا: دراسة في نماذج دولية..... 37
.....سامية بن يحي 37
عمالة الأطفال في الهند بين الواقع والالتزامات الدولية للدولة..... 68
.....د.مليكة بوخاري. 68
Justice transitionnelle et réconciliation au Liban : la mémoire comme outil de reconstruction du passé .....Ouhab-Alathamneh Nassima..... 83
..... 83
La justice transitionnelle à Taiwan : le goût d'inachevé Transitional justice in Taiwan: the taste of unfinished .....D. JAAFAR MOHAMMED 106

مقدمة:

تطرح دول القارة الأسيوية سواء المتواجدة في الشرق الأوسط أو المحيط الهادي عدة اشكاليات مرتبطة بالمخاطر الاجتماعية وتزايد التوترات السياسية والاقتصادية والاثنية الواسعة الانتشار، الشيء الذي ترتب عنها اضطرابات وقلاقل مرتبطة بإنسانية الانسان نتيجة العنف المتفشي في شتى المجالات خصوصا المرتبطة بحقوق الإنسان.

فقد شهدت معظم الدول الأسيوية مجموعة من الاضطرابات ترتبت عنها مجموعة من الفظائع والجرائم الإنسانية والجنسية التي تدخل ضمن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وذلك من خلال اعتقالات تعسفية واختفاءات قسرية إضافة إلى القتل العمد والإبادة الجماعية والصراعات الدموية والتمييز العرقي واللغوي والحروب الأهلية التي تبوأت بها القارة الأسيوية، كـ: (الحرب الأهلية الأفغانية (1996–2001) الحرب الأهلية السريلانكية، الحرب الأهلية السورية، الحرب الأهلية الكمبودية،الحرب في شمال غرب باكستان،حروب إيرانية أهلية، حروب التيموريين الأهلية، الحرب الأهلية الروسية، الحرب الأهلية الصينية، الحرب الكورية، الحرب الأهلية اللبنانية، العنف الطائفي في العراق، حروب التيموريين الأهلية....).

فبالرغم من الانتهاكات التي عرفتها ولازالت تعرفها مجموعة من الدول في القارة الأسيوية من حروب وصراعات وتهجير وغيرها من الأساليب المشنة لكرامة الأفراد إلا أن هذه القارة لازلت ضعيفة في إقرار آليات العدالة الانتقالية باستثناء تجارب قليلة التي خاضت آليات العدالة الانتقالية المتعارفة على مستوى الدولي على غرار تجارب القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية. ونذكر أهم التجارب، (تيمور الشرقية، النيبال، .....).

فمدخل العدالة الانتقالية أصبح مطلبا ملحا لأجل الوقوف ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان مع إقرار مبدأ عدم الافلات من العقاب، فالقارة الأسيوية أصبحت

بؤرة للصراعات والحروب الطائفية والإثنية المرتبطة بالمصالح والصراعات الدولية بعيدة على التأثير لإقرار تأسيس لجان الحقيقة والمصالحة التي ستساهم إلى حد كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغيير السياسي وتدبير المرحلة الانتقالية عبر آليات العدالة الانتقالية بقراءة مظالم الماضي و ترسيخ قيم المصالحة والوحدة الوطنية للعيش والتعايش السلمي وتبلور الإيمان بالتغيير ومواكبة خطاب حقوق الإنسان، ومواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

إشكالية الكتاب:

في ظل هذه الإشكاليات والتحديات، فإن هذه التجارب عرفت مكتسبات ساهمت إلى حد كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي وخصوصا الدول و المجتمعات الخارجة من الصراعات والآليات القمعية والتسلطية لدول ديكتاتورية، فإشكالية الكتاب تتمركز حول كيفية مساهمة آليات العدالة الانتقالية ومبادئها العامة في الأجرأة والتنفيذ من خلال تجارب لجان الحقيقة في أسيا، مع إبراز أهم التحديات والتعقيدات التي مرت منها هذه التجارب. وكيف يمكن للدول المنتهكة لحقوق الانسان أن تدخل في هذه التجارب؟ ولماذا لازالت دول القارة الاسيوية تعرف ضعفا في تطبيق اليات العدالة الانتقالية؟

أهداف الكتاب:

- تهدف هذه الدراسة إلى بناء رصيد وثائقي ومرجعي للعدالة الانتقالية في القارة الأسيوية، وذلك من خلال:
- معرفة تجارب لجان الحقيقة وقياس مدى تقليصها لحجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

- تبادل الآراء المعرفية والخبرات الأكاديمية بين مختلف الباحثين المتخصصين والمهتمين وفق المتغيرات الدولية ومدى تقارب تجارب العدالة الانتقالية.
- بناء رصيد معرفي وأكاديمي وتوثيقي أمام ندرة البحوث العلمية اتجاه العدالة الانتقالية لدول في القارة الأسيوية كـ: تيمور الشرقية والنيبال...
- البحث عن قيمة علمية لمعرفة تجارب القارة الأسيوية أمام توالي الدول الخارجة من النزاعات والثورات والصراعات بالخوض في هذه التجارب.
- الاطلاع على أهم المشاكل والتعقيدات التي عرفتها تجارب القارة الأسيوية؛
- استخلاص الدروس من تجارب القارة الأسيوية؛
- معرفة واقع حقوق الإنسان في القارة الأسيوية؛

المصطفى بوجعبوط

منسق المؤلف الجماعي

العدالة الإنتقالية في تيمور الشرقية: دراسة تحليلية تقييمية

Transitional justice in East Timor : An analytical and evaluative study.

شناز بن قانة

أستاذة محاضرة قسم أ

جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى دراسة و تقييم آليات العدالة الانتقالية التي تمّ تطبيقها في تيمور الشرقية، عقب المجازر التي ارتكبها الاحتلال الاندونيسي، و إبراز أهم نتائج هذه الآليات، و الكشف عن أهم التحديات و الصعوبات التي واجهت عملية تحقيق العدالة الانتقالية.

لذا تمّ تقسيم هذا المقال إلى ثلاثة محاور، ففي المحور الأول تمّ دراسة الخلفية التاريخية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ،التي ارتُكبت إبان الاحتلال الاندونيسي، أما المحور الثاني فخصص لتوضيح الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الانتقالية، و جاء في المحور الثالث تقييم آليات العدالة الانتقالية التي طُبقت في تيمور الشرقية من طرف كل من الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة من جهة و اندونيسيا من جهة أخرى.

الكلمات المفتاح : العدالة الإنتقالية ، تيمور الشرقية، اندونيسيا، الأمم المتحدة، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

Résumé:

Cet article vise à étudier et analyser les différentes pratiques et mécanismes de la justice transitionnelle, qui ont était appliqués au Timor Orientale pour confronter et traiter les violations massives et systémiques des droits de l'homme commis pendant la colonisation Indonésienne.

Ainsi le 1er chapitre montre l'ampleur des violations des droits de l'homme pendant la période de la colonisation Indonésienne, et le 2ème chapitre étudie le rôle qu'a joué l'Administration transitoire des Nations Unies au Timor oriental, puis le dernier chapitre est consacré pour évaluer les différents mécanismes de la justice transitionnelle qui ont été appliqués par l'O.N.U et l'Indonésie.

Mots clés: la justice transitionnelle , Le Timor Oriental , l'Indonésie, Nations Unies, violations massives des droits de l'homme.

مقدمة

يعتبر اللجوء إلى مسار العدالة الإنتقالية في المجتمعات التي شهدت نزاعات و إبادات و جرائم ضد الإنسانية أمرا حتميا، لتجاوز تلك المآسي و إزالة العداءات و الأحقاد و طي صفحة الماضي، لبناء مستقبل أفضل قائم على التسامح و توطيد الوحدة الوطنية و صون الأمن و السلام.

و لقد شهدت تيمور الشرقية العديد من الفضائع و المجازر الإنسانية التي ارتكبت أثناء الاحتلال الإندونيسي(1975-1999)، و خاصة في الفترة التي سبقت و تلت الإستفتاء الشعبي الذي جرى في 30أوت 1999، و الذي ترتب عنه استقلال تيمور الشرقية، فلم توّد هذه الأخيرة تجاهل تلك الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إذ لا يمكن بناء دولة مستقرة على أساس ذاكرة مثقلة بالجراح، لذا سعت إلى تطبيق آليات العدالة الإنتقالية بهدف كشف الحقيقة و مواجهة ظاهرة الإفلات من العقاب و البحث عن سبل انتصاف فعالة للحيلولة دون تكرار تلك الإنتهاكات، و جعل المواطنين يثقون و يشعرون بالأمان في دولتهم، فطُبقت في تيمور الشرقية مجموعة من الآليات (القضائية و الغير قضائية) للتعامل مع جرائم الماضي، بُغية تعزيز العدالة و السلام و المصالحة.

أهمية و هدف الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى إبراز أهم النتائج و الآثار المترتبة عن تطبيق آليات العدالة الإنتقالية في تيمور الشرقية، و الكشف عن أهم التحديات و الصعوبات التي واجهت هذه العملية ، أما عن هدف هذه الدراسة فيتمثل في تقييم تجربة العدالة الإنتقالية في تيمور الشرقية، و استخلاص الدروس منها لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

الإشكالية:

ارتكبت قوات الاحتلال الاندونيسية عدة مجازر في تيمور الشرقية، و أدى انعدام محاسبة مرتكبي هذه الجرائم إلى خلق مناخ تفشت في ظله انتهاكات حقوق الإنسان، و لبناء مستقبل أفضل لتيمور الشرقية يقوم على أساس العدالة و إنصاف الضحايا و

القضاء على منطق الانتقام و الإقصاء ،تمّ تطبيق مجموعة من آليات العدالة الإنتقالية، لذا تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تمكّنت تيمور الشرقية من خلال آليات العدالة الإنتقالية التي طبقتها من مواجهة ظاهرة الإفلات من العقاب و إنصاف الضحايا و تحقيق المصالحة؟**

الفرضية:

تقوم فرضية هذه الدراسة على ما يلي: إنّ وجود إرادة سياسية فعلية (وطنية و دولية) لمواجهة ظاهرة الإفلات من العقاب و إنصاف الضحايا هو الشرط و الضامن الأساسي لنجاح العدالة الإنتقالية و تحقيق المصالحة.

الإطار المنهجي:

تم الإستعانة في هذه الدراسة بمجموعة من الإقترابات هي:

* الإقتراب التاريخي : حيث استُعمل لفهم الأحداث و التطورات التاريخية التي شهدتها تيمور الشرقية.

*الإقتراب القانوني : حيث تمّ دراسة مختلف اللوائح التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة و القوانين التي اتخذتها كل من اندونيسيا و تيمور ليشتي في مجال تطبيق العدالة الإنتقالية.

*الإقتراب الوصفي : استعمل أساسا عند تحديد مهام الهيئات و اللجان التي أنشئت في إطار تطبيق العدالة الإنتقالية.

محاور الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور:

*المحور الأول : الخلفية التاريخية للمجازر و الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

*المحور الثاني : دور الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الإنتقالية.

*المحور الثالث: تقييم آليات العدالة الإنتقالية المطبقة في تيمور الشرقية.

المحور الأول : الخلفية التاريخية للمجازر و الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

قبل تقييم آليات العدالة الإنتقالية، يجب في البداية الرجوع إلى الأحداث و التطورات التاريخية التي شهدتها تيمور الشرقية، وفهم حجم الإنتهاكات و المجازر التي وقعت في حق التيموريين.

***احتلال تيمور الشرقية:**

تقع جزيرة تيمور في جنوب شرق آسيا، خضعت لكل من الإستعمار البرتغالي و الهولندي منذ القرن السادس عشر، و بقرار من محكمة لاهاي سنة 1914 تمّ تقسيم الجزيرة بين جزء غربي لهولندا و جزء شرقي للبرتغال*، استقال الجزء الغربي سنة1949 من هولندا و أصبح تابعا لاندونيسيا ، أما الجزء الشرقي استمر كمستعمرة برتغالية إلى غاية 1975[1].

خريطة جزيرة تيمور

المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/17/East_Timor_map_mhn.jpg

* ماعدا منطقة (أوكسي) (Oecusse) المتواجدة في الجهة الغربية لجزيرة تيمور و لكنها تابعة للبرتغال.

[1] Frédéric DURAND: « 42 000 ans d'histoire de Timor-Est » , Toulouse, Editions Arkuiris, 2009, p .19.

و بعد ثورة القرنفل (La révolution des Œillets) التي حدثت بالبرتغال في أفريل1974 ، و التي أدت إلى قلب نظام سالازار، أعلنت الحكومة البرتغالية الجديدة حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وقرّرت منح الإستقلال لكل مستعمراتها بما فيها تيمور الشرقية[1].

تشكلت في تيمور الشرقية ثلاث أحزاب أساسية هي:

*L'UDT (الإتحاد الديمقراطي لتيمور) و كان يريد الحفاظ على الروابط مع البرتغال و الإستقلال بعد بضع سنوات.

*FRETILIN(الفرتلين) أو (الجبهة الثورية من أجل استقلال تيمور الشرقية) و هو حزب ماركسي، و كان يريد الإستقلال الفوري لتيمور الشرقية.

* L'APODET (التجمع الشعبي الديمقراطي لتيمور): كان يريد إلحاق تيمور الشرقية باندونيسيا .

وبسبب الخلاف بين هذه الأحزاب السياسية حول مستقبل الإقليم ، نشبت حرب أهلية في أوت 1975، لكن تمكّن حزب (الفرتلين) من السيطرة على السلطة، فنجم عن ذلك هروب الحاكم البرتغالي من ديلي (عاصمة تيمور الشرقية) إلى جزيرة (أتورو)، فأصبح الحكم شاغرا ، وعلى إثر ذلك أعلن حزب (الفرتلين) استقلال تيمور الشرقية في 28 نوفمبر 1975 ، و استمر الاستقلال تسع أيام، لكن سرعان ما أعلنت اندونيسيا إلحاق تيمور الشرقية بإقليمها [2]، و ذلك بعد إقناع الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية و استراليا بضرورة القيام بذلك، حفاظا على التوازن الجيوسياسي في المنطقة و لمجابهة خطر انتشار الشيوعية، خاصة و أنّ حزب (الفرتلين) كان حزبا ماركسيا.

و هكذا قام الجيش الاندونيسي باحتلال تيمور الشرقية، و أصبحت هذه الأخيرة المقاطعة السابعة و العشرون لاندونيسيا سنة 1976، و بقي هذا الإحتلال لمدة خمس و

[1] Marques Silva Lurdes: « Timor oriental, la difficile bataille du droit», Lusotopie, n°4, Année 1997,p.49.
[2] **Jean-Christian CADY :« Construire un Etat : L'ONU au Timor oriental », consulté le 17 /07 /2019, sur le site :** http://institut-du-pacifique.org/conferences/construire-un-etat-lonu-au-timor-oriental/

عشرين سنة، و هذا رغم تبني هيئة الأمم المتحدة لعدة لوائح للمطالبة بوضع حد لهذا الإحتلال.

ترتب عن هذا الإحتلال تشكيل عدة مجموعات للمقاومة و التي لجأت إلى العمل المسلح ، فقامت اندونيسيا عبر الوحدات الخاصة لجيشها بتأسيس و تدريب ميليشيات مكلفة بمحاربة التيمورين الذين ينادون بالإستقلال.

***الإستفتاء و الإستقلال:**

شكلت نهاية التسعينات منعرجا حاسما في تاريخ تيمور الشرقية، فبعد الأزمة المالية التي مسّت دول جنوب شرق آسيا و من بينها اندونيسيا و استقالة الرئيس (سوهارتو) و وصول (يوسف حبيبي) إلى الحكم، و تحت ضغوطات دولية، اقترح هذا الأخير على الشعب التيموري إما الحكم الذاتي أو الإستقلال ، وذلك في جانفي 1999.

و ترتب عن هذا القرار إجراء اتفاق 5 ماي 1999 بين اندونيسيا و البرتغال برعاية الأمم المتحدة، و يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا الاتفاق في ما يلي:

*تنظيم استفتاء في تيمور الشرقية حول إقامة حكم ذاتي في إطار اندونيسيا، و في حالة رفض الشعب التيموري لهذا الحكم الذاتي سيتم منح الإستقلال لتيمور الشرقية.

*تكليف هيئة الأمم المتحدة بتحضير و تنظيم هذا الإستفتاء الشعبي.

* في حالة رفض التيمورين للحكم الذاتي فإنّ على هيئة الأمم المتحدة إدارة تيمور الشرقية كمرحلة انتقالية إلى غاية الإستقلال.

* أسندت إلى اندونيسيا مسؤولية حفظ الأمن و السلم في تيمور الشرقية، و ضمان الظروف الملائمة لإجراء الإستفتاء، حيث رفضت اندونيسيا في هذا الإتفاق تواجد القوات الدولية لحفظ الأمن أثناء مرحلة تنظيم الإستفتاء[1].

[1] Gérard Cahin: « L'action internationale au Timor oriental», Annuaire français de droit international, volume 46, Année 2000. p. 139.

و بناءا على اتفاق 5 ماي أسّس مجلس الأمن في 11 جوان 1999، و بمقتضى اللائحة (1246) هيئة (MINUTO)، وكُلفت بتنظيم الإستفتاء في تيمور الشرقية ، إلا أنّ هذه الهيئة تعرضت أثناء تأديتها لمهامها لعدة مشاكل أهمها:

*الظرف القصير لتحضير الإستفتاء، حيث كان من المقرر إجراؤه في البداية يوم 8 أوت 1999 .[1]

*لم تكن هذه الهيئة مدعّمة بقوات حفظ السلام ،إذ تمّ تكليف اندونيسيا بحفظ الأمن.

* قيام الجيش الاندونيسي و الميليشيات التابعة له بإرهاب الشعب التيموري عبر ممارسة العنف و الإغتيالات و الهجرة القسرية ضد العشرات من التيموريين ،مما تسبب في هروبهم إلى المناطق الجبلية و أعاق عملية تسجيل الناخبين ، و هذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى تأجيل هذا الإستفتاء إلى غاية 21 أوت 1999.[2]

* الهجومات المتكررة على مكاتب (MINUTO)، و هذا ما دفع الأمم المتحدة إلى تأجيل مرة أخرى الإستفتاء إلى غاية 30 أوت 1999 و تمديد عهدة(MINUTO) إلى 30 سبتمبر 1999،ليتخذ بعد ذلك مجلس الأمن بناءا على اقتراح من الأمين العام للأمم المتحدة قرار بتمديد عهدة MINUTO مرة أخرى إلى غاية 30 نوفمبر1999، لضمان طبقا لإتفاق 5 ماي تواجد مناسب للأمم المتحدة في تيمور الشرقية في الفترة الحاسمة التي تفصل بين نهاية الإستفتاء و تطبيق نتائجه.[3]

جرى الإستفتاء يوم 30 أوت 1999 ، و في 4 سبتمبر 1999 تمّ الإعلان عن نتائجه، كانت نسبة المشاركة هي 98.5%، و صّوت 78.5% من الناخبين المسجلين ضد الحكم الذاتي و اختاروا الإستقلال.[4]

[1]Benjamim De Araújo et Christine Cabasset et Frédéric Durand : « Timor-Leste contemporain : L'émergence d'une nation» , Paris , Les Indes savantes , 2014, p .34.
[2] Dibley Thushara : « Timor-Oriental : tensions et renouveau au sein de la société civile», Alternatives sud, vol 19 , Année 2012, p 42.
[3] Gérard Cahin**, OP.CIT. p.142.**
[4] Adrien ARBOUCHE : «LES JURIDICTIONS HYBRIDES DU TIMOR-LESTE : UN BILAN EN DEMI-TEINTE », Droits fondamentaux, n° 5, janvier - décembre 2005, p. 55.

***انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية:**

خلال فترة الإحتلال الاندونيسي، و التي دامت خمس و عشرون سنة، ارتكب الجيش الاندونيسي و الميليشيات التابعة له عدة مجازر في تيمور الشرقية مثل مجزرة (كاراراس)(Kraras) في أوت 1983 و مجزرة (سنتا كروز) (Santa Cruz) في نوفمبر 1991و مجزرة (موبارا)(Maubara) و (ليكي) (Liqui في أفريل 1999، و قدرت منظمة العفو الدولية عدد الموتي في تيمور الشرقية بسبب الجيش الاندونيسي بحوالي 200 ألف شخص في الفترة الممتدة ما بين 1975 إلى 1999[1].

و منذ لحظة إعلان نتائج الإستفتاء، شنّ الجيش الاندونيسي حملة انتقامية ضد التيموريين، و ازداد مجموع الميليشيات التابعة له، و التي قامت بارتكاب مجازر بدعم من القوات الأمنية الاندونيسية، و جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في تيمور الشرقية و الصادر في أكتوبر 1999 ،أنّه "منذ إعلان نتيجة الإستفتاء الشعبي شهدت تيمور الشرقية حملة من العنف و التهب و الحرق على يد الميليشيات المؤيدة للانضمام إلى اندونيسيا، و ذلك بدعم من عناصر قوات الأمن الأندونيسية ... وقُتل العديد من أبناء تيمور الشرقية، و استُهدف الموظفون المحليون لبعثة الأمم المتحدة"[2].

كما قام الجيش الاندونيسي و الميليشيات الموالية له بتطبيق سياسة الأرض المحروقة، و إشعال النار في العديد من المدن و القرى بما فيها (ديلي العاصمة)، إلى جانب ذلك قاموا بعمليات التهجير و الطرد القسري لأكثر من (250000) شخص نحو تيمور الغربية حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى تحطيم الهياكل القاعدية و المباني و المؤسسات في إقليم تيمور الشرقية بنسبة 80 %[3].

و ورد في تقرير داخلي لهيئة (MINUTO) في جويلية 1999(أي قبل إجراء الإستفتاء) أنّ هناك خطة من الجيش و المخابرات الاندونيسية للقيام بحملة إرهابية، تهدف إلى إغتيال و

[1] Stephan Parmentier : «Justice transitionnelle et réconciliation face aux crimes internationaux : qui détient la feuille de route? » Promotio Iustitiae, n°3, Année 2009. P.66.
[2] Gérard Cahin**, OP.CIT. p.147.**
[3] Adrien ARBOUCHE, **OP.CIT. p.60.**

اضطهاد كل من يطالب بالإستقلال[1]، كما أكدت (MINUTO) في تقرير آخر لها في سبتمبر 1999 أنّ نشاط الميليشيات كانت منظما و مدّعما من قبل عناصر من الجيش الاندونيسي .

***القوات الدولية لإعادة السلم في تيمور(INTERFET):**

ارتكب الجيش الاندونيسي و الميليشيات التابعة له عدة مجازر في تيمور الشرقية، و على إثر ذلك و تحت الضغوطات الدولية، أعلن الرئيس الاندونيسي (يوسف حبيبي) انسحاب جيشه من إقليم تيمور الشرقية و قبول تواجد القوات الدولية لحفظ السلم.

تبنى مجلس الأمن اللائحة(1264) في سبتمبر 1999، حيث اعتبر أنَّ الوضع في تيمور الشرقية يُشكل تهديدًا للأمن و السلم الدوليين، و بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قرّر إنشاء قوة دولية لإعادة السلم(INTERFET) بقيادة أسترالية، و وصلت أول هذه القوات إلى (ديلي العاصمة) في 20 سبتمبر 1999 ،بينما انتهت القوات الاندونيسية من الانسحاب من تيمور الشرقية في 30 أكتوبر 1999.[2]

المحور الثاني: دور الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الانتقالية.

بعد نتائج الاستفتاء و التي كانت لصالح استقلال تيمور الشرقية، أنشأ مجلس الأمن (الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية)(ATNUTO) لتدير المرحلة الانتقالية إلى غاية الاستقلال و ذلك وفقًا لاتفاق 05 ماي 1999.

لقد تمّ إنشاء هذه الهيئة (ATNUTO) في (ديلي) و على رأسها ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، قام بإدارة تيمور الشرقية خلال المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال من 25 أكتوبر 1999 إلى غاية 20 ماي 2002.[3]

أُعطيت لهيئة (ATNUTO) المسؤولية الكاملة لإدارة تيمور الشرقية، و صلاحية ممارسة السلطة التشريعية و التنفيذية و إدارة القضاء، فهدف هذه الهيئة هو تحضير إقليم تيمور الشرقية للاستقلال، و لقد كانت هذه المهمة صعبة، لأنَّ انسحاب اندونيسيا

[1] Gérard Cahin, **OP.CIT. p.144.**
[2] **CADY (Jean-Christian) :« Construire un Etat : L'ONU au Timor oriental », consulté le 17 /07 /2019, sur le site :** http://institut-du-pacifique.org/conferences/construire-un-etat-lonu-au-timor-oriental/
[3] Anne-Laure Chaumette: « Les Administrations internationales de territoires au Kosovo et au Timor», Jus politicum , n° 13 , Hiver 2014, p.22.

من هذا الإقليم صاحبه ارتكاب مجازر و تهديم معظم البنى التحتية و المباني و الإدارات، و هذا ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في أكتوبر 1999، حيث وصف حجم الدمار في تيمور قائلاً: "إنَّ الوضع في تيمور الشرقية حرج...فالإدارة المدنية لم تعد تعمل و اختفت أنظمة القضاء و المحاكم من الوجود..."[1].

كانت مهمة (ATNUTO) هي بناء دولة تيمور الشرقية، أي بناء مؤسسات و إدارات عمومية و نظام قضائي، كما كُلفت أيضا بنزع السلاح من (الفرتلين)(FRETILIN) ،و تسهيل عودة الأفراد الذين طُردوا إلى المخيمات المتواجدة في تيمور الغربية، و التنسيق و إيصال المساعدات الإنسانية و ضمان الأمن و المساهمة في توفير الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب ذلك كُلّفت هذه الهيئة بتسيير العلاقات مع اندونيسيا، حيث وضعت عدة اتفاقيات معها تتعلق بمسالة الحدود و الأمن و ترقية التجارة و الاتصالات و تأسيس مكاتب التمثيل[2].

أكد مجلس الأمن في اللائحة(1272) على ضرورة أن تقوم (الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية)(ATNUTO) باستشارة الشعب التيموري و التعاون معه من أجل ممارسة صلاحياتها بشكل فعّال، بهدف إنشاء مؤسسات ديمقراطية، و تظهر هذه الإرادة في إشراك التيموريين عند اتخاذ القرارات في إنشاء هيئة استشارية، تضم مختلف عناصر القوى السياسية التيمورية، و كان هذا المجلس الاستشاري الوطني يجتمع على الأقل مرة في الأسبوع، و كانت تُسند له كل قرارات الإدارة الانتقالية للنظر و البث فيها[3].

لكن إرادة إشراك التيموريين في اتخاذ القرارات، تعرّض لعدة صعوبات، أهمها غياب الكفاءات المهنية و الخبرة عند التيموريين، ذلك أنَّ اندونيسيا جلبت موظفيها و جيشها في تيمور الشرقية، و لم تسمح للتيموريين طوال فترة الاحتلال (و التي دامت 25 سنة) بتولي الوظائف و اكتساب الخبرة ، لذلك كان على الإدارة الانتقالية تكوين التيموريين في جميع المجالات ، لكن الإشكال هو أنَّ هذا التكوين هو الآخر تعرض لعدة مشاكل: مشاكل في

[1] Gérard Cahin , **OP.CIT. p.148.**
[2] Benjamim De Araújo et Christine Cabasset et Frédéric Durand, **OP.CIT. p.87.**
[3] Any Bourrier: « Sous l'égide des Nation unies , Naissance réussie d'un état au Timor », Monde Diplomatique, Juin 2002, p.22.

الترجمة، و مشاكل في إيجاد مكوّنين، و قلة الوسائل المالية، ضف إلى ذلك مسألة الوقت، ذلك أنَّه كان من المستعجل تكوين التيموريين في جميع المجالات وفي ظرف قصير.

و حتى في مجال القضاء اصطدمت الإدارة الانتقالية بقلة وجود قضاة تيموريين ذات خبرة، ففي البداية قررت (ATNUTO) أن يتولى القضاء قضاة تيموريين، لكن صعب عليها إيجادهم ، لذلك قامت هذه الإدارة الانتقالية بتكوين التيموريين القلة الذين درسوا القانون في الجامعات الاندونيسية، و الاستعانة بقضاة دوليين لمساعدة و تكوين القضاة التيموريين .

كما قامت الإدارة الانتقالية بتوظيف بشكل مكثف عناصر الشرطة و تكوينهم، و استعجلت في تشكيل قوات أمنية محلية، حتى لا تظهر هذه الإدارة الانتقالية الأممية أنَّها مستعمر جديد، كما كان يُعتقد أنّ تكوين شرطة محلية تتكلم باللغة المحلية هو عامل مهم لكسب ثقة الشعب.

إلى جانب تكوين التيموريين في مختلف المجالات، كان يتوجب على الإدارة الإنتقالية إنشاء مؤسسات الدولة، لذلك تمَّ انتخاب مجلس تأسيسي في 30 أوت 2001 ، يضم 88 مقعد، فاز حزب (الفرتلين) ب 55 مقعد فيه[1]، و كانت مهمة هذا المجلس تتمثل في وضع دستور للبلاد، و في سنة 2002 اتفق المجلس التأسيسي على مشروع الدستور و تمّ تبنيه، حيث نص هذا الدستور على اتباع النظام البرلماني مع تأسيس برلمان ذات غرفة واحدة، منتخبة لمدة خمسة سنوات، و رئيس جمهورية منتخب أيضًا لمدة خمس سنوات، يقوم بتعيين الوزير الأول و يمكنه حل البرلمان ، ثم بعد ذلك تمّ انتخاب رئيس الجمهورية في 14 أفريل 2002، فاز فيها(XANANA GUSMA)،و بعد إجراء هذه الانتخابات الرئاسية لم يتم انتخاب برلمان، بل تحوّل المجلس التأسيسي إلى مجلس تشريعي، و في يوم 20 ماي 2002 تمّ إعلان استقلال تيمور الشرقية، و أصبحت الدولة(191) في هيئة الأمم المتحدة تحت تسمية الجمهورية الديمقراطية لتيمور ليشتي[2].

[1] Gérard Cahin , **OP.CIT. p.159.**
[2] Adrien ARBOUCHE, **OP.CIT. p.60.**

و هكذا بعدما كانت تيمور الشرقية منهارة و محطمة بعد انسحاب الإحتلال الاندونيسي منها تمكّنت (الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية)(ATNUTO من إعادة بنائها ، فأصبح لديها قوات أمنية و تمّ بناء إدارات مركزية و محلية و وضع نظام قانوني ، و مع استقلال تيمور ليشتي انتهت مهمة(ATNUTO) و عوضت ب(MANUTO)

***بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (MANUTO):**

أسست بمقتضى اللائحة(1410) لمجلس الأمن في ماي 2002 (بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية) (MANUTO) ، و تمّ تحديد عهدتها بإثنى عشرا شهرا، ولكن تمّ تمديدها عدة مرات إلى غاية 20ماي 2005، حيث تمّ تعويضها بمكتب الأمم المتحدة لتيمور ليشتي[1].

إنّ هذه الهيئة الأممية التي أسست بعد إستقلال تيمور الشرقية، كانت رسميا غير مسؤولة عن تسيير هذه الدولة، بل أسُست لتقديم يد المساعدة للسلطات التيمورية، حيث تمثلت مهامها فيما يلي:

*مساعدة الهياكل الإدارية من أجل ضمان الإستقرار السياسي في تيمور الشرقية.

*ضمان بشكل مؤقت الحفاظ على النظام و الأمن و مساعدة مصالح الشرطة.

*المساهمة في الحفاظ على الأمن الخارجي و الداخلي في تيمور الشرقية.[2]

المحور الثالث: تقييم آليات العدالة الإنتقالية المطبقة في تيمور الشرقية

بعد استقلال تيمور الشرقية وجد المجتمع التيموري نفسه أمام تركة صعبة من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لذلك كان لابد من تطبيق آليات العدالة الإنتقالية لإنصاف الضحايا، و عدم الإرتداد إلى الماضي و ضمان الإنتقال الديمقراطي بعيدا عن منطق الإنتقام و الإقصاء، فلبناء مستقبل أفضل لتيمور الشرقية يقوم على أساس العدالة و حكم القانون، كان لابد من تحديد المسؤولين عن تلك الإنتهاكات و المجازر و محاسبتهم و القضاء على مناخ اللاعقاب التي تفشى في تيمور الشرقية، و كانت هذه

[1] Frédéric DURAND: « 42 000 ans d'histoire de Timor-Est » , **OP.CIT. p.97.**
[2] Stephan Parmentier , **OP.CIT. p.68.**

المسألة تُطرح بإلحاح خاصة في ظل تنامي رغبة التيموريين في الإنتقام، حيث ظهرت مجموعات الأمن الأهلية، و التي كانت تفرض عقوبات كالضرب و التعذيب و غيرها من أشكال العنف على الأفراد الذين كان يشتبه فيهم بأنهم أعضاء في الميليشيات المؤيدة لاندونيسيا، كما تعرّض اللاجئون العائدون من تيمور الغربية، و الذين كانوا قد فروا إليها أو طُردوا إليها قسرا من طرف الجيش الاندونيسي، للضرب و العنف و الإبتزاز، إذ كان يُنظر إليهم بنظرة الشك و الريّبة، حيث جاء في تقرير منظمة العفو الدولية أنّ موظفين محليين في تيمور الشرقية هدّدوا اللاجئين العائدين من (سنترانا) بمقاطعة (أويكوسي) بإبلاغ المجلس الوطني للمقاومة التيمورية أنهم لم يؤيدوا استقلال تيمور الشرقية إذا لم يمنحوهم نقودا.[1]

فأمام هذا الوضع كله كان لابد من إتباع آليات العدالة الإنتقالية.

1-آليات العدالة الإنتقالية المطبقة من طرف هيئة الأمم المتحدة:

أكد مجلس الأمن بمقتضى اللائحة (1264) في سبتمبر 1999 على ضرورة محاكمة كل المسؤولين عن المجازر التي ارتكبت في تيمور الشرقية، و فورا انسحاب قوات الإحتلال الإندونيسي من هذا الإقليم، تمّ تشكيل (بعثة أممية لتقصي الحقائق) مكونة من ثلاث مقررين خاصيين، تمّ تعيينهم من قبل لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، و ذلك في نوفمبر1999.[2]

كما تمّ إنشاء (لجنة التحقيق الدولية حول تيمور الشرقية) بناءا على طلب من لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة إلى الأمين العام لهذه المنظمة، و تمّ تكليفها بالبحث و جمع معلومات حول الإنتهاكات الجسيمة و الممنهجة لحقوق الإنسان و كل الأعمال التي يمكن أن تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، و كان على لجنة التحقيق الدولية التعاون مع البعثة الأممية لتقصي الحقائق.

[1] منظمة العفو الدولية:" تيمور الشرقية : بناء دولة جديدة تقوم على دعائم حقوق الإنسان"، استرجعت بتاريخ 07/16/ 2019 على الموقع :
https://www.amnesty.org/download/Documents/136000/asa570052000ar.pdf

[2] Any Bourrier, **OP.CIT. p.24.**

قدمت (لجنة التحقيق الدولية حول تيمور الشرقية) تقريرها للأمين العام للأمم المتحدة في جانفي 2000، و كان يحتوي على عدة توصيات، و استنادا إلى توصياتها تمّ إنشاء الغرف الخاصة للجرائم الخطيرة و لجنة الإستقبال و الحقيقة و المصالحة.

و تمّ التأكيد في كل من تقرير البعثة الأممية لتقصي الحقائق و لجنة التحقيق الدولية حول تيمور الشرقية على ضرورة رفع دعاوي قضائية ضد المسؤولين عن هذه المجازر .

***الموقف من تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة بتيمور الشرقية:**

تباينت الآراء حول ضرورة تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة بتيمور الشرقية لمحاسبة مرتكبي المجازر في هذه الدولة، حيث جاء في تقرير (البعثة الأممية لتقصي الحقائق) أنّه لا يمكن إسناد مسؤولية محاسبة مرتكبي الجرائم للقضاء الاندونيسي (كما كان يلح عليه الطرف الاندونيسي)، فسيادة مناخ اللاعقاب لمرتكبي المجازر و الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذي ساد في اندونيسيا

قرابة ربع قرن لا يمكن أن يمنح الثقة في قدرات النظام القضائي الاندونيسي، خاصة في ظل التأثير الكبير الذي يمارسه الجيش على المؤسسات السياسية و القضائية في اندونيسيا.[1]

إلى جانب ذلك أكد تقرير هذه البعثة أنّه لا يمكن متابعة مرتكبي الجرائم من طرف القضاء التيموري بمفرده، لأنه حديث النشأة ، و لا يوجد قضاة تيموريين ذات خبرة ، لذا اقترحت على مجلس الأمن إنشاء محكمة جنائية دولية لتيمور الشرقية، و هذا ما ذهبت إليه أيضا مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.[2]

أما (لجنة التحقيق الدولية حول تيمور الشرقية) فأكدت أنّ و اجب محاسبة المسؤولين عن المجازر و الإنتهاكات الجسيمة و الممنهجة لحقوق الإنسان يجب أن يرجع إلى الجماعة الدولية، لكنها في نفس الوقت رفضت فكرة تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة بتيمور

[1] Internationl center for transitional justice : « ÉTUDE DE CAS DE TRIBUNAUX HYBRIDES LE PROCESSUS RELATIF AUX CRIMES GRAVES AU TIMOR-LESTE EN RÉTROSPECTIVE » **», consulté le 15 /07 /2019, sur le site :** https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-TimorLeste-Tribunaux-Hybrides-2006-French.pdf

[2] IBID.

الشرقية على غرار المحكمة الجنائية الدولية لكل من يوغسلافيا و رواندا، و عوض ذلك اقترحت تأسيس محاكم مختلطة.

و رغم أنّ المفوضية العليا لحقوق الإنسان و البعثة الأممية لتقصي الحقائق أوصتا بتشكيل محكمة جنائية دولية، إلا أنّ هيئة الأمم المتحدة أخذت في الأخير بتوصية لجنة التحقيق الدولية، أي إنشاء محاكم مختلطة .

و يمكن إجمال أسباب رفض هيئة الأمم المتحدة لإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لتيمور الشرقية إلى النقاط التالية:

*رفض اندونيسيا تأسيس هذه المحكمة، و إصرارها على أن تتكفل هي بمحاكمة المسؤولين عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية أمام محاكمها، و الذين ثبت تورطهم في تقرير اللجنة الاندونيسية لحقوق الإنسان .[1]

* أخذت الأمم المتحدة بعين الاعتبار مكانة اندونيسيا في المنطقة و وزنها السياسي،خاصة أنّ كل الدول لم توّد التضحية بعلاقاتها مع اندونيسيا بسبب تيمور الشرقية، بل حتى مسؤولي تيمور ليشتي أولوا الأهمية للعلاقات مع اندونيسيا (مثلما سيتم توضيحه فيما بعد).

* التكلفة العالية التي تتطلبها إقامة محكمة دولية جنائية خاصة، و المدة الطويلة التي تستغرقها هذه المحاكم (مثلما حدث في يوغوسلافيا و رواندا).

لهذه الأسباب اختارت هيئة الأمم المتحدة تطبيق توصيات لجنة التحقيق الدولية، أي تأسيس محاكم مختلطة.

***المحاكم المختلطة في تيمور الشرقية:**

يقوم نموذج المحاكم المختلطة على دمج عناصر من القانون الوطني مع القانون الدولي، و إشراك قضاة وطنيين مع قضاة دوليين، مما يضفي المزيد من المشروعية للمحاكمة مقارنة بالمحاكمات الوطنية، كما أنَّ المحاكم المختلطة هي أقل تكلفة من المحاكم

[1] Gérard Cahin , **OP.CIT. p.160.**

الجنائية الدولية الخاصة، إذًا اختارت (الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية)(ATNUTO) نموذج المحاكم المختلطة عوض اللجوء إلى المحاكم الوطنية، لأنَّه حسبها كان الأكثر توافقًا مع الوضع التيموري، خاصةً و أنَّ تيمور الشرقية تفتقد إلى قضاة و محامين ذات خبرة، و كانت في إطار بناء نظام قضائي.

وهكذا تمّ إنشاء سنة 2000 غرف خاصة ضمن محكمة مقاطعة ديلي و محكمة استئناف من أجل محاكمة مرتكبي الجرائم و منتهكي حقوق الإنسان ، تتشكل هذه الغرف من قاضيين دوليين و قاضي من تيمور الشرقية، أما محكمة الاستئناف فتتشكل من ثلاثة قضاة دوليين و قاضيين من تيمور الشرقية.

كانت لهذه الغرف الخاصة صلاحيات حصرية للبث في الجرائم الخطيرة المتمثلة في الإبادة الجماعية و جرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب و الاغتيالات و العنف الجنسي و التعذيب التي ارتكبت في تيمور الشرقية ما بين الأول من جانفي و 25 أكتوبر 1999[1].

لقد طبّقت هذه الغرف الخاصة القانون الدولي، كما اتبعت أيضًا بشكل ثانوي القانون الاندونيسي (في حالة ما إذا كانت القوانين الدولية غير كافية)، و يعود السبب في إتباع القانون الاندونيسي إلى كون أنَّ أغلب القضاة و المحامين في تيمور الشرقية درسوا في الجامعات الاندونيسية و تكوّنوا في القانون الاندونيسي.

بالإضافة إلى تأسيس الغرف الخاصة في محكمة مقاطعة (ديلي)، أسست (الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية)(ATNUTO) سنة 2002 (وحدة الجرائم الخطيرة) كهيئة تابعة للنائب العام، و كانت مسؤولة عن إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة و متابعة مرتكبها، و عند تأسيس هذه الوحدة كانت تضم أكثر من (130 موظف) بما فيهم النيابة العامة و المحققون و خبراء الطب الشرعي، لكن حجم هذه الوحدة تقلص سنة 2003 قبل حله في ماي 2005[2].

[1] Adrien ARBOUCHE, **OP.CIT. p.65.**
[2] Anne-Laure Chaumette , **OP.CIT,** p.28.

***تقييم عمل المحاكم المختلطة:**

يمكن تلخيص تقييم عمل المحاكم المختلطة في النقاط التالية:

* من إيجابيات المحاكم المختلطة هي المشاركة المحلية في محاسبة مرتكبي الجرائم، إلى جانب ذلك تؤسّس هذه المحاكم في منطقة النزاع، لكن الإشكال في تيمور الشرقية هو أنَّ إنشاء المحاكم المختلطة تمّ دون إشراك محلي، حيث تعالت الانتقادات بسبب استبعاد السلطات المحلية من مسار اتخاذ القرارات في كل ما يخص إنشاء هذه المحاكم و تعيين القضاة[1].

* لم تقم الغرف الخاصة بمحاكمة سوى منتهكي الجرائم ذوي المراتب الدنيا و الميليشيات الموالية لاندونيسيا المتواجدة في القرى التيمورية، أما القيادات العسكرية الاندونيسية العليا و المتسببة بالدرجة الأولى في تلك المجازر فلم يتم محاسبتهم، و الإشكال هو أنَّ حتى السلطة السياسية التيمورية عرّقلت الإجراءات القضائية للغرف الخاصة و تحقيقات وحدة الجرائم الخاصة، كلما تعلّق الأمر بمحاكمة متهمين اندونيسيين ذات المناصب العليا، فمثلاً لما حاولت الغرف الخاصة و وحدة الجرائم الخطيرة رفع دعاوي قضائية ضد القيادات العليا الاندونيسيين مثل الجنرال (WIRALTO) رفض ذلك المسؤولون التيموريون، و أكدوا أنَّهم لا يدّعمون هذه المبادرة، و أنَّ إقامة علاقات حسنة مع اندونيسيا هي الأولى، حيث أعلن وزير الشؤون الخارجية التيموري(JOSE RAMOS HORTA)، أثناء زيارة رسمية له إلى اندونيسيا في مارس 2003، أنَّ العلاقات بين تيمور ليشتي و اندونيسيا هي أولى من أي مشكل يمكن أن يمس هذه العلاقات[2]، علمًا أنَّ هذه الزيارة تمّ تنظيمها لطمأنة القيادة الاندونيسية عن النوايا التيمورية، ذلك أنَّ اندونيسيا لها وزن و مكانة في المنطقة، لهذا رأت السلطات التيمورية أنَّ الأفضل لتيمور هو إقامة علاقات اقتصادية و دبلوماسية قوية مع اندونيسيا، و لو على حساب محاسبة مرتكبي

[1] Rightslink : «La création d'une cour spécialisée comme mécanisme de répression des crimes internationaux commis en rdc : enseignements tirés du Cambodge, Timor-Oriental, Kosovo et la Bosnie»**, consulté le 13 /07 /2019, sur le site :** http://www.ingeta.com/la-creation-dune-cour-specialisee-comme-mecanisme-de-repression-des-crimes-internationaux-commis-en-rdc/

[2] Adrien ARBOUCHE, **OP.CIT. p.67.**

الجرائم، لذا كان يُستحسن إقامة محكمة جنائية دولية حتى ترفع المسؤولية عن حكومة تيمور ليشتي عن طلب توقيف و متابعة القيادات العليا في اندونيسيا.

و أكدت لجنة الخبراء -التي عيّنها الأمين العام سنة 2005 بمقتضى اللائحة (1599) - في تقريرها الذي أُسند إلى مجلس الأمن أنَّ الهيئات القضائية المكلفة بالجرائم الخطيرة في تيمور الشرقية قامت باتخاذ الإجراءات لتحديد المسؤولية الجنائية لمرتكبي الجرائم سنة 1999، و لكن لم تستطيع محاسبة القيادات العليا الاندونيسية التي تسببت في هذه الجرائم[1].

* بطئ المحكمات و قلة عددها، فمثلاً عدد الاغتيالات التي تمّ رفع دعاوي قضائية ضدها في الغرف الخاصة لا يمثل سوى 5/2 من العدد الإجمالي للاغتيالات المرتكبة في 1999، كما أنَّ محاكمة 97 متهمًا من قبل الغرف الخاصة لا يمثل سوى جزء ضئيل جدًا للعدد الإجمالي للمتهمين، إلى جانب ذلك كان يتواجد(333 متهم) في اندونيسيا، و بالتالي كانوا خارج الاختصاص الإقليمي للغرف الخاصة، و كانت (186 قضية اغتيال) محل تحقيق لكن لم يُتابع قضائيًا أي شخص فيها، و (469 قضية اغتيال) لم يمكن إجراء تحقيق فيها بسبب حل الشرطة القضائية التابعة لوحدة الجرائم الخطيرة ستة أشهر قبل حلّ هذه الوحدة[2].

***المشاكل التي أعاقت عمل المحاكم المختلطة:**

عرفت المحاكم المختلطة أثناء تأدية مهامها عدة عراقيل، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

* وجود عدة صعوبات في إيجاد قضاة دوليين ذات خبرة، خاصة أنَّ الحكومة التيمورية طلبت من الإدارة الانتقالية أن يُتّقن القضاة الدوليين اللغة البرتغالية، و صعوبة أيضًا إيجاد قضاة تيموريين ذات خبرة، كل ذلك أدى إلى تأخير المحاكمات، كما أنَّ ضرورة إعادة المحاكمات بسبب مغادرة بعض القضاة الدوليين زادت من تأخير هذه المحاكمات، فمثلا

[1] Internationl center for transitional justice : « ÉTUDE DE CAS DE TRIBUNAUX HYBRIDES LE PROCESSUS RELATIF AUX CRIMES GRAVES AU TIMOR-LESTE EN RÉTROSPECTIVE » **», consulté le 15 /07 /2019, sur le site :** https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-TimorLeste-Tribunaux-Hybrides-2006-French.pdf

[2] Stephan Parmentier, **OP.CIT. p.71.**

تسبب التأخير في تعيين قضاة دوليين إلى تعطيل عمل محكمة الاستئناف لأكثر من سنة و نصف ما بين 2001 و 2003[1].

* نقص الموارد البشرية و المالية: حيث كان القضاة يشتكون من نقص كتاب و أمناء الضبط، ممّا تسبب في العديد من المشاكل أثناء الاستئناف، إلى جانب غياب مترجمين محترفين، ضف إلى ذلك كانت المحاكم تعاني من سرعة تغيير الموظفين بسبب العقود القصيرة المدى، ممَّا أثر بشكل سلبي على فعّالية هذه المحاكم، كما تسبب تهميش التيموريين من تولي المناصب الحكومية و القضائية أثناء الاحتلال الاندونيسي في نقص فادح في القضاة و المحامين ذات خبرة، علما أنّ معظم القضاة الاندونيسين غادروا تيمور الشرقية بعد الاستفتاء، و عانت هذه المحاكم أيضا من نقص الموارد المالية، فمثلا أُجبرت وحدة الجرائم الخطيرة على التوقف عن إجراء التحقيقات قبل انتهاء عهدتها لأسباب مالية .

*عدم تكوين القضاة الدوليين في الثقافة التيمورية و لا اللغات المحلية، و قلة معرفتهم بالقانون الاندونيسي ، كل ذلك أعاق عملهم و كان سببا في توتر العلاقات المهنية مع القضاة التيموريين.

***لجنة الإستقبال و الحقيقة و المصالحة (CAVR):**

أسست (الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية) (ATNUTO) لجنة الاستقبال و الحقيقة و المصالحة سنة 2001 ، و كُلّفت هذه الأخيرة بإجراء تحقيقات حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من أفريل 1975 إلى أكتوبر 1999، كما كُلفت أيضًا بتسهيل المصالحة و إعادة إدماج مرتكبي الجنح غير الخطيرة الذين يدلون بشهادتهم، و تقديم توصيات حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان مستقبلاً و الاستجابة لمطالب الضحايا[2].

[1] IBID , p.75.
[2] Suzanne Katzenstein :« Hybrid Tribunals: Searching for Justice in East Timor», Harvard Human Rights Journal, Vol.16, Spring 2003, p.245.

وضعت هذه اللجنة تقريرها النهائي بعنوان (CHEGA) (بمعنى كفى باللغة البرتغالية)، و هو محصلة خمس سنوات من البحث و التحري ، حيث عقدت هذه اللجنة 08 جلسات استماع وطنية و قامت بإجراء 1048 مقابلة لتحري الحقيقة و استقبال 7760شهادة من طرف الضحايا، و كان هذا التقرير يحتوي على 2500 صفحة، أُسند إلى رئيس الجمهورية في 31 أكتوبر 2005، و الذي أرسله بدوره إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 20 جانفي 2006.[1]

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها تقرير (CHEGA) في النقاط التالية:

* إنَّ الاحتلال الاندونيسي تسبب في مقتل ما بين (102800 إلى 183000)تيموري.

* القيادات العليا الاندونيسية تسببت في هذه الانتهاكات، منهم الجنرال(WIRANTO) الذي كان وزير الدفاع و قائد القوات المسلحة الاندونيسية.

* إنَّ أعمال العنف التي ارتكبت سنة 1999 كانت نتيجة حملة ممنهجة خطط لها القيادات العليا في اندونيسيا.

* طلبت اللجنة من اندونيسيا منح تعويضات لضحايا التعذيب و الاغتصاب و أعمال العنف التي ارتكبتها منذ الاحتلال في 1975 إلى غاية انسحابها في 1999.

* كما طلب تقرير اللجنة أيضًا من الدول التي دعّمت و ساندت الاحتلال الاندونيسي منح تعويضات للضحايا.

* أوصت اللجنة أن تبقى الأمم المتحدة و هيأتها المختصة مهتمة بمسألة محاكمة الجرائم ضد الإنسانية التي حدثت في تيمور الشرقية.

* أوصت اللجنة بضرورة إجراء تحقيق عميق حول حالات الاختفاء القسري.

[1] Internationl center for transitional justice : « ÉTUDE DE CAS DE TRIBUNAUX HYBRIDES LE PROCESSUS RELATIF AUX CRIMES GRAVES AU TIMOR-LESTE EN RÉTROSPECTIVE » **», consulté le 15 /07 /2019, sur le site :** https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-TimorLeste-Tribunaux-Hybrides-2006-French.pdf

* أوصت اللجنة بتشييد أبنية تذكارية لإحياء ذكرى الضحايا[1]، و تجسيدًا لهذه التوصية تقرر إنشاء معهد للذاكرة ، و في 2016 أُنشئت هيئة حكومية جديدة أطلق عليها (المركز الوطني من الذكرى إلى الأمل) ، و كان من مهامها إحياء الذكرى و التثقيف و التوعية و التضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إبان الإحتلال الاندونيسي[2].

***جبر الضرر :**

جاء في اللائحة 2000/30 للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية أنّه يمكن للضحايا رفع دعاوي قضائية أمام المحكمة المختصة للحصول على تعويض، كما يمكن للمحكمة أن تفرض تعويض للضحايا، و القاضي هو الذي يحدد قيمة هذا التعويض، لكن في الواقع هذا الإجراء لم تتخذه الغرف الخاصة للجرائم الخطيرة .[3]

إلى جانب ذلك أوصت (لجنة الإستقبال و الحقيقة و المصالحة) في تقريرها(شيغا) (CHEGA)على ضرورة أن تمنح اندونيسيا تعويضات للضحايا (كما سبق ذكره)، لكن عند تقديم هذا التقرير لرئيس الجمهورية التيموري، أعلن هذا الأخير أنّ هذه التوصية لم تأخذ بعين الإعتبار الوضع في تيمور الشرقية، و أنّ منح هذه التعويضات سيؤدي إلى إنفجار الوضع في هذه الدولة، كما رفض أيضا توصية هذه اللجنة التي تطالب فيها الدول التي دعّمت و ساندت الإحتلال الاندونيسي (مثل استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية) بمنح تعويضات للضحايا .[4]

و بالرغم من تطبيق عدة آليات للعدالة الإنتقالية في تيمور الشرقية إلا أنّها كانت بطيئة، و تعرضت لعدة عوائق، حتى أنّ تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2018 أكّد أنّ

[1] Commission for Reception, Truth and Reconciliation in East Timo : « Chega Report » **, consulté le 11 /07 /2019, sur le site :** http://chegareport.net/Chega%20All%20Volumes.pdf

[2] منظمة العفو الدولية :" تيمور الشرقية 2017/ 2018"، استرجعت بتاريخ 11/07/ 2019 على الموقع:
https://www.amnesty.org/ar/countries/asia-and-the-pacific/timor-leste/report-timor-leste/

[3] Adrien ARBOUCHE, **OP.CIT. p.68.**

[4] Rightslink : «La création d'une cour spécialisée comme mécanisme de répression des crimes internationaux commis en rdc : enseignements tirés du Cambodge, Timor-Oriental, Kosovo et la Bosnie**», consulté le 13 /07 /2019, sur le site :** http://www.ingeta.com/la-creation-dune-cour-specialisee-comme-mecanisme-de-repression-des-crimes-internationaux-commis-en-rdc/

ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الإحتلال الاندونيسي مازالوا يطالبون بالعدالة و جبر الضرر.[1]

إنّ التمادي في معاقبة المسؤولين عن الجرائم التي حدثت في تيمور الشرقية، أدى إلى صعوبة طي صفحة الماضي، و حالت دون تحقيق المصالحة الوطنية، مما تسبب في نشوب عدة أزمات في تيمور ليشتي، كالأزمة التي حدثت في جانفي 2006، حيث اشتكى مجموعة من عناصر الجيش الآتين من غرب البلاد من التمييز الذي يعانون منه من قبل الضباط القادمين من شرق البلاد، و دخلوا في إضراب، فقرّر الوزير الأول إقالتهم، مما أدى إلى اضطرابات داخل الجيش و تسبب في حرب أهلية ، قُتل خلالها حوالي أربعون شخص، و تمّ إحراق العديد من المباني، و فرّ حوالي 100 شخص إلى المناطق الجبلية، فأسست الأمم المتحدة هيئة (MINUT) في 25 أوت 2006 بمقتضى اللائحة 1704 لمجلس الأمن هدفه إعادة النظام و السلم في تيمور ليشتي.[2]

إنّ نتيجة بقاء المناطق الشرقية تنظر نظرة الشك و الاتهام للمناطق الغربية في تيمور ليشتي و تتهمها بموالاتها لاندونيسيا ، و نتيجة لتعثر المصالحة الوطنية بسبب بطء إجراءات العدالة الانتقالية وعدم تطبيقها بشكل فعال، فإنّ هذه الدولة ستزال عرضة للأزمات و الاضطرابات مستقبلا.

2- آليات العدالة الإنتقالية التي اتخذتها اندونيسيا:

بعد انسحاب قوات الاحتلال الاندونيسي من تيمور الشرقية، طبقت اندونيسيا بعض آليات العدالة الإنتقالية أهمها:

* لجنة التحقيق الاندونيسية حول انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية : تمّ تأسيسها سنة 2000 من قبل اللجنة الاندونيسية لحقوق الإنسان، و قدّمت تقرير حول أعمال العنف التي ارتُكبت سنة 1999 في تيمور الشرقية، أكدت في هذا التقرير على ضرورة رفع دعاوي قضائية ضد المتسببين في هذه الانتهاكات الجسيمة، كما حدّدت قائمة تضم

[1] منظمة العفو الدولية :" تيمور الشرقية 2017/ 2018"، استرجعت بتاريخ 2019/07/11 على الموقع:
https://www.amnesty.org/ar/countries/asia-and-the-pacific/timor-leste/report-timor-leste/

[2] Frédéric Durand : « Timor-Leste face à la récurrence des crises »,Lusotopie, volume 16, Année 2009 , p.69.

33 شخص تمّ اعتبارهم مسؤولين بالدرجة الأولى عن ارتكاب تلك الإنتهاكات، لكن أقرّت هذه اللجنة على ضرورة أن تكون المتابعات القضائية و المحاكمات داخل اندونيسيا ، على عكس ما كانت تنادي به التقارير الأممية[1].

*اللجنة المشتركة للحقيقة و الصداقة: اتفقت كل من حكومة تيمور ليشتي و اندونيسيا، في ديسمبر 2004، على إنشاء لجنة مشتركة للحقيقة و الصداقة ،كُلّفت بالبحث عن حقيقة أحداث 1999، و كانت هذه اللجنة تهدف إلى المصالحة بين الشعب الاندونيسي و التيموري، و ترقية العلاقات بين الدولتين ، بدأت هذه اللجنة أعمالها في الأول من أوت 2005 ، و نُشر تقريرها في جويلية 2008 ، و جاء فيه الإعتراف بمسؤولية كل من الجيش و الشرطة الاندونيسية و الميليشيات الموالية لها بارتكاب جرائم ضد الإنسانية سنة 1999 في تيمور الشرقية.[2]

*تأسيس محكمة لحقوق الإنسان خاصة حول تيمور الشرقية: بمقتضى المرسوم الرئاسي 96 / 2001 أُنشئت في اندونيسيا (محكمة لحقوق الإنسان خاصة حول تيمور الشرقية)، لكن اختصاصاتها كانت محدودة و مقتصرة فقط على الجرائم التي ارتكبت في مقاطعة (ليكيا و ديلي و سوهي) (Liquià, Dili Suai) في الفترة الممتدة من(أفريل إلى سبتمبر)1999، و انتهت هذه المحاكمات 2004.[3]

تعرّضت هذه المحاكمات لعدة انتقادات، حيث اعتبرت لجنة الخبراء -التي أنشأتها الأمم المتحدة في جانفي 2005 لإجراء تقييم للمحاكمات على الجرائم الجسيمة التي ارتُكبت في تيمور الشرقية- أنّ هذه المحاكمات لم تنصف الضحايا وكانت متسامحة كثيرا مع المتهمين .

[1] - Internationl center for transitional justice : « ÉTUDE DE CAS DE TRIBUNAUX HYBRIDES LE PROCESSUS RELATIF AUX CRIMES GRAVES AU TIMOR-LESTE EN RÉTROSPECTIVE **», consulté le 15 /07 /2019, sur le site :** https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-TimorLeste-Tribunaux-Hybrides-2006-French.pdf

[2] Benjamim De Araújo et Christine Cabasset et Frédéric Durand, **OP.CIT. p.123.**

[3] Rightslink : «La création d'une cour spécialisée comme mécanisme de répression des crimes internationaux commis en rdc : enseignements tirés du Cambodge, Timor-Oriental, Kosovo et la Bosnie**», consulté le 13 /07 /2019, sur le site :** http://www.ingeta.com/la-creation-dune-cour-specialisee-comme-mecanisme-de-repression-des-crimes-internationaux-commis-en-rdc/

كما أكد المفوض السامي للأمم المتحدة (سارجيو دو ميلو) (Sergio de Mello) ، في الدورة59 للجنة حقوق الإنسان المنعقدة في أفريل 2003، أنّ محدودية اختصاص (المحكمة الاندونيسية لحقوق الإنسان الخاصة حول تيمور الشرقية) من حيث الزمان و المكان، و المعاملة العدائية أحيانا في المحاكم لبعض القضاة و محامو الدفاع تُجاه الشهود التيموريين، و قلة عدد الشهود الذين مثلوا أمام المحاكم بسبب الخوف، و عدم صرامة العقوبات الصادرة في حق المتهمين رغم خطورة الإنتهاكات، كلها أنقصت من مصداقية هذه المحكمة.[1]

كما أعلن نائب الناطق الرسمي للحكومة الأمريكية (أدام إيرلي) (Adam Ereli) عند تبرئة مسؤولين في الجيش الاندونيسي ،بعدما تمّ إدانتهم في نوفمبر 2004 « أنّهم صُدموا بهذا القرار ، و أنّهم أصيبوا بخيبة أمل حول عمل و نتائج المحكمة الاندونيسية الخاصة بتيمور الشرقية ، و أنّهم يعتقدون أنّ مسار المحاكمات يشوبه العديد من النقائص و يُفقد من مصداقيتها ».[2]

و عموما يمكن تفسير سبب فشل (محكمة حقوق الإنسان الاندونيسية الخاصة حول تيمور الشرقية) إلى النقاط التالية:

*عدم استقلالية القضاء: حيث تعتبر اندونيسيا إحدى الدول التي تعاني من نقص استقلالية القضاء، و هذا حسب تقرير حول استقلالية القضاة و المحامون، أعدّته (لجنة حقوق الإنسان) في جانفي 2003[3] ، مما يمكن أن يفسر سبب اللاعقاب الذي استفادت منه السلطات المدنية و العسكرية في اندونيسيا.

*عدم وضع برامج فعالة لحماية الشهود: حيث أقرّ عدة مراقبين أممين مثل (مارك كاماك) (Mark Camack) - الذي كتب تقرير بعنوان (وعود غير محققة) في نوفمبر 2004- أنّ حضور القيادات العسكرية الاندونيسية بشكل مكثف في قاعات المحكمة، ساهم بشكل كبير في تخويف الشهود، كما أنّ القضاة و المحامون كانوا محل تهديدات أحيانا مباشرة ، مثلما حدث في محاكمة (داميري) (Damiri) ، إذ تعرّض القاضي (رودي رزقي) (Rudi Rizki)

[1] IBID.
[2] IBID.
[3] Benjamim De Araújo et Christine Cabasset et Frédéric Durand, **OP.CIT. p.128.**

إلى تهديدات بالقتل ، كما أكد النائب العام (ودودو سوبريادي) (Widodo Supriyadi) أنّ قلة من الأشخاص كانوا يريدون شغل منصب النائب العام.[1]

إنّ للجيش مكانة هامة في أندونسيا، لذلك كان من الصعب على القضاة الالتزام بالحياد أثناء المحاكمات ، كما أنّ الشهود تراجعوا عن الإدلاء بشهاداتهم خوفا على حياتهم و حياة عائلاتهم، و هكذا يتضح لنا أنّ آليات العدالة الإنتقالية التي طبقتها اندونيسيا لم تكن فعالة في تسليط العقوبات على مرتكبي المجازر و الإنتهاكات الجسيمة في تيمور الشرقية.

[1] Adrien ARBOUCHE, **OP.CIT. p.67.**

الخاتمة:

إنّ تطبيق آليات العدالة الإنتقالية في الدولة التي تعرّض شعبها لمجازر و انتهاكات جسيمة و ممنهجة لحقوق الإنسان، هو أمر ضروري لإنصاف الضحايا و وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب و تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، بهدف طي صفحة الماضي لبناء مستقبل أفضل، يقوم على السلم و الاستقرار و شعور كل فرد بالأمان و الثقة داخل هذه الدولة.

لكن اتضح من خلال دراسة آليات العدالة الإنتقالية في تيمور الشرقية، أنّه بالرغم من تطبيق عدة آليات ، سواء من قبل الإدارة الإنتقالية للأمم المتحدة أو من قبل اندونيسيا، إلا أنّها لم تكن فعالة في إنصاف الضحايا و معاقبة مرتكبي المجازر، بسبب نقص الإرادة السياسية لاندونيسيا في تحقيق ذلك، فرغم تطبيق هذه الأخيرة لبعض هذه الآليات إلا أنّها كانت مجرد وسيلة لتلميع صورتها أمام المجتمع الدولي بعد المجازرر التي ارتكبتها طوال خمسة و عشرون سنة من الاحتلال.

من جهة أخرى نظرا للوضع الإقتصادي و السياسي في تيمور الشرقية لم توّد السلطات التيمورية الدخول في صراع مع اندونيسيا و التسبب في تدهور العلاقات معها، لما قد ينجم عن ذلك من آثار سلبية على تيمور، خاصة أنّ اندونيسيا تتمتع بمكانة و وزن سياسي كبير في المنطقة.

إنّ أول شرط لنجاح العدالة الإنتقالية هو وجود إرادة سياسية لتحقيق ذلك، علما أنّ عدم إعطاء الأولوية لتحقيق هذه العدالة في مجتمع عرف عدة مجازر وانتهاكات جسيمة و مُمنهجة لحقوق الإنسان ، سينعكس حتما بالسلب على استقرار و أمن هذه الدولة مستقبلا، نظرا لتنامي نزعة الإنتقام و الشك و سيادة مناخ اللاعقاب.

كما يجب التأكيد أنّ وضع آليات فعالة لنجاح العدالة الإنتقالية وضمان الإستقرار و السلم يتطلب مراعاة الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية لكل دولة، و فهم المضامين الثقافية و احتياجات شعبها .

قائمة المراجع

***Livres**:

-De Araújo (Benjamim) et Cabasset (Christine) et Durand (Frédéric) : « Timor-Leste contemporain : L'émergence d'une nation» , Paris , Les Indes savantes , 2014.

-DURAND (Frédéric): « 42 000 ans d'histoire de Timor-Est » , Toulouse, Editions Arkuiris, 2009.

***Articles:**

- ARBOUCHE (Adrien) : «LES JURIDICTIONS HYBRIDES DU TIMOR-LESTE : UN BILAN EN DEMI-TEINTE », Droits fondamentaux, n° 5, janvier - décembre 2005.

- Bourrier (Any) : « Sous l'égide des Nation unies , Naissance réussie d'un état au Timor », Monde Diplomatique, Juin 2002.

-Cahin (Gérard): « L'action internationale au Timor oriental», Annuaire français de droit international, volume 46, Année 2000.

- Chaumette (Anne-Laure): « Les Administrations internationales de territoires au Kosovo et au Timor», Jus politicum , n° 13 , Hiver 2014.

- Durand (Frédéric): « Timor-Leste face à la récurrence des crises », Lusotopie, volume 16, Année 2009 .

- Katzenstein (Suzanne) : « Hybrid Tribunals: Searching for Justice in East Timor», Harvard Human Rights Journal, Vol.16, Spring 2003.

- Marques Silva Lurdes: « Timor oriental, la difficile bataille du droit», Lusotopie, n°4, Année 1997.

- Parmentier (Stephan) : «Justice transitionnelle et réconciliation face aux crimes internationaux : qui détient la feuille de route? », Promotio Iustitiae, n°3, Année 2009.

-Thushara (Dibley) : « Timor-Oriental : tensions et renouveau au sein de la société civile», alternatives sud, vol 19 , Année 2012.

***Sites web:**

-منظمة العفو الدولية :" تيمور الشرقية : بناء دولة جديدة تقوم على دعائم حقوق الإنسان"، استرجعت بتاريخ 07/16 /2019، على الموقع : https://www.amnesty.org/download/Documents/136000/asa570052000ar.pdf

- منظمة العفو الدولية :" تيمور الشرقية 2017 /2018"، استرجعت بتاريخ 07/11 /2019 على الموقع:-https://www.amnesty.org/ar/countries/asia-and-the-pacific/timor-leste/report-timor-leste/

-CADY (Jean-Christian) :« Construire un Etat : L'ONU au Timor oriental », consulté le 17 /07 /2019, sur le site : http://institut-du-pacifique.org/conferences/construire-un-etat-lonu-au-timor-oriental/

-Commission for Reception, Truth and Reconciliation in East Timo : « Chega Report » , consulté le 11 /07 /2019, sur le site : http://chegareport.net/Chega%20All%20Volumes.pdf

- Frédéric Durand : « Trois siècles de violences et de luttes au Timor oriental (1726-2008) » consulté le 14 /07 /2019, sur le site : https://www.sciencespo.fr/mass-violence-war-massacre-resistance/fr/document/trois-siacles-de-violences-et-de-luttes-au-timor-oriental-1726-2008

- Internationl center for transitional justice : « ÉTUDE DE CAS DE TRIBUNAUX HYBRIDES LE PROCESSUS RELATIF AUX CRIMES GRAVES AU TIMOR-LESTE EN RÉTROSPECTIVE **», consulté le 15 /07 /2019, sur le site :** https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-TimorLeste-Tribunaux-Hybrides-2006-French.pdf.

-Rightslink : «La création d'une cour spécialisée comme mécanisme de répression des crimes internationaux commis en rdc : enseignements tirés du Cambodge, Timor-Oriental, Kosovo et la Bosnie**», consulté le 13 /07 /2019, sur le site :** http://www.ingeta.com/la-creation-dune-cour-specialisee-comme-mecanisme-de-repression-des-crimes-internationaux-commis-en-rdc/

واقع حقوق الإنسان في آسيا: دراسة في نماذج دولية.

The Reality of Human Rights in Asia: A Study in International Models.

سامية بن يحي

تخصص إدارة دولية، جامعة باتنة 1 - كلية الحقوق والعلوم السياسية – باتنة - الجزائر

ملخص الدراسة

الحديث عن واقع حقوق الانسان في آسيا كموضوع لدراستنا البحثية ينطلق من عدة دلالات أهمها : إن الالتفاف على القارة الآسيوية ليس بسيطا بسبب الاختلافات في الحدود عبر الزمن، علاوة على ذلك، يكشف تحليل حماية حقوق الإنسان في آسيا على سلسلة من القوى المتعارضة - من بينها التوتر بين العالمية والنسبية الذي يلعب دورا مركزيا، فمن الواضح أنه حتى لو كانت هذه الحقوق عالمية ، فإن جميع الدول خاصة في آسيا لا تشارك نفس المفهوم لهذه الحقوق، ومن هنا تثار مسألة توافق مفهوم حقوق الإنسان مع القيم الآسيوية في ضل تواجد بعض من أكثر حالات حقوق الإنسان انتهاكا في آسيا على غرار (كوريا الشمالية ، إيران ، لاوس ، فيتنام ، أفغانستان ، بورما ، سوريا، اليمن... إلخ)، والتي اخترنا نماذج منها، بالمقابل شهدت القارة أيضا صعودا للأنظمة الديمقراطية (الهند واليابان ، على سبيل المثال)،كما عرفت المؤسسات والممارسات ، و التجارب مزيدا من الانفتاح فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي (مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا والفلبين).

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، أسيا، التحول الديمقراطي، حماية حقوق الانسان، القيم الآسيوية، الأنظمة الديمقراطية.

Abstract.

Talking about the reality of human rights in Asia as the subject of our research study stems from several indications: The circumvention of the Asian continent is not simple due to differences in borders over time. Moreover, the analysis of the protection of human rights in Asia reveals a series of opposing forces - Between universalism and relativism, which plays a central role, it is clear that even if these rights are universal, all States, especially in Asia, do not share the same concept of rights. Hence the question of the compatibility of the concept of human rights with Asian values. Human violation in Asia-style (North Korea, Iran, Laos, Vietnam, Afghanistan, Burma, Syria, Yemen, etc.), of which we selected models. In contrast, the continent also witnessed an upsurge of democratic regimes (India and Japan, for example) More openness in terms of democratic transition (such as South Korea, Indonesia and the Philippines).

Key words: human rights ,Asia, democratic transition, protection of human rights. Asian values democracies.

مقدمة:

حتى وقت قريب لم تبدي معظم الدول الآسيوية اهتماما كبيرا بموضوع حقوق الإنسان، وذلك لعدة أسباب منها التنوع في المنطقة وتداخل المجتمعات مما يجعل من الصعب قبول المعايير المشتركة لحقوق الإنسان، من جهة عدم وجود تقليد قانوني في معظم آسيا، ووجود حكومات استبدادية ، حيث شهد اعلان بانكوك الإقليمي لعام 1993 للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تغييرا في مواقف الأنظمة الآسيوية تجاه مسائل حقوق الإنسان، و لم تعد حقوق الإنسان ترفض كأداة للاضطهاد الأجنبي ، بل تم الترويج لها كوسيلة لتأكيد التميز الآسيوي من المعايير الاجتماعية والسياسية التي يسيطر عليها الغرب، ففي الصين على سبيل المثال ، منذ نشر الكتاب الأبيض للحكومة حول حقوق الإنسان في عام 1991 أصبح النقاش حول حقوق الإنسان مفتوحا، ويوضح الكتاب الأبيض أن الثقل الذي توليه الصين لحقوق معينة مثل الحق في العيش على الحقوق السياسية والمدنية يبرز اختلافات كبيرة بين التفسيرات الصينية لوثائق حقوق الإنسان الدولية والتفسيرات الغربية.

وقد كان نشر "القيم الآسيوية" لانتقاد نظام حقوق الإنسان الدولي،والدفاع عن وجود منظور آسيوي موحد بشأن حقوق الإنسان من خلال المطالبة بالخصوصية الثقافية والخصوصيات الإقليمية، و يتمثل القاسم المشترك الأصغر في خطاب "القيم الآسيوية" في نية إضعاف عالمية حقوق الإنسان من خلال إبطال بعض الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير، غير أنه تراجع مع مطلع القرن الحادي والعشرين بسبب ضعفه الهيكلي وعوامله الدورية ، و دخل خطاب "القيم الآسيوية" في أزمة، هذا التلاشي ساهمت فيه مجموعة من العوامل لا سيما الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

و تعد آسيا المنطقة الوحيدة في العالم التي تفتقر الى آلية إقليمية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، رغم تصديقها على أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، حيث ركزت بعض البلدان ، مثل إندونيسيا وماليزيا على إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان، في حين تحاول الصين اليوم شرح موقفها على المسرح العالمي أكثر مما كانت عليه في الماضي، وتبني النخبة الفكرية في ماليزيا مواقف ثقافية لوصف وتجسيد نسخة من الثقافة الآسيوية تختلف اختلافا جذريا عن ثقافة الغرب.

أمام هذه الوضعية المتناقضة تم إخضاع آسيا للتدقيق الدولي المتزايد، و استحوذت النزاعات الدولية في آسيا مثل (حرب فيتنام)، والحروب الأهلية مثل(لبنان، سوريا، تيمور) ، وعمليات القتل والانتفاضات الشعبية (من ميدان تيانانمن إلى بورما) على اهتمام المجتمع الدولي ، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات التي انبثقت عن اشكالية الدراسة التالية

اشكالية الدراسة: ماهي أهم التحديات والتعقيدات التي تواجه حقوق الانسان في آسيا انطلاقا من تجارب التحول الديمقراطي ؟ .

الأسئلة الفرعية

- ✓ هل تتعارض القيم الآسيوية مع عالمية حقوق الانسان؟
- ✓ ماهي الآليات الوطنية والإقليمية التي تبنتها آسيا لحماية حقوق الانسان؟

فرضيات الدراسة

- ✓ عالمية حقوق الانسان تضعف خطاب القيم الآسيوية في آسيا
- ✓ تبني استراتيجية اقليمية يؤدي الى حماية حقوق الانسان من الانتهاكات في آسيا

لحلحلة اشكالية الدراسة اعتمدنا المحاور التالية

- ✓ تناولنا في المحور الأول نظرة تاريخية على حقوق الانسان في آسيا – بين المفهوم والقانون، حيث ركزنا على الرؤية الآسيوية لمفهوم حقوق الانسان والأطر القانونية المصاحبة لاعتراف آسيا بحقوق الانسان.
- ✓ في المحور الثاني تناولنا النقاش حول عالمية حقوق الإنسان من خلال مناقشة "القيم الآسيوية".
- ✓ في المحور الثالث ركزنا على الآليات والمنظورات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان في آسيا على الرغم من أن آسيا ليس لديها صك إقليمي لحماية حقوق الإنسان ، فإن جنوب شرق آسيا من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، حقق تطورات في استكشاف آليات حماية حقوق الإنسان الإقليمية المحتملة.

- ✓ في المحور الرابع والأخير تناولنا حالة حقوق الإنسان في عدد من البلدان الآسيوية للوقوف على مدى التزام كل دولة بحماية حقوق الانسان مقابل الحد من الانتهاكات المستمرة داخل هذه الدول، واختيارنا لهذه النماذج كان اجتهادا منا بما يتوافق مع الاشكالية المطروحة.

الاطار النظري للدراسة

اعتمدنا في دراستنا بالدرجة الأولى على مقاربة حقوق الإنسان، حيث تجادل نظرية حقوق الإنسان السائدة بأن مصدر حقوق الإنسان هو مركز الإنسان ، أي أنه ينطبق على البشر لمجرد أنهم بشر وليسوا من الله كما عبر عنه عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل بقوله "إذا كان يجب أن تستند حقوق الإنسان إلى أسس علمانية ، فإن هذا لا يمكن إلا أن يعزز أيدي الأصوليين الدينيين" وهي من أهم العقبات التي تعترض العديد من المجتمعات الآسيوية في اعتناق حقوق الإنسان من خلال البحث في مدى تعارض القيم الآسيوية مع مفهوم عالمية حقوق الانسان .

وبالدرجة الثانية ركزنا على المقاربة القانونية لأن المجتمعات الآسيوية لا يمكنها أن تستجيب لتطورات حقوق الإنسان بدون تقليد قانوني، ووجود آليات قانونية وطنية ، وإقليمية .

مناهج الدراسة

أولا: يعد المنهج التاريخي منهجا مهما في دراسة موضوع حقوق الإنسان، وبما أن دراستنا ترتكز على منطقة آسيا قمنا بعرض نبذة عن تاريخ حقوق الانسان في آسيا، باعتبار أن حقوق الإنسان تمر بعملية تنقيح مستمرة منذ عام 1948 وماقد يكون من الممكن أن يكون لدى الآسيويين ما يساهمون به في هذه العملية.

ثانيا: منهج دراسة حالة وذلك بعرض بعض النماذج الدولية الآسيوية في تجسيد وحماية حقوق الانسان من الانتهاكات وتسليط الضوء على الأسس المعيارية التي تتبناها هذه النماذج، ومدى ممارستها تجاه قضايا الديمقراطية وتطبيق حقوق الإنسان منها: ميانمار، الصين ، الهند، أندونيسيا، النيبال، ماليزيا.

أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على واقع حقوق الانسان في آسيا.
- تعميق الفهم الجيد للتحديات والإنجازات في تعزيز وضمان التمتع بحقوق الإنسان في آسيا.

أهمية الدراسة

- ✓ تأتي أهمية دراسة حقوق الانسان في آسيا كون أن القارة الآسيوية شهدت أكثر حالات حقوق الإنسان انتهاكا، والمتمثلة في الحروب الأهلية- كوريا الشمالية ، إيران ، لاوس ، فيتنام ، أفغانستان ، بورما ، سوريا – بالمقابل صعود للأنظمة الديمقراطية مثل الهند ، اليابان، و من جهة أخرى تزايد انفتاح تجارب التحول الديمقراطي في آسيا على غرار كوريا الجنوبية وإندونيسيا.
- ✓ المساهمة في اثراء البحوث والمؤلفات العربية نظرا لافتقارها حول موضوع حقوق الانسان في آسيا،

المحور الأول: نظرة تاريخية على حقوق الانسان في آسيا – بين المفهوم والقانون-

اعترفت البلدان الآسيوية بعالمية حقوق الإنسان منذ إعلان بانكوك المعتمد في فيينا في عام 1993 ، لكنها شددت في الوقت نفسه على ضرورة تفسير هذه الحقوق في سياق الخصائص الدينية والتاريخية والثقافية والإقليمية، اذ يمكن فهم مفهوم الكرامة الإنسانية بشكل مختلف اعتمادا على تأثير الكونفوشيوسية أو الإسلام، وهكذا ، فإن الرؤية الآسيوية لحقوق الإنسان تختلف عن الأسلوب الغربي ، بل هناك فروق دقيقة في منهج حقوق الإنسان في دول الآسيان، ورغم تبني عدة دول آسيوية إعلان بانكوك بشأن حقوق الإنسان، أكدت التزامها بحقوق الإنسان المدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا

أنها تؤكد أيضا على أهمية مبادئ السيادة، خاصة بعد ظهور مبدأ مسؤولية الحماية*[1] (R2P) عام 2005.[2]

وفي الفترة من 29 مارس إلى 2 أفريل 1993 ، تم نشر "القيم الآسيوية" لانتقاذ نظام حقوق الإنسان الدولي، حيث حاول بعض الزعماء السياسيين الحاضرين في الاجتماع الدفاع عن وجود منظور آسيوي موحد بشأن حقوق الإنسان من خلال المطالبة بالخصوصية الثقافية والخصوصيات الإقليمية، كما شجبوا محاولة الغرب لفرض نظام قيمه على أساس مزعوم لحقوق الإنسان،و تعكس الفقرة 8 من الإعلان الختامي المعتمد في بانكوك هذا الموقف بوضوح "ندرك أنه في حين أن حقوق الإنسان عالمية بطبيعتها ، يجب النظر إليها في سياق عملية دينامية، ومتطورة لوضع المعايير الدولية مع مراعاة أهمية الخصائص الوطنية، والإقليمية، ومختلف الخلفيات التاريخية، والثقافية والدينية ... ". بالإضافة إلى الخصائص الإقليمية ، يشدد الإعلان أيضا على السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ويرفض محاولات ربط المساعدات الإنمائية بحقوق الإنسان*[3] وكذلك استخدام الانتقائية ("المعايير المزدوجة") والتلاعب السياسي بحقوق الإنسان، كما يتم التركيز على أولوية الأطر القانونية الوطنية تجاه الآليات الدولية*[4] خطاب "القيم الآسيوية".[5]

في ديباجة ميثاق الآسيان لعام 2007 ، الدول العشر الأعضاء وافقوا على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،و في المادة 1 يؤكد الميثاق أن أحد الأهداف الأساسية للرابطة هو تعزيز كل هذه المبادئ، وقد تعهدت الدول أيضا بالالتزام بالحكومة الدستورية، ودعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.[6]

[1]* مبدأ مسؤولية الحماية في أحدث تعريف له ، يتصور R2P مسؤولية الدولة عن حماية شعبها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي كجزء من سيادتها في حال فشلت الدولة في الحماية أو التواطؤ في مثل هذه الأعمال الوحشية ، يمكن للمجتمع الدولي التدخل، عن طريق القوة العسكرية، و في حالات أخرى قد يعتمد المجتمع الدولي على مجموعة من التدابير أقل قسرية لتشجيع أو حماية احترام حقوق الإنسان.

[2] Nicolas Agostini, Demystifying Human Rights Protection in Asia, **fIDH** , November 2015, N°669a,p5. https://www.fidh.org/IMG/pdf/asie669anglaisbassdef.pdf

[3] *انظر الفقرة 5 من الإعلان.

[4] *انظر الفقرة 5 من الإعلان.

[5] ibid,p8.

[6] Gomez, James, and Robin Ramcharan, **Democracy and Human Rights in Southeast Asia**, Institute of Asian Studies and Hamburg University Press,2014,p4.

ومن أبرز التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في آسيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993 هو إنشاء اللجنة الحكومية لديها، حيث قررت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا إنشاء اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AICHR) ، والتي تمت الموافقة على اختصاصاتها من قبل اجتماع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جويلية 2009، وبعد بضع سنوات في عام 2012 تبنت الآسيان ميثاق حقوق الإنسان - غير ملزم- صك شامل في مجال حقوق الإنسان لمنطقة الآسيان يحتوي الميثاق صراحة على مبدأ عدم التمييز على أساس "الجنس"، ولا يزال نظام حماية حقوق الإنسان حديثا، وسيستغرق الأمر وقتا قبل تقييم فعاليته، و اعتبارا من عام 2015 دخلت دول الآسيان العشر في تعاون إقليمي يسمى "الجماعة الاقتصادية للآسيان"، هذا الإنجاز الكبير يذكرنا بتاريخ المجتمعات الاقتصادية الأوروبية في ذلك الوقت ، وبدأ كعملية تكامل اقتصادي خالص، ثم تطورت لتشمل زيادة عدد من القضايا السياسية وتطوير نظام لحماية حقوق الإنسان.[1]

في المناقشات المعاصرة ، يفترض عموما أن هناك وجهة نظر آسيوية واحدة لحقوق الإنسان ، وأنها تعارض تقاليد حقوق الإنسان الفردية التي تطورت لأول مرة في الغرب، فمن السهل الاعتقاد بأن هناك مقاربة آسيوية متميزة لحقوق الإنسان لأن بعض قادة الحكومة يتحدثون كما لو أنهم يمثلون القارة بأكملها عندما يصدرون تصريحاتهم عن حقوق الإنسان،و يتم تعزيز هذا الرأي لأنهم يدعون أن وجهات نظرهم تستند إلى وجهات نظر تنبثق من الثقافة، أو الدين الآسيوي، أوالحقائق الآسيوية،و جوهر موقفهم هو أن حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الغرب تقوم على الفردية وليس له أي صلة بآسيا ويستند إلى أولوية المجتمع.[2]

نافلة القول اذا كانت الديمقراطية في الشكل قد تقدمت بشكل عام لا تزال الديمقراطية الليبرالية، وحقوقها المصاحبة موضع خلاف ساخن، و لا يمكن لأي نظرية واحدة تسعى إلى تفسير التحولات الديمقراطية أن تفسر بشكل كاف تقدم الحكم الديمقراطي في آسيا ، لأن

[1] Yumiko Nakanishi, **Contemporary Issues in Human Rights Law**, published by **Springer Nature**,Tokyo2017,p156.
[2] Yash Ghai, Human Rights and Governance: The Asia Debate, **Australian Year Book of International Law**,1994,p5.
http://www.austlii.edu.au/au/journals/AUYrBkIntLaw/1994/1.pdf

كل بلد على مستوى مختلف من حيث التقدم في تقدم الحكم الديمقراطي، كما أن تبني الآسيان لمعايير حقوق الإنسان ، بما في ذلك المجموعة المصاحبة لحقوق الإنسان الأساسية التي تشمل الحكم الديمقراطي الليبرالي ، يصعب تفسيره من منظور نظري واحد.[1]

المحور الثاني : القيم الآسيوية في ظل عالمية حقوق الإنسان

ان مناقشة حقوق الإنسان في آسيا تفرض حتمية مناقشة خطاب "القيم الآسيوية" الذي كان في ذروته في التسعينيات ، حتى عام 1993 (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان)- مؤتمر فيينا- وقد تم استخدام المفهوم بشكل استراتيجي للدفاع عن دور سيادة الدولة كجدار حماية ضد النظام الدولي لحقوق الإنسان ولتحدى عالمية حقوق الإنسان، على الرغم من أن خطاب "القيم الآسيوية" قد فقد بعض مصداقيته ، إلا أنه لا يزال يستخدم من حين لآخر لإحياء نهج النسبية الثقافية تجاه حقوق الإنسان أو على الأقل في بعض الحقوق المدنية والسياسية البديل المتشدد- يبدو مقدر للبقاء جانبا- ومصطلح "القيم الآسيوية" المستخدم من قبل أبطاله ماهو الا خدعة.

أولا : لأن النقاش يدور حول كيفية تنظيم المجتمع، وكيفية ممارسة السلطة بقدر ما يتعلق بالقيم .

ثانيا: حتى في أوج شعبيته ، كانت "القيم الآسيوية" موضوع النظريات في حفنة من البلدان في جنوب شرق آسيا والصين ، وإن كان بطرق مختلفة، لذا سيكون من الوهم افتراض أن المصطلح يعكس موقفا مشتركا في آسيا، ويفترض خطاب "القيم الآسيوية" ببساطة أن هناك سمات ثقافية تتعارض مع بعض الحقوق والحريات المعترف بها دوليا.[2]

والسؤال المطروح هل لدى الآسيويين فعلا مقاربة مختلفة لحقوق الإنسان عن الفهم الغربي لها ؟

فالقيم الآسيوية هي اختراع سياسي من قبل الحكام الاستبداديين الذين يهدفون إلى البقاء في السلطة ومنع المشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص مع نظرائهم الليبراليين، أوالديمقراطيين، أو اليساريين، أو الأخضرين، و تستخدم القيم الآسيوية، والنسبية

[1] Gomez, James, and Robin Ramcharan,opcit,p14.
[2] Nicolas Agostini,opcit,p7.

الثقافية كحجج ضد التنفيذ المحلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل النخب المحافظة في آسيا، فمثلا عندما حكم حزب لي سنغافورة بعد الاستقلال في عام 1965 لديه الأنظمة التالية: عقوبة الإعدام الإجبارية لتهريب المخدرات ، والاعتقال التعسفي بموجب قانون الأمن الداخلي ، والعقاب كعقوبة قضائية ، والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام وحرية التعبير، وكثيرا ما يقاضي وزراءها مواطنيها بتهمة التشهير، و إحدى الطرق للنظر في التزام الدولة بحقوق الإنسان هي وضع التصديق على القوانين الدولية لحقوق الإنسان بشكل عام ، مثلا ليس لدى بروناي وبورما وماليزيا وسنغافورة سجلات جيدة للتصديق عندما توقع هذه البلدان يتم إعطاء الأولوية للحقوق المتعلقة بالنساء، والأطفال، والمعوقين.[1]

لذلك يعتمد المجتمع المدني في آسيا على القوة المعيارية لحقوق الإنسان الدولية، والشبكات الليبرالية العالمية لحملاتهم المحلية ضد الحكومات الاستبدادية الخاصة بكل منهم، و في السنوات الأخيرة أظهرت بورما وكمبوديا علامات إيجابية على نمو المجتمعات المدنية التي تشارك بنشاط في حملات حقوق الإنسان للإصلاحات السياسية والاقتصادية ، وحماية الأقليات العرقية، وإلغاء العمل القسري، وزيادة المسؤوليات الاجتماعية للشركات عبر الوطنية، ولم تعد حقوق الإنسان نتاج الإمبريالية الثقافية الغربية، حتى في كتابه عن النظام السياسي تخلى فوكوياما عن ادعائه الأولي في نهاية التاريخ والرجل الأخير الذي جعله نجما أكاديميا مشهورا وأصبح مناصرا لنموذج الصين والحكم الفعال ، وهو موقف يدعمه الحزب الشيوعي الصيني.[2]

ومن هنا فإن الاستيراد الآسيوي للحقوق يميل إلى أن يكون عملية استيراد حوري أو نسبي لمعايير حقوق الإنسان الدولية عبر المناقشات والتفسيرات الدستورية المحلية، هذه المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان قد شغلت بشكل خاص المخاوف المتعلقة بالقيم الثقافية الآسيوية والتنمية الاقتصادية مما جعل "نقاش القيم الآسيوية" أحد مناظرات حقوق الإنسان البارزة في العالم، حيث يشمل البعد الثقافي الحركات المحلية لتعزيز

[1] Mark David Johnson, Human Rights in Asia and the West, January 28, 2016. https://www.carnegiecouncil.org/publications/articles_papers_reports/763
[2] ibid.

الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون في مواجهة الادعاءات النسبية الثقافية الآسيوية.[1]

في العقود الأخيرة ، انتقلت البلدان الآسيوية الناجحة عموما إلى تبني أنظمة حقوق الإنسان الليبرالية الديمقراطية لأن التطور السريع الذي حدث مؤخرا للديمقراطية وحقوق الإنسان في العديد من مجتمعات شرق آسيا يتحدث عن نفسه، وقد خضعت الأنظمة الاستبدادية السابقة بما في ذلك تلك الموجودة في اليابان، وجنوب كوريا وتايوان والفلبين وإندونيسيا جميعها إلى ميادين ديمقراطية، وإصلاح حقوق الإنسان في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وقد عملت هونج كونج وتايلاند، ومنغوليا، وماليزيا على نحو متقدم على الديمقراطية، و مناقشات حقوق الإنسان من خلال الإصلاح الدستوري - على الرغم من وجود عقبات- في حين أن كل من هذه الأنظمة لا يزال يعاني من بقايا ماضيهم الاستبدادي ، إلا أن هناك اتجاها تجريبيا واضحا يدل على وجود موقف جاد للديمقراطية وحقوق الإنسان في مجتمعات شرق آسيا.[2]

وطالما أن الاتفاقيات الدولية لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي ، ليست شعبية في هذا السياق، قد تكون المراجعة الدورية العالمية، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من عناصر الحماية الرئيسية للمنطقة ، نظرا لعدم وجود أنظمة وطنية، وإقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان، ويلاحظ وجود فجوة كبيرة بين المعايير المعتمدة، وتنفيذها على مستوى مؤسسات الدولة، يلاحظ أيضا أن الإغفالات المتعلقة بسيادة القانون متفشية، لأن الهيئة الإقليمية عاجزة عن التحقيق في الحكومات أو فرض العقوبات.[3]

المحور الثالث: الآليات والمنظورات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان في آسيا

لم تدرس الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في آسيا بشكل كاف لسبب واحد : لا توجد آلية إقليمية لتحقيق هذه الغاية في القارة، وقد أدت التطورات في جنوب شرق آسيا إلى تقليل المسافة المعتادة بين بقية العالم وآسيا - القارة الوحيدة الخالية من نظام حماية

[1] Sarah Joseph, Adam McBeth ,**Research Handbook on International Human Rights Law**, Edward Elgar Publishing, British Library,2010,p415.
[2] Ibid,p417.
[3] Gomez, James, and Robin Ramcharan,opcit,p8.

حقوق الإنسان الإقليمي- فافتقار آسيا إلى صك أو آلية محددة لحقوق الإنسان يضع القارة في وضع فريد عكس كل من أوروبا وإفريقيا والأمريكيتين، والشرق الأوسط التي تتمتع بأنظمة إقليمية، وإن كانت مختلفة تماما، فالدول الآسيوية باستثناء الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لم تفكر بجدية في إنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان، ويرجع ذلك جزئيا إلى بعض خصائص العلاقات الحكومية الدولية الإقليمية، والخلاف اللفظي بين اليابان والصين، وبين الهند وباكستان، أو بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية هي أمثلة تتعارض مع عدم المواجهة، علاوة على ذلك اختلاف الدبلوماسية بين دول آسيا، فكيف يمكن مقارنة مثلا الدبلوماسية الإيرانية بدبلوماسية تيمور - أو دبلوماسية نيبال، أو تايوان.[1]

ان عدم وجود آلية إقليمية يعود أيضا إلى التعاون الضعيف في مجال حقوق الإنسان على العموم ، فالتعاون الإقليمي في آسيا أضعف من أي مكان آخر في العالم، و يقتصر على عدد قليل من المنظمات التي لها أوضاع قانونية غامضة أو ليس لديها هيكل رسمي ، أو ضعيفة وظيفيا،مثل ASEAN، APEC (التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ) ، ADB (بنك التنمية الآسيوي) ، SAARC (رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)، و SCO (منظمة شنغهاي للتعاون) باستثناء الآسيان ، تركز هذه المنظمات على المسائل الاقتصادية أو العسكرية، وبشكل عام عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان يوجد ارتباط قوي بين جودة النظم الوطنية واحتمال وجود آلية إقليمية، فكلما كان النظام الوطني أقوى ، كلما كان تهديد الصك الإقليمي أقل ، وقد كان التعاون بين الدول الآسيوية في مجال حقوق الإنسان مقصورا على الاتفاقيات الثنائية، وبرامج تطوير المساعدات العامة، وعلى الحوار المقيد بالموضوعات التي تعتبر أقل سياسية- حقوق المرأة أو حقوق الطفل- يتم تقييد أي شكل من أشكال التقدم من خلال هذه الظروف الهيكلية والوضع السياسي الداخلي في العديد من الدول ، والتي تثير الحواجز أمام إنشاء نظام إقليمي أو شبه إقليمي لحقوق الإنسان.[2]

ويلعب المجتمع المدني دورا مهما ، لا سيما من خلال شبكاته، بما في ذلك منتدى المجتمع المدني للآسيان - رابطة شعوب الآسيان (ACSC-APF)، يجتمع ممثلو المجتمع المدني في

[1] Ibid,p27.
[2] Nicolas Agostini,P28.

بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتبادل وجهات النظر، وتنبيه عامة الجمهور بشأن القضايا الملحة وإصدار بيانات عامة (المواثيق أو الإعلانات ، النشرات الصحفية ، الخ) التي تختلف غالبا عن بيانات الرابطة الرسمية، تم إنشاء شبكات المنظمات غير الحكومية الوطنية، والإقليمية لتسهيل وتنسيق أعمال الدعوة لحقوق الإنسان على سبيل المثال في كمبوديا (COMFREL، CHRAC، CCC ، منتدى المنظمات غير الحكومية ، الخ) ، إندونيسيا (تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان الدولي) ، الفلبين وحتى في سنغافورة (SG Human Rights أو MARUAH115)، وعلى المستوى الإقليمي يضم المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (Forum-Asia) ، كما تم إنشاء مجموعة عمل المجتمع المدني المعنية بآلية حقوق الإنسان لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) ، والمبادرة الإقليمية لآلية جنوب آسيا لحقوق الإنسان.[1]

تم اعتماد إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في نوفمبر 2012 ، بعد عدة سنوات من المفاوضات، و يعرض واجبات الأفراد فيما يتعلق بحقوقهم ، و "الأمن القومي" و "الأخلاق العامة" كأساس للعديد من القيود، و يذكر الإعلان أيضا "السياقات الوطنية والإقليمية" وهو تصور آخر لـ "الخصائص" التي ظهرت في إعلان بانكوك لعام 1993،كما نجد أن المبدأ العام رقم 7 من إعلان الآسيان يوضح بوضوح محاولات إحياء الخطابات النسبية للماضي في إطار شبه إقليمي*[2]، ونددت العديد من منظمات المجتمع المدني بعدم جدوى وخطورة إعلان 2012 لأنه يقوض عالمية حقوق الإنسان ويمكن أن تستخدمه الدول لتبرير تقاعسها عن الامتثال للمعايير الدولية ، على الرغم من الطبيعة غير الملزمة للإعلان.[3]

وما تم ملاحظته خلال المراحل المبكرة من AICHR يشير إلى أن الآسيان تخطط للتقدم إلى أبعد من ذلك في المستقبل القريب ومن غير المرجح أن يتم إنشاء آلية قوية، و ومع ذلك فإن تعزيز التعاون بين بعض الدول (على سبيل المثال ، إندونيسيا والفلبين) الذي يختلف موقفهم خاصة تجاه المجتمع المدني بشكل ملحوظ عن موقف فيتنام أو لاوس أو بورما أو

[1] Nicolas Agostini ,P29.

[2] * "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. يجب معاملة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان بطريقة عادلة ومتساوية وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز، وفي الوقت نفسه يجب النظر في أعمال حقوق الإنسان في السياق الإقليمي والوطني مع مراعاة الخلفيات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية المختلفة ".
لمزيد من الاطلاع قم بتصفح الاعلان ومواده عبر شبكة الانترنت.

[3] Ibid,P30.

كمبوديا التي أغلقت أمام المجتمع المدني ، وكانت تفتقر إلى الشفافية وكانت ثابتة في موقفها خلال مفاوضات الإعلان، كما تعد مشاركة المجتمع المدني النشطة مع ACSC-APF ومع المبادرات الأخرى أو شبكات المنظمات غير الحكومية الإقليمية عاملا رئيسيا في التغيير، ومن المفارقات أن آسيا ربما تخضع لمزيد من التدقيق من قبل الآليات الدولية أكثر مما لو كانت لديها نظامها الإقليمي لحماية حقوق الإنسان.[1]

يجب على أي آلية إقليمية لحقوق الإنسان أن تعزز ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة ، التي تبنتها شرعية الحقوق الدولية، ويعترف هذا النهج بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية ترتبط ببعضها البعض بأهمية متساوية، فلا يمكن التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية ما لم يتم ضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

ان فتح الحوار مع الدول التي لم تصادق على أي صكوك لحقوق الإنسان يعتبر إيجادا لمعيار مشترك لحقوق الإنسان وهي عملية صعبة، حيث يقدم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهداته المنفذة ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أفضل مثال على الاتفاق العالمي بشأن ماهية حقوق الإنسان، فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية موجودان منذ أكثر من 40 عاما، لذا يجب استخدام هذه المستندات كأساس لأي آليات جديدة، وهو عنصر ضروري تقريبا في أية مبادرة إقليمية.[3]

على وجه الخصوص لا ينبغي حذف الحقوق المدرجة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من صك إقليمي أو التعبير عنها بشكل يقلل النطاق الذي تتمتع به هذه الحقوق حاليا على المستوى الدولي ، ويزعم أنه يعكس الثقافات الإقليمية، يجب أيضا عدم تعزيز الإقليمية بطريقة تقوض العالمية، ومع ذلك هناك خيار ممكن ، وربما شر ضروري ، وهو السماح

[1] Ibid,P31.
[2] Asia Pacific Human Rights Mechanism Submission , **Monash University** P4.
https://www.monash.edu/__data/assets/pdf_file/0007/139462/hrs-mech-asia-pacific-sub.2.pdf
[3] Ibid.p5.

بالتحفظات بدلا من الحقوق المستبعدة من الصك الإقليمي، وفي الواقع عادة ما يسمح بالتحفظات على معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية مع مراعاة قيود محددة، و لا ينبغي السماح للتحفظات بالالتزامات الأساسية لأن هذه التحفظات تتعارض مع القانون الدولي[1].

وبالرغم من أننا نرى أن إنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا أمر سابق لأوانه ، إلا أنه من المهم وضع قابلية للتنفيذ والتنفيذ على المدى الطويل في الاعتبار عند اتخاذ الخطوات الأولية مثل تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، والمشاركة في الأنشطة الإقليمية، و الحوار والتحضير لصياغة صك إقليمي لحقوق الإنسان، تبعا لذلك ينبغي تجنب المصطلحات الغامضة، والتي لا يمكن إنفاذها لا سيما فيما يتعلق بنطاق التزامات الدولة والشروط التي ستؤدي إلى انتهاك بثبات حتى لو لم تكن هناك نية لآلية إنفاذ إقليمية في المستقبل القريب، ويبقى التطبيق القضائي على المستوى الإقليمي ليس هو الوسيلة الوحيدة لتنفيذ حقوق الإنسان ،لأن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور تثقيفي وتيسيري، و في بعض البلدان قد تتمكن المحاكم والهيئات الإدارية المحلية من إدراج صك إقليمي لحقوق الإنسان في عملية صنع القرار.[2]

المحور الرابع: دراسة في بعض النماذج الدولية لحقوق الانسان في آسيا

على الرغم من أن الدول الآسيوية صادقت على عدد كبير من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ، إلا أن انتهاك حقوق الإنسان وعدم المساواة في تطبيق القانون والوصول إليه أمر شائع في جميع أنحاء المنطقة، حيث يواجه المواطنون والمهاجرون الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء والموت على أيدي الدولة وشبه الدولة والجهات الفاعلة الأخرى في هذه المحور، سوف نركز على بعض النماذج التي تحدث فيها الانتهاكات على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات للقضاء عليها وما، هي أنواع الحقوق التي يتم تشجيعها من خلال تقاعس الحكومة أو التشجيع أو الإيذاء الضمني أو الصريح، وفشل المؤسسات القانونية الضعيفة وأنظمة العدالة السيئة التشغيل، التي تشكل تحديات أمام المواطنين في جميع أنحاء آسيا في حل النزاعات ، وإنفاذ حقوقهم ، والوصول إلى المزايا التي يحق لهم الحصول

[1] Ibid,p6.
[2] Ibid,p7.

عليها قانونا على الرغم من التحول من أشكال الحكم السلطوية إلى الديمقراطية أو شبه الديمقراطية في آسيا، سنقوم أيضا بتسليط الضوء على الاستراتيجيات المتبعة لرصد انتهاكات حقوق الانسان ، بما في ذلك نمو منظمات حقوق الإنسان، وعمليات العدالة الانتقالية وتطوير الروابط بين المنظمات الدولية والمحلية.

أولا: ميانمار اتجاه شعب الروهينجا: الآثار المترتبة على عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد

يواجه هذا البلد العديد من المشاكل على الرغم من القمع الدموي للاحتجاجات في عامي 1988 و 2007 وكذلك قمع المعارضة الديمقراطية (بقيادة أونغ سان سو كي) في 21 جويلية من عام 2008 صادقت ميانمار على ميثاق رابطة دول جنوب شرق آسيا - تم الاعتراف بحقوق الإنسان والديمقراطية بالفعل في الميثاق- وصرح أعضاء آسيان سابقا بأن مثل هذا الحل هو الأفضل لبورما وبفضله ستجد البلاد نفسها في بيئة مواتية للنمو الاقتصادي ، مما يؤدي بدوره إلى احترام محترم لحقوق الإنسان أيضا، تجدر الإشارة هنا إلى الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الرابطة لتعزيز الحوار بين الموقف الديمقراطي ومجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام (SLORC) ، فضلا عن الإجراءات التي تهدف إلى مراعاة حقوق الإنسان[1].

ظل مصطلح "روهينجا" من المحرمات بين الأوساط الحكومية ولم يحدث التغيير السياسي المستمر أي تغيير مهم حتى الآن فيما يتعلق بهذا الأمر. حرم قانون الهجرة الطارئ لعام 1974 وقانون المواطنة لعام 1982 التالي روهيينجا من الجنسية البورمية ، وأعلن أنها "غير وطنية" ، ومن ثم تقيدت حقوقها الأساسية و تكبدت مواجهة التجريم الطويل الأمد والمتعدد الأوجه ، وأدرجت الأمم المتحدة الروهينجا ضمن أكثر الأقليات اضطهادا في العالم، وزاد وضعهم تعقيدا.[2]

منذ أن بدأت ميانمار طريقها المزعوم نحو التحرير السياسي من خلال الاستفتاء الدستوري لعام 2008 ، يبدو أن التعريف الكلاسيكي للديمقراطية ، الذي يعتبر قاعدة الأغلبية فيما يتعلق باحترام حقوق الأقليات ، لم يعترف به بشكل حقيقي من قبل

[1]Marta Kosmala-Kozłowska , **Democracy and Human Rights in East Asia and Beyond– Critical Essay**, Collegium Civitas Press,2015,P96.
[2] IBID,P114.

السلطات. وبالمثل فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل (CRC) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ، تم التصديق عليها من قبل ميانمار،وحتى يومنا هذا وضع السلطة في البلاد تجاهلهم ظل غير متغير عمليا فسياسة حرمان شعب الروهينجا من الحق في تحديد هويته كعرق منفصل تتناقض مع القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

وخلال اضطرابات عام 2012 في ولاية أراكان ، نظر الرئيس ثين سين في إعادة توطين جميع الروهينجا في بلدان أخرى أو مخيمات اللاجئين باعتبارها " الحل الوحيد للقضية،بينما تم تهجير أكثر من 150.000 من الروهينجا عام 2013 وأجبروا على البقاء في مخيمات النازحين داخليا، وقد أبرزت الآثار المترتبة على عملية الانتقال الديمقراطي في البلد المناضل السياسي بعد الانتخابات الرئاسية لعام 2015 عدم الرغبة في فقد دعم الأغلبية البورمية وتجنب التصريحات المتطرفة، لكن كانت المفارقة في التغييرات الاجتماعية - السياسية المستمرة في ميانمار هي أن البلاد المشيدة بالانفتاح على مجموعة متنوعة من العالم الخارجي تخفي مشكلتها الداخلية في تقبل تنوعها لذا فإن التحديات التي تواجه المستقبل البورمي المحتمل هو ديموقراطية معقدة وأعمق من المعترف بها تقليديا.[2]

وقد استمرت حالة حقوق الإنسان خاصة في جنوب شرق آسيا بشكل كبير على مسار متدهور ،ففي عام 2018، ارتكب جيش ميانمار من القتل والاغتصاب والحرق العمدي، والذي تسبب في تشريد بين أكثر من 720.000 من نساء ورجال وأطفال مسلمي الروهينجا من شمال ولاية راخين إلى بنغلاديش وسط مناخ متزايد من الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان ، وأصبح المدافعون عن حقوق الإنسان عرضة بشكل متزايد، فيما لا تزال الحكومات في جميع أنحاء المنطقة تفشل أو حتى تتجاهل التزامها بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، الذين غالبا ما يجدون أنفسهم عرضة للمضايقة والتهديدات والإجراءات الجنائية والعنف [3]

[1] IBID,PP125.
[2] IBID,P126/127.
[3] Rights Today in Southeast Asia ,**Amnesty International,2018.**
https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/12/rights-today-2018-south-east-asia/

كما شهدت صفقة تقاسم السلطة في ميانمار بين الحكومة المدنية والجيش تآكلا إضافيا لحقوق الإنسان والحريات - على الرغم من أن حكومة الرابطة الوطنية للديمقراطية التي تقودها أونغ سان سو كي تتمتع بأغلبية في البرلمان ، مما يسمح لها بمراجعة أو إلغاء على الأقل بعض القوانين الأكثر قمعية، وقد حكم على كل من صحفي رويترز وون وكياو سوي أوو بالسجن لمدة سبع سنوات لدورهما في فضح مذبحة بقيادة قوات أمن الدولة لرجال من الروهنجيا، وأظهرت حكومة ميانمار أنها غير قادرة وغير راغبة في التحقيق مع المسؤولين عن حملة العنف المدمرة ضد سكان الروهينجا في ولاية راخين الشمالية ، ولا ترغب في ذلك، وهي جرائم واضحة ضد الإنسانية، والتي قال فريق تحقيق تابع للأمم المتحدة إنها قد ترقى إلى حد الإبادة الجماعية، حيث أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر 2018 آلية للمساءلة لجمع وحفظ الأدلة على الفظائع في ميانمار - وهي خطوة إلى الأمام على طريق العدالة ، ولكن ليس بديلا عن إحالة المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. [1]

وتواصل بنغلاديش استضافة ما يقرب من مليون لاجئ من الروهينجا ، الذين لم يروا أي محاسبة على الجرائم المروعة المرتكبة ضد الإنسانية، و مع انخفاض مستويات التمويل الدولي بشكل مخيف ، يتحمل اللاجئون وجودا قاتما في مخيمات الخيوط والاكتظاظ التي تتعرض لظروف الطقس القاسية، وأصبح وضعهم أكثر خطورة مع احتمال يلوح في الأفق بعودة قسرية عبر الحدود ، والعودة إلى أيدي جيش ميانمار. [2]

في شهر أوت2017 وجدت بعثة أممية لتقصي الحقائق أن الانتهاكات العسكرية التي ارتكبت في ولايات كاشين وراخين وشان منذ 2011 "ترقى بلا شك إلى أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي"، وطالبت أن يواجه كبار المسؤولين العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان الجنرال مين أونغ هلاينغ، التحقيق والملاحقة القضائية بتهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب ، وقد قمع "حزب الرابطة الوطنية من أجل الديموقراطية" بزعامة أونغ سان سو تشي المعارضة بشكل متزايد باستخدام عدد كبير من القوانين

[1] ibid.
[2] Biraj Patnaik, 2018 was an Annus horribilis for human rights in South Asia, **Amnesty International** 11 December 2018.
https://www.downtoearth.org.in/news/governance/2018-was-an-annus-horribilis-for-human-rights-in-south-asia-62444

القمعية، و تقلص الحيز الديمقراطي، ولم يفعل حزب الرابطة شيئا يذكر لمعالجة قضية ضعف حكم القانون في البلد، أو القضاء الفاسد، أو إفلات قوات الأمن من العقاب على الانتهاكات، وقد وضع دستور 2008 وزارات الدفاع والشؤون الداخلية وشؤون الحدود تحت سيطرة الجيش[1].

كما منعت الحكومة في 2018 بعثة تقصي الحقائق الأممية والمقرر الخاص المعني بميانمار من دخول البلاد، وأنكرت السلطات مرارا حدوث انتهاكات كبيرة على يد قوات الأمن، وأجرت تحقيقات متتالية تفتقر إلى الاستقلالية أو المصداقية، و أنشئت لجنة تحقيق ضمت أعضاء دوليين في جويلية، ووصفتها بعثة تقصي الحقائق بأنها "لن تستطيع توفير سبيل حقيقي للمساءلة"، وبينما انتقدت "بعثة تقصي الحقائق" الأممية وآخرون شركة فيسبوك لعدم منع انتشار خطاب الكراهية ضد المسلمين والتحريض على العنف واصلت الصين حماية ميانمار من المساءلة والتدقيق ما أدى إلى عرقلة العمل الدولي، وإضعاف تدابير الأمم المتحدة، بالمقابل خفضت العديد من الحكومات الأجنبية التمويل إلى ميانمار في سنة 2017 و2018، ووسعت الصين استثماراتها في البلاد، ودعت اليابان بدورها المجتمع الدولي إلى تجنب انتقاد حكومة ميانمار2.

في حالة ميانمار المعاصرة نلاحظ صورة للكراهية العنيفة التي يغذيها التمييز الشديد الذي ترعاه الدولة ، والمعروف بالفعل في تاريخ المحرقة النازية أو رواندا في أوائل التسعينيات ، مما أدى عمدا إلى إبادة الأقلية المستهدفة من سكان البلاد إن روهينجا تتعرض للإبادة الجماعية ، ولا يكاد العالم يلاحظ الجرائم ، مع احترام المبدأ "الذهبي" لعدم التدخل الذي لا يزال سائدا في ممارسة الأشعة تحت الحمراء المعاصرة[3].

ثانيا: ماليزيا

يبلغ عدد سكان ماليزيا حوالي 27 مليون نسمة، و تبلغ مساحة أراضيها حوالي 330.000 كيلومتر مربع، تغطيها أربعة أخماس الغابات، و يتسم مسار التاريخ الماليزي بموقعه

[1] ميانمار، أحداث 2018، التقرير العالمي ميانمار 2019،منظمة هيومن رايتس ووتش.
https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325893
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2019/08/17.
[2] ميانمار 2018، مرجع سابق.
[3] Marta Kosmala-Kozłowska,OPCIT,p129.

الاستراتيجي باعتباره أحد المراكز الرئيسية في العالم ومكانا للتعايش والتفاعل بين مجموعة واسعة من الأعراق والأديان والتقاليد، وقد جاء اتحاد ماليزيا الحالي إلى حيز الوجود فقط في عام 1965 عندما انضمت ولايتي ساراواك وصباح إلى اتحاد مالايا ، والذي يرجع بدوره أصله إلى استقلال الإمبراطورية البريطانية، ثم تم التفاوض سلميا في عام 1957، ومنذ الاستقلال اعتمدت ماليزيا الشكل السياسي للديمقراطية البرلمانية[1].

يتألف اتحاد ماليزيا الذي حصل على الاستقلال من الحكومة البريطانية في عام 1957 ، من 13 ولاية و3 أقاليم اتحادية،النظام السياسي فيها ديمقراطي برلماني، و رأس الدولة هو الملك ، بحيث كل خمس سنوات يتم التغيير بين السلاطين الوراثية في تسع ولايات اتحادية (مؤتمر السيادة)، و بالنظر إلى العلاقات السياسية والشخصية القوية بين البرلمان التنفيذي والبرلمان الاتحادي وميل السلطة القضائية إلى الخضوع ، فإن الآليات المؤسسية للرقابة والتوازن تتسم بفعالية محدودة ، في حين أن السلطة قوية تتركز في السلطة التنفيذية ، وخاصة في شخص رئيس الوزراء.[2]

وتتشكل السياسات الماليزية من خلال التنوع الجغرافي والعرقي والديني والثقافي للبلد، بحيث يمثل البوميبوترا 67 ٪ من السكان ، يليهم الصينيون الذين يشكلون 25 ٪ ، والهنود الذين يشكلون 8 ٪ و معظم السكان في البلد من المسلمين بنسبة 60 ٪ كما أن البلاد لديها مجتمعات بوذية وهندوسية ومسيحية مهمة، و تتشكل الأحزاب السياسية عموما على أساس العرق، وماليزيا من الدول الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واتفاقية حقوق الطفل (CRC)في عام 1995، ولم تصادق ماليزيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.[3]

[1] MALAISIE – COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE DOCUMENT DE STRATÉGIE POUR LA PÉRIODE DE 2007-2013 VERSION FINALE,p4.
https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-malaysia-2007-2013_fr.pdf
[2] ibid,p5.
[3] Ibid,p6.

تمتلك ماليزيا لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتمتع بسلطة قبول الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، غير أن استنتاجات وتوصيات اللجنة ليست ملزمة،و تشمل المؤسسات الوطنية الأخرى ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون لجنة التعيينات القضائية، ومكتب الشكاوى العامة ، ولجنة مكافحة الفساد الماليزية ، ولجنة النزاهة التابعة لوكالة الإنفاذ ، ولجنة الانتخابات في ماليزيا ، وإدارة التدقيق الوطنية، فيما يتمثل دور المراجع العام في التأكد من أن هيئات الدولة تنفق الأموال العامة بشكل مناسب وليس لديها ولاية واسعة مثل مكتب أمين المظالم العام للتحقيق في إساءة استخدام الموظفين العموميين للسلطة[1].

وقد تم الاعتراف بالمحاكم الماليزية باعتبارها جديرة بالثقة ومستقلة، في حين أن الدستور الماليزي يوفر للمواطنين مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية ، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة ، فإن القضاء يخضع في الواقع العملي لإرادة السلطات السياسية في الوقت نفسه ، تميل المحاكم الماليزية إلى الابتعاد عن بعض القضايا غير المحصنة ، خاصة تلك المتعلقة بتدابير أمن الدولة المطبقة ضد بعض معارضي النظام أو في حالة توجيه تهم ضد سياسيين معارضين ، متهمين بانتهاك مطالب الأخلاق العامة.[2]

اعتبرت الانتخابات المفاجئة التي شهدتها ماليزيا في شهر ماي 2018 ، والتي أطاحت برئيس الوزراء السابق نجيب رزاق ، بوابة محتملة لتغيير إيجابي لحقوق الإنسان، تم الإفراج عن سجين الرأي أنور إبراهيم من السجن ، مما يمثل نهاية لأكثر من عقدين من الاضطهاد السياسي لزعيم المعارضة السابق، وفي أكتوبر أعلنت الحكومة عن خطط لإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم ، وكذلك قانون الفتنة القمعي، هذه ستمثل خطوات مهمة إلى الأمام في حالة تنفيذها.[3]

بيد أنه بعد عام من تولي الحكومة الجديدة للسلطة انتقدت منظمات حقوقية الحكومة الماليزية بسبب تقاعسها عن تنفيذ إصلاحات تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان، خلال

[1] Rule of Law & Human Rights, **World Report, Human Rights in ASEAN**,2013.
https://humanrightsinasean.info/malaysia/rule-law-human-rights.html
The site was visited on :17/08/2019.
[2] Ibid,p41.
[3] Rights Today in Southeast Asia,opcit.

عامها الأول في السلطة، - رغم الغاء عقوبة الاعدام- وفي هذا الصدد قال فيل روبرتسون نائب مدير منظمة هيومن رايتس ووتش لشؤون آسيا، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع منظمة العفو الدولية في ماليزيا أن الحكومة بذلت القليل للوفاء بتعهداتها، وحتى تراجعت عن الإصلاحات المعلنة في مجال حقوق الإنسان.[1]

ثالثا : الصين

يستند النظام الدولي لحقوق الإنسان إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) ويضم مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والهيئات التي تراقب تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان،وأصبحت آثار صعود الصين في هذا المجال موضع قلق، فقد تحدثت الصين بانتظام ضد التدخل على أسس حقوق الإنسان في شؤونها الداخلية وشؤون الدول الأخرى ، وغالبا ما يفترض أن صعودها كقوة عالمية يهدد هذا الجزء من النظام الدولي، وبما أن حقوق الإنسان الدولية ليست قائمة بذاتها تميل إلى أن تعتبرها القيادة الصينية كمسألة "تدار" في سياق سياسات القوة العالمية والسعي لما يسمى "بالمصالح الأساسية" للبلاد ، والتي تشمل ضمان ظروف دولية مواتية لنموها الاقتصادي ، والحفاظ على نظامها السياسي واستقرارها الاجتماعي ، والدفاع عن سلامتها الإقليمية ، لذا تشكل حقوق الإنسان عاملا معقدا لتحقيق هذه الأهداف.[2].

بدأت مشاركة الصين الحديثة مع الأمم المتحدة في عام 1971، وأكدت من خلالها حقها في الحصول على قائمة نظيفة فيما يتعلق بالتزاماتها القانونية الدولية، ومن المثير للاهتمام ، أن الصين كانت في بعض الأحيان على استعداد للانضمام إلى مبادرات تشجب الدول الأخرى على انتهاكات حقوق الإنسان، على سبيل المثال دعمت قرارات الدول بشأن أفغانستان وكمبوديا في عام 1982 ، وقد وقعت الصين وصادقت على مجموعة من معاهدات حقوق الإنسان في الثمانينات بما في ذلك اتفاقيات التمييز العنصري والتمييز ضد

[1] منظمات حقوقية: ماليزيا تراجعت عن تنفيذ الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، موقع يورابيا2019.
https://euroabia.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0/

[2] Sonya Sceats with Shaun Breslin, China and the International Human Rights System, **Chatham House**, October 2012,p1.
https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/International%20Law/r1012_sceatsbreslin.pdf

المرأة والفصل العنصري واللاجئين والإبادة الجماعية، كما ساهمت في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قبل أن تصبح طرفا في هذه المعاهدة عام 1988.[1]

تلت هذه الخطوة نشر الكتاب الأبيض للحكومة حول حقوق الإنسان في عام 1991 ، حيث يرسم الكتاب الأبيض صورة للتقدم المحرز خلال عهد شي جين بينغ ، متجاهلا تكثيف الرقابة والقمع الذي تندد به المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ، وفي عام 2014 ، حققت الصين "إنجازات هائلة" في مجال حقوق الإنسان ، وأعلنت عن ورقة بيضاء كشف النقاب عنها في 8 جوان من قبل مجلس الدولة عن الحكومة الصينية، و تتألف من 40 صفحة تصف بالتفصيل "التقدم" المذهل الذي سجلته في عام 2013.[2]

هذه الورقة البيضاء السنوية كانت استجابة لانتقادات الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تتحدث علنا عن القمع المتزايد منذ تولي الرئيس السلطة في عام 2013. ، لذا مثل عام 2014 تكثيفا لحملة شي لتطهير الصين وفقا لقيم عالمية مثل الديمقراطية و حقوق الإنسان، ووفقا للمنظمة غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان في الصين (CHRD) ، ومقرها في هونغ كونغ، نفذ النظام ما يقرب من 1000 اعتقالات تعسفية كما حدث في العامين الماضيين.[3]

وعلى الصعيد الدولي فان تصديق الصين على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية وسجلها في المشاركة في مجلس حقوق الإنسان يبرهن على أنها ترغب في أن ينظر إليها على أنها تقبل شرعية النظام الدولي لحقوق الإنسان ، وعلى نطاق واسع القواعد التي تستند إليها داخل هذا النظام ،حيث سعت الصين بإصرار إلى إضعاف آليات المساءلة ، من خلال تشديد الرقابة على الإجراءات الخاصة للمجلس والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ربما ليس من قبيل الصدفة أن تتحرك نحو منظور أكثر أممية - على سبيل المثال من خلال الاعتراف بعالمية حقوق الإنسان، والسماح بمزيد من المناقشات المفتوحة داخل الصين حول حدود عدم التدخل.[4]

[1] ibid,pp2/4.
[2] Sébastien Falletti, **La Chine, eldorado des droits de l'homme... chinois**, 10/06/2015.
https://www.lepoint.fr/monde/la-chine-eldorado-des-droits-de-l-homme-chinois-10-06-2015-1935103_24.php
[3] ibid.
[4] Ibid,pp55/56.

رغم كل هذه المحاولات علق بنديكت جينيرود **Bénédicte Jeannerod** ، مدير هيومن رايتس ووتش في فرنسا، على زيارة الرئيس الفرنسي للصين وعلى الموقف الظاهر بشأن قضايا حقوق الإنسان في 2018 قائلا : " الصين هي واحدة من أكثر الدول قمعا في العالم، أمثلة على هذا القمع عديدة على سبيل المثال الترسانة التشريعية التي تسيطر على المنظمات غير الحكومية، مراقبة شبكات الإنترنت، سيطرة الشرطة على التبتيين والأويغور، ممارسة الاحتجاز التعسفي أو القسري كما هو الحال بالنسبة إلى ليو شيا أرملة جائزة نوبل للسلام ليو شياوبو التي توفيت في الحجز، بالإضافة إلى ذلك حاولت الصين إبطاء عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ،لا سيما من خلال تهديد أولئك الذين يريدون لفت انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الصين".[1]

رابعا : الهند

تعتبر الهند مثالا من الدول الملتزمة بحقوق الإنسان بموجب صكوكها الدستورية ، ولديها سلطة قضائية قوية ومستقلة ، رغم الصعوبات والنكسات التي تحاول جاهدة الحفاظ عليها، لكن التزامهم بالقيم والقواعد التقليدية ليس مطلقا، فالدستور الهندي يشجع على العديد من الممارسات التقليدية والدينية مثل المعاملة التمييزية والمهينة للطبقات الدنيا وينص على المعاملة المتساوية للنساء مع الرجال.[2]

ومع ذلك في ظل نظام رئيس الوزراء ناريندرا مودي استمر الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، و لم تصبح الهجمات على الأقليات الدينية والمجتمعات المهمشة مجرد تهديد ، بل أصبحت أيضا معيارا في الهند الجديدة، ولا تزال السلطات تنتقد علنا المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم ، وغالبا ما تسهم في مناخ من العداء ضدهم، كما أن الحكومة فشلت في التحقيق بشكل موثوق وفي بعض الأحيان الاعتراف بالهجمات، وفي حملتها المستمرة على المجتمع المدني قادت حكومة مودي هجوما واسع النطاق على النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين انتقدوا الدولة، و استخدمت قوانين الفتنة

[1] Pierre Cochez," **Nous observons une très forte dégradation des droits de l'Homme en Chine, Bénédicte Jeannerod",** la directrice France de Human Rights Watch sur les questions des droits de l'Homme, **LA CROIX**, le 09/01/2018 à 15:04.
https://www.la-croix.com/Monde/Asie-et-Oceanie/Nous-observons-tres-forte-degradation-droits-lHomme-Chine-2018-01-09-1200904561

[2] Yash Ghai,opcit,p7.

لتجريم حرية التعبير، حيث ألقت الشرطة القبض على العديد من الناشطين البارزين في مجال حقوق الإنسان بمن فيهم فارافارا راو وفيرنون غونسالفيس وغوتام نافلاخا وسودا برادواج وآرون فيريرا، كما تعرض الكتاب والناشطون أيضا إلى حملة تشويه .1

في 25 أكتوبر 2018 ، داهمت مديرية الإنفاذ ، وهي وكالة تنظر في الجرائم المالية مكتب منظمة العفو الدولية لأكثر من عشر ساعات وجمدت حساباتها المصرفية، و بعد أسابيع قليلة من احتفال رئيس الوزراء مودي بانتخاب الهند لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وخلافا للتقليد الهندي القديم المتمثل في تشجيع المعارضة والتعددية والنقاش ، تعاملت السلطات مع منظمة العفو الدولية كما لو كانت عملا إجراميا تعرض الموظفون للمضايقة والترهيب، تم نقل هواتفهم وأجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بهم، والهدف الواضح هو إيقاف عمل المنظمة في الحملات الانتخابية بشأن حقوق الأقليات الدينية ، والأشخاص المنتمين إلى جماعات خاضعة للتمييز ، والنساء ، ومثليي الجنس والمتحولين جنسيا وغيرهم ممن يعتمدون في كثير من الأحيان على منظمة العفو الدولية للتعبير عن الظلم.[2]

خامسا: أندونيسيا

تعتبر اندونيسيا الدولة الأصغر من بين ديمقراطيات شرق آسيا وثالث أكبر مجتمع ديمقراطي في العالم ، بعد الولايات المتحدة والهند ، ظهرت تدريجيا كواحدة في عقد ما بعد إصلاح سوهارتو ، منذ عام 1998 وتتميز بخصوصية سياستها الاجتماعية – السياسية، حيث يستمد النظام إلى حد كبير من حقيقة أن المسلمين يشكلون أغلبية كبيرة من مواطنيها ، وإندونيسيا هي الدولة الإسلامية الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، ومع ذلك وبسبب الإيديولوجية القومية التعددية التي وضعها سوكارنو، الأب المؤسس لدولة إندونيسيا، فإن البانشاسيلا يتطور ويتكيف مع الظروف السياسية المتغيرة، ومع ذلك فقد كان يضم دائما ميزات تتلاق مع "القيم الآسيوية.[3]

[1] Biraj Patnaik,opcit.
[2] Ibid.
[3] Marta Kosmala-Kozłowska,opcit,p22.

لم يتم الاعتراف بحقوق الإنسان رسميا في إندونيسيا ، سواء بموجب القانون أو في الدستور بعد سقوط نظام سوهارتو الاستبدادي ، في عام 1998، وتقتصر إنجازات حكومة إندونيسيا في التعامل مع حقوق الإنسان على الاحترام الرسمي لحقوق الإنسان والاعتراف بها في القانون الوطني بدأ هذا خلال عملية التوحيد بعد فترة الانتقال بفترة وجيزة في السنوات الأولى لنظام ما بعد سوهارتو، وتمت إعادة "الاعتراف بحقوق الإنسان" في تعديل لدستور إندونيسيا في عام 2000 وقد أدت هذه المعايير إلى إنشاء مؤسسات جديدة لتنفيذ سياسات حقوق الإنسان، ومنحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (Komnas HAM) السلطة بموجب القانون رقم 1999/39 ، وتم إنشاء محكمة دستورية لحماية الحقوق الدستورية للشعب، وغيرها من الهيئات المساعدة المعروفة، و اللجان ، مثل لجنة الشرطة الوطنية، لجنة القانون الوطني .[1]

إن التقدم على النحو الموصوف أعلاه مفيدا لإنجازات إندونيسيا في مناقشة قضايا حقوق الإنسان خلال عصر الإصلاح كرد فعل جزئي في السنوات الأولى على الانتهاكات الماضية ، حيث عانى مئات الآلاف من الناس وتم التضحية بهم من أجل "التنمية" من قبل النظام العسكري الفاسد منذ عام 1965 ومع ذلك ، فإن هذه الإنجازات لا توفر بالضرورة الحماية للناس، وأكدوا أن جميع أعمال القمع والإصابات والمعاناة تحتاج إلى إصلاح، وعقاب قانوني، لكن يبدو أن هذا يتم في الغالب على الورق ، وليس في الممارسة، لذا تواجه إندونيسيا معضلة حماية حقوق الإنسان في شكل فجوة بين السياسة والممارسة. [2]

وعلى الرغم من أن البلاد لديها قوانين بشأن حقوق الإنسان ، فقد ازدادت الانتهاكات عاما بعد عام دون أي تعويض، وقتل السكان المحليون أو الجماعات الأصلية وسجنوا بسبب مقاومتهم وشكاويهم ضد سلب أراضيهم، لذا أعربت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء هذا الوضع خلال جلستها مع الحكومة الإندونيسية في جويلية 2013 وخلصت إلى أن الحكومة الإندونيسية وضباطها لم يتمكنوا من فهم الحقوق، إشارة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[3]

[1] Haris Azhar, The Human Rights Struggle in Indonesia, **International Journal on Human Rights**,2014. https://sur.conectas.org/en/the-human-rights-struggle-in-indonesia/
[2] ibid.
[3] Ibid.

من المهم أيضا تحديد موقع حالة حقوق الإنسان في إندونيسيا في السيناريو العالمي لحقوق الإنسان، في حين أن العمليات المحلية ضعيفة وبطيئة ، فإن المساهمة الأجنبية متكاملة ومرحب بها على المستوى الدولي في الأمم المتحدة بعد سنوات من الانتقال السياسي تنظر بعض الكيانات الدولية في الحكومة الإندونيسية باعتبارها جهة فاعلة رئيسية للتعامل مع الوضع "الأسوأ" للآخرين ، مثل بورما لدرجة أن اندونيسيا - مع أعمالها غير المحلولة حول الديمقراطية - يجب أن تصدر تجربة الانتقال الديمقراطي إلى بلد آخر متناسية ملايين الضحايا والناجين الذين ما زالوا يفتقرون إلى التعويض، وبالتالي من الواضح جدا أن حقوق الانسان في اندونيسيا لا تزال مهملة ومتجاهلة داخليا ودوليا[1].

وفي عام 2018 - حسب تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش السنوي- أقدمت إدارة الرئيس الإندونيسي جوكو "جوكوي" ويدودو على خطوات صغيرة لحماية حقوق بعض الأشخاص الأكثر ضعفا في إندونيسيا، و في أفريل أعلن جوكوي أنه سيحظر زواج الأطفال، لكنه لم يقدم جدولا زمنيا لهذا الإلغاء، ورغم أن جوكوي أصدر نداء من أجل التسامح الديني خلال خطابه السنوي عن حالة الأمة في 16 أوت لم تترجم إدارته خطابه الداعم لحقوق الإنسان إلى سياسات ذات مغزى خلال ولايته الأولى، ولا تزال الأقليات الدينية والجندرية تواجه المضايقات.[2]

وعلى الطرف الآخر تواصل السلطات اعتقال، ومحاكمة، وسجن الأشخاص بموجب قانون يجرم الكفر، في ظل إفلات قوات الأمن الإندونيسية من المحاسبة، عن ارتكاب الانتهاكات، بما في ذلك عمليات القتل غير القانونية في الماضي لسكان بابوا، كما لا تزال السلطات تفرض قيودا بالغة الشدة على الصحفيين الأجانب الذين يسعون إلى تغطية الأحداث في مقاطعتي بابوا وبابوا الغربية، وبالتالي ليس هناك ما يدل على أن جوكوي مستعد لتوظيف الرأسمال السياسي اللازم لجعل حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في حملة إعادة انتخابه عام 2019، كما تراجعت إدارة جوكوي علانية عن التزامها بالمحاسبة عن

[1] Ibid.

[2] أندونيسيا أحداث 2018،"التقرير السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش 2018".
https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/326307
تم تصفح الموقع بتاريخ 2019/08/18.

عمليات القتل الجماعي التي وقعت في فترة 1965-1966 بعد طوفان من خطابات عام 2016 المعادية للمثليين.[1]

سادسا: النيبال

تمر نيبال بمرحلة تحول في تاريخها الحديث - بعد سنوات من توقيع اتفاق السلام الشامل التي أنهت النزاع المسلح - فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال ، مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان الأخرى ردا على اجتماع برعاية الأمم المتحدة في باريس عام 1991 ، لوضع مجموعة مفصلة من المبادئ حول وضع المؤسسات الوطنية - المعروفة باسم مبادئ باريس، ووفقا لموقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، فإن إنشاءها يتوافق مع المعايير الدنيا لهذه المبادئ ، وهي مستقلة عن السلطة التنفيذية ولديها صلاحيات كافية للتحقيق ، وهي مسؤولة عن إجراء البحوث في مجال حقوق الإنسان ، وتشجع جهود المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان، بيد أن العديد من الأحكام الواردة في قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجديد في نيبال تتعارض مع روح الدستور وفي بعض الحالات تقيد مباشرة الحريات المكفولة دستوريا، و لا يضمن القانون الجديد استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.[2]

إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي كان وجودها نفسه رمزا للاحترام والأهمية المعطاة لحقوق الإنسان في نيبال ، تكافح لممارسة نفوذ وإشراف جوهريين، حيث منعت النزاعات المستمرة بين مفوضي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة من الوصول إلى النصاب القانوني للعديد من المداولات والقرارات السياسية الهامة، و تفتقر الأمانة والمكاتب الإقليمية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى الموظفين والقدرات، وقد وجدت منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية أنه من الصعب بناء علاقات وظيفية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في وقت تتطلب الوحدة والتعاون على العديد من الجبهات.[3]

وفي الوقت نفسه ، لم يتم تنفيذ مكونات حقوق الإنسان في اتفاق السلام الشامل لعام 2006، و مع وصول الحكومات المتعاقبة إلى السلطة منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في

[1] المرجع نفسه.

[2] Pema Abrahams, New Act a Blow to Human Rights in Nepal, **The asia foundation**,14 March 2012. https://asiafoundation.org/2012/03/14/new-act-a-blow-to-human-rights-in-nepal/

[3] ibid.

عام 2006 ، أظهرت إرادة سياسية محدودة تجاه معالجة هذه القضايا الصعبة ولكن ذات الأهمية الحاسمة التي تتحدث مباشرة إلى العدالة والمصالحة الوطنية بدلا من ذلك كانت هناك اقتراحات متكررة للعفو الشامل عن أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء النزاع من كلا الجانبين.[1]

اختار واضعو دستور نيبال لعام 2015 بأغلبية ساحقة مؤسسات حقوق الإنسان المتعددة والمتخصصة، كان هذا الابتكار المؤسسي سياسيا بقدر ما كان عمليا ، ومبنيا على سجل حقوق الإنسان المتقلب في البلاد والمطالب المتنافسة للحصول على تعويض من الفئات الضعيفة المتعددة، و يوجد في النيبال الآن ثماني وكالات لحقوق الإنسان كل منها لها صلاحياتها الخاصة لحماية احتياجات النساء، والقوميات الأصلية مثل الداليت ، والمسلمين ، والمديسيين ، والتاروس ، والأشخاص ذوي الإعاقة ، وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة، وقد تأسست هذه اللجان على مفاهيم التمثيلية والتنظيم الذاتي ، وتم تسليحها بتفويض لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتقييم امتثال نيبال لالتزامات المعاهدة الدولية، والتوصية بإجراء تغييرات على القوانين والسياسات والممارسات التي تميز أو تنكر الحقوق من الدوائر الانتخابية المعينة.[2]

وتتمثل الرؤية من حيث المبدأ في مساعدة الحكومة النيبالية على تعزيز ثقافة التنوع والشمول أثناء انتقالها إلى الفيدرالية، وسيكون أداء هذه الوكالات الجديدة ، والخدمات التي تستطيع تقديمها للفئات الضعيفة ، بمثابة اختبار أساسي لمصداقية وفعالية النظام الدستوري الجديد، وعلى الرغم من أن الالتزام الدستوري الذي يمثل خطوة إيجابية، إلا أنه لم يتم فعل الكثير لإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال حقوق الإنسان لتنفيذ الآلية الجديدة- الدولة في موقف متناقض- فمن ناحية تتحمل الآن مسؤولية مؤسسية لحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، من ناحية أخرى كانت الدولة نفسها في كثير من الأحيان منتهكة لهذه الحقوق.[3]

[1] Edem.

[2] Namit Wagley, Nepal Human Rights: Too Many Cooks?, **The asia foundation**,24 October 2018. https://asiafoundation.org/2018/10/24/nepal-human-rights-too-many-cooks/

[3] ibid.

الخاتمة

بعد تحليلنا للاشكالية التي فرضها موضوع الدراسة توصلنا الى النتائج التالية

- التمسك بالخصائص الثقافية في تبني حقوق الانسان له علاقة بالسياسة وليس بالثقافة، وهو ماركزت عليه الأنظمة الاستبدادية في آسيا.
- عالمية حقوق الانسان أبانت على ضعف وتناقض في خطاب القيم الآسيوية .
- تشكل المؤسسات القانونية الضعيفة وأنظمة العدالة الضعيفة تحديات للمواطنين في جميع أنحاء آسيا في حل النزاعات ، وإنفاذ حقوقهم.
- إن غياب سيادة القانون ، والمؤسسات القوية والهياكل لضمان احترام الحقوق يعزز ويسهل انتهاكات السلطة لحقوق الأفراد، والأقليات.
- حقوق الانسان في آسيا من خلال دراستنا للنماذج التي أوردناها في الدراسة تتعلق أولا بانقسام أنواع الحقوق، وثانيا بثنائية "الحماية و الترقية" بمعنى أن الدول التي تعطي أولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحقوق المدنية والسياسية تنتهك كلاهما، مثل "الصين، ماليزيا، أندونيسيا " والدول التي تعطي الأولوية للترقية على الحماية تفشل أيضا في تحقيق أي منهما في الممارسة العملية، مثل "الهند، ميانمار، النيبال" وبالتالي لا تخصص أي من هذه الدول وسائل لإجراء تعزيز فعال لحقوق الإنسان.
- إحدى الطرق للنظر في التزام الدولة بحقوق الإنسان هي وضع التصديق على القوانين الدولية لحقوق الإنسان.
- تبني آلية اقليمية في آسيا يساهم بشكل كبير في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها من الانتهاكات.
- تساعد الهيئات الدولية في الحفاظ على الضغط على السلطات الوطنية فيما يتعلق بمسائل مثل الإفلات من العقاب والمساءلة.
- على الرغم من إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا وماليزيا ، فإن بعضها يفتقر إلى الدعم السياسي من حكوماتها وقوة المراقبة الفعالة لانتهاكات حقوق الإنسان.

قائمة المراجع

باللغة العربية

التقارير

1- أندونيسيا أحداث 2018،"التقرير السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش 2018".

https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/326307

2- ميانمار، أحداث 2018، التقرير العالمي ميانمار 2019،منظمة هيومن رايتس ووتش.

https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325893

المواقع الالكترونية

3- منظمات حقوقية: ماليزيا تراجعت عن تنفيذ الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، موقع يورابيا 2019 .

https://euroabia.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0/

باللغة الأجنبية

الكتب

1- James, Gomez and Robin Ramcharan, **Democracy and Human Rights in Southeast Asia**, Institute of Asian Studies and Hamburg University Press,2014.

2- Joseph Sarah, Adam McBeth ,**Research Handbook on International Human Rights Law**, Edward Elgar Publishing, British Library,2010.

3- Kozłowska Marta , **Democracy and Human Rights in East Asia and Beyond– Critical Essa**y, Collegium Civitas Press,2015.

4- Nakanishi Yumiko, **Contemporary Issues in Human Rights Law**, published by **Springer Nature**,Tokyo2017.

الدوريات

5- Agostini Nicolas, Demystifying Human Rights Protection in Asia, **fIDH** , November 2015, N°669a.

https://www.fidh.org/IMG/pdf/asie669anglaisbassdef.pdf

6- Ghai Yash, Human Rights and Governance: **The Asia Debate, Australian Year Book of International Law**,1994.

http://www.austlii.edu.au/au/journals/AUYrBkIntLaw/1994/1.pdf

7- Sceats Sonya with Breslin Shaun, China and the International Human Rights System, **Chatham House**, October 2012.

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/International%20Law/r1012_sceatsbreslin.pdf

المقالات

8- Abrahams Pema, New Act a Blow to Human Rights in Nepal, **The asia foundation**,14 March 2012.

/https://asiafoundation.org/2012/03/14/new-act-a-blow-to-human-rights-in-nepal

9- Asia Pacific Human Rights Mechanism Submission , **Monash University**.
https://www.monash.edu/__data/assets/pdf_file/0007/139462/hrs-mech-asia-pacific-sub.2.pdf
10- Falletti Sébastien, La Chine, eldorado des droits de l'homme... chinois, 10/06/2015.
https://www.lepoint.fr/monde/la-chine-eldorado-des-droits-de-l-homme-chinois-10-06-2015-1935103_24.php
11- Johnson Mark David, Human Rights in Asia and the West, January 28, 2016.
https://www.carnegiecouncil.org/publications/articles_papers_reports/763
12- Patnaik Biraj, 2018 was an Annus horribilis for human rights in South Asia, **Amnesty International** 11 December 2018.
https://www.downtoearth.org.in/news/governance/2018-was-an-annus-horribilis-for-human-rights-in-south-asia-62444
13- Wagley Namit, Nepal Human Rights: Too Many Cooks?, The asia foundation,24 October 2018.
https://asiafoundation.org/2018/10/24/nepal-human-rights-too-many-cooks/

التقارير

14- MALAISIE – COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE DOCUMENT DE STRATÉGIE POUR LA PÉRIODE DE 2007-2013 VERSION FINALE.
https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-malaysia-2007-2013_fr.pdf
15- Rights Today in Southeast Asia ,**Amnesty International,2018.**
https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/12/rights-today-2018-south-/east-asia
16- Rule of Law & Human Rights, **World Report, Human Rights in ASEAN**,2013.
https://humanrightsinasean.info/malaysia/rule-law-human-rights.html

الجرائد

17- Azhar,Haris,The Human Rights Struggle in Indonesia, **International Journal on Human Rights**,2014.
https://sur.conectas.org/en/the-human-rights-struggle-in-indonesia/
18- Cochez Pierre, "Nous observons une très forte dégradation des droits de l'Homme en Chine, Bénédicte Jeannerod ", la directrice France de Human Rights Watch sur les questions des droits de l'Homme, LA CROIX, le 09/01/2018 à 15:04.
https://www.la-croix.com/Monde/Asie-et-Oceanie/Nous-observons-tres-forte-degradation-droits-lHomme-Chine-2018-01-09-1200904

عمالة الأطفال في الهند بين الواقع والالتزامات الدولية للدولة.

Child labor in India between reality and the international obligations of the state.

د.مليكة بوخاري.

أستاذة باحثة في علوم الإعلام والاتصال الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملخص

الافتراس الإنساني والعنف في شتى أشكاله الممارس على الأطفال في العالم يأخذ أشكالا متعددة و مختلفة كعمالة الأطفال في مختلف المهن والحرف والتي تتعارض مع حقوق الطفل العالمية المؤشر عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والطفل.

ونقترح في هذه المداخلة أن نقف عند ظاهرة العمالة المنتشرة في دولة الهند و التي تتلقى بسببها الكثير من الضغوط بسبب التقارير التي ترفعها منظمة العفو الدولية، وكذا منظمة اليونسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و ما هي الإجراءات التي اتخذتها الهند في هذا المجال الذي يصنف الهند من بين أكثر الدول التي تنتشر فيها ظاهرة عمالة الأطفال والتي تعد عنفاً ممارس على هذه الفئة لاسيما على طائفتي المسلمين و الداليت.

ونحاول أن نوضح طبيعة الاتفاقات التي أقرتها الهند للتقليل من عمالة الأطفال، ودور المؤسسات غير الحكومية في الضغط على الهند بعد تفشي عمالة الأطفال، خاصة بعد أن صنفت الهند في الخانة السوداء في حقوق الطفل بالرغم من كونها دولة تشكل قوة إقليمية وعالمية في ظل المعطيات الاقتصادية والعسكرية، البشرية، والطبيعية، إذ تصنف من الدول الصاعدة.

بالإضافة لدور الطبقة المثقفة في الهند للوقوف ضد هذه الظاهرة ومواجهة عمالة الأطفال بفضل الحملات التي يتبناها لاسيما الممثلين في الهند سواء بفضل انتجاتهم السينمائية أو وقفاتهم الإعلامية.

الكلمات المفتاحية: العنف، الأطفال، العمالة. اتفاقيات دولية، منظمات حقوقية.

Abstract :

The phenomenon of child labor in India is a serious phenomenon that threatens the future of children in a country of more than one billion people.

In this paper we propose to examine the phenomenon of employment in the State of India, which is under severe pressure because of reports from Amnesty International, UNICEF.

and outlines the measures taken by India to combat the exploitation of children. India is one of the most prolific countries in which child labor is prevalent, which constitutes a violent practice against this sensitive category of society, particularly for the Muslim and Dalit communities.

Key words : Violence, children, employment. International agreements, human rights organizations

المقدمة:

الافتراس اللانساني والعنف في شتى أشكاله الممارس على الأطفال في العالم يأخذ أشكالا متعددة و مختلفة كعمالة الأطفال في مختلف المهن والحرف والتي تتعارض مع حقوق الطفل العالمية المؤشر عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والطفل التي تضمن حقوقه ونموه في محيط صحي على المستوى البدني والعقلي، غير أنَّ الواقع الذي يحيط بالمجتمعات الإنسانية تجعل الطفل واحد من الحلقات الأكثر ضعفا في مجال الانتهاكات والاستغلال، وتعتبر ظاهرة العمالة شكل من أشكال هذه التجاوزات التي تمارس على الطفل لاسيما في الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو أين تصبح مسألة "الحقوق" مسألة شكلية وتنتهك بشكل صارخ.

وتنتشر ظاهرة عمالة الأطفال في دولة الهند بشكل كبير ما يجعلها تتلقى بسببها الكثير من الضغوط من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية، لاسيما بسبب التقارير التي ترفعها منظمة العفو الدولية، وكذا منظمة اليونسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، ما جعل من السلطات الهندية تتخذ إجراءات في هذا المجال الذي يصنف الهند من بين أكثر الدول التي تنتشر فيها ظاهرة عمالة الأطفال والتي تعد عنفاً ممارس على هذه الفئة لاسيما على طائفتي المسلمين و الداليت، كما أن الطبقة المثقفة في الهند تحاول أن تكون طرفاً فاعلاً في التصدي لظاهرة عمالة الأطفال الذي بلغ حد استرقاق واستعباد الأطفال المنحدرين خاصة من العائلات الهندية الفقيرة التي لا تجد من مناص سوى بدفع أطفالهم للعمل في مهن وحرف دون سن الخامسة لتضمن حق العيش، وهذه الظاهرة تنتشر في المناطق الأكثر فقراً في الهند لاسيما وأن الطبقية تجعل من أطفال المسلمين و الداليت الأكثر تعرضاً لمختلف أشكال الاستغلال والعنف وتأتي في مقدمتها العمالة في المهن المتعبة وكذا المهن المهينة.

1- تعريف عمالة الأطفال:

تعرَّف منظمة هيومن راتيس واتش عمالة الأطفال بما يلي: "عمالة الأطفال يقصد بها أن يعمل الطفل في أي نشاط أو عمل والتي تمنعه من طفولته، والتي تؤثر على صحته الجسمانية، والعقلية أيضاً التي تعرقل نموهم وتطورهم الصحيح، ويشمل عمل الأطفال:

العمل قبل السن القانونية للعمل، الأعمال الخطيرة، وكذا الأعمال المهينة والمتعبة والتي تعني الاستعباد والاسترقاق"[1]. أي كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن تمارس على الأطفال في محيطه الأسري أو في المحيط الخارجي، فتفرض عليه أشكال مختلف من العنف كممارسة الأعمال الخطيرة و التي تحط من شانه، سواء كان ذلك برضى الطفل أو عن طريق الإرغام الأسري أو أصحاب هذه المهن الذين يستغلون الفقر والحاجة التي يمر بها الطفل و أسرته، ما تجعل مجال استغلاله سهلاً من أصحاب العمل، وتدخل عمالة الأطفال في واحدة من أشكال العنف الممارس على الأطفال في العالم و في الهند يشكل خاص بالنظر للتعداد السكاني الكبير وكذا لطبقية المجتمع، و تخلف الدولة أيضاً في مجالات حقوق الإنسان والطفل خاصة.

2- واقع عمالة الأطفال في الهند :

تصنف الهند ضمن البلدان التي تعرف فيها عمالة الأطفال انتشاراً واسعاً وها راجع للفقر الذي يعيش فيه أغلب المجتمع الهندي والذي يعرف في بعض المناطق منها مجاعة رغم التطور الذي تعرفه الهند كقوة صاعدة في العالم ورغم التحسن والنمو الاقتصادي وحسب التقرير الذي رفعته منظمة اليونسف فإنَّ المحيط العام الذي يعيشه المجتمع الهندي هو ما زاد من تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال في الهند إذ" لا يزال أكثر من 122 مليون أسرة معيشية في البلد بدون دورات مياه، يوجد في الهند ما يقدر بحوالي 220.000 طفلاً مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية. ويقدر أنه يولد من 55.000 إلى 60.000 طفلاً كل سنة لأمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، و لا يزال 20 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 14 سنة في المدرسة. ولا تزال هناك مشاكل عديدة؛ والقضايا الاجتماعية الناشئة عن المنزلة والطبقة الاجتماعية والفروق بين الجنسين تحرم الأطفال من المساواة في الفرص، مع وجود ما يقدر بـ 12.6 مليون طفل يعملون في مهن خطرة، يوجد في الهند أكبر عدد من العمال من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 سنة في العالم"[2]، هذا التقرير يوضح حالة ملايين الأطفال في الهند وحقيقة انتهاكات جسمانية وعقلية ونفسية على أطفال لا يتجاوز سنهم 4 عاماً.

[1] - https://www.humanium.org/fr/travail-des-enfants/

[2] -https://www.unicef.org/arabic/infobycountry/india_26219.html 11/6/2018 a 17 :30.

وتسجل الهند معدلات مرتفعة في استغلال الأطفال في العمالة لاسيما في المهن المتعبة، هذه الإحصائيات التي تقدمها منظمة اليونسف هي مؤشر واضح على أنَّ هذا الافتراس الذي يعاني منه أطفال الهند و العديد من أطفال العالم هو مخالف تماماً للمواثيق العالمية التي تنص على حماية الأطفال وضمان حقوقهم المادية والمعنوية التي تصادق عليهم دولهم ما يحيلينا إلى مفارقة القانون وتطبيقه على الواقع.

هذا الواقع المزري الذي يحيط بالأطفال في العالم وفي الهند خاصة تقف خلفه الكثير من الأسباب لاسيما المادية بالدرجة الأولى حيث يعيل هؤلاء الأطفال الهنود عائلات بأكملها في ظل الفقر المتشفي في الهند على العموم وفي المناطق الفقيرة والتي تعتمد بشكل أساسي على المداخيل التي تأتي من عمالة أطفالهم في مختلف المهن الخطيرة، وهو ما تشير له نتائج تحقيق أنجزته قناة فرنسية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال الذي يصادف 12 من شهر جوان من كل سنة " حيث أنه الدخل اليومي الذي يتراوح من 6 إلى 7 يورو في اليوم هو ما يضمن حياة عائلة بأكملها، وهذا بالعمل بمخاطرة خسارة المستقبل (الذي يصنعه الأطفال)، ورغم أن الهند تحاول منع عمالة الأطفال كالدول المجاورة إلا أنَّ الهند منع عمالة الأطفال الأقل من 14 سنة من العمل في بعض المهن وليس في كل المهن."[1]. وهذا بالنظر لظروف المجتمع الهندي الذي كما أشرنا سابقاً تنتشر فيه نسبة الفقر، في شرائح واسعة من التعداد السكاني الهندي الذي يتجاوز المليار نسمة، وسجل في سنة 2015 نسبة عمالة الأطفال بحوالي " 168 مليون طفل عامل في العالم في المهن المهينة كفرز النفايات و الهند الدولة الأولى في عمالة الأطفال الذين لا يذهبون للمدارس لكنهم وجدوا عملا وهؤلاء الأطفال في المجتمع الهندي ينتمون لطبقات الاجتماعية الفقيرة جدا"[2]، لاسيما لأطفال الأقليات من المسلمين و طائفة الداليت وهو ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية التي توضح أن هذه الطوائف الهندية تتعرض للعنف بكل أشكاله ويتم استغلال أطفال هذه الطوائف خاصة للعمالة في المهن المهينة والخطيرة في ذات الوقت والتي لا تتلاءم مع سن الأطفال التي تتراوح ما بين أقل من خمس سنوات إلى 14 سنةً ، كما أن التقسيم الطبقي يساهم في تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع الهندي الذي يصنف طبقة الداليت كأدنى طبقة

[1] -https://www.francetvinfo.fr/monde/inde/travail-des-enfants-l-inde-reste-le-pays-le-plus-touche_949089.html
[2]- https://www.francetvinfo.fr/monde/inde/travail-des-enfants-l-inde-reste-le-pays-le-plus-touche_949089.html

إنسانية في المجتمع الهندي وفق معتقدات دينية تدعي أنهم خلقوا من قدم الآلهة لذا وجب عليهم العمل في المهن المهينة وهو ما قدر لهم حسب معتقداتهم بالإضافة لمختلف الانتهاكات التي تعاني منها هذه الطبقة لاسيما الأطفال الذين يتم استغلالهم من طرف الطبقات الأخرى بشكل مهين غير إنساني، وكما يعاني أيضا أطفال المسلمين من ذات الممارسات، فالمجتمع الهندي القائم على التصنيف الطبقي يجعل من تطبيق حقوق الطفل بالأمر الصعب بالنظر لمعتقدات الأغلبية التي تتبنى هذا الطرح الطبقي.

و بالإضافة للاستغلال في مجال العمالة نجد أنهم يعانون سواء من سوء التغذية و العناية الصحية السيئة والمتردية و التي تبقى من أسوء ما يعانيه أطفال الهند " فطبقا لبيانات مسح وطني نشرت في مارس 2016 فإنه ما يقرب 36% من الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن، وكان ما بتجاوز 38% قصار القامة بالنسبة لسنهم وتوفي 70 طفلاً في مستشفى غرواكبور في ولاية أوتار براديش بسبب تعطل إمدادات الأكسجين حسب ما زعم، وظل نصيب الإنفاق على الصحة منخفضاً، حيث بلغ 1,2% من الناتج المحلي الإجمالي، وظل الإنفاق على البرامج الحكومية الخاصة بتوفير التغذية والتعليم قبل سن المدرسة للأطفال دون السادسة غير كافٍ."[1] ، فهذا البؤس الذي يعاني منه أطفال الهند هو سياق اجتماعي مثالي لانتشار مظاهر أخرى سلبية في المجتمع وتؤثر في بناء الفرد الهندي لاحقاً لاسيما وأن الاستثمار الحقيقي يكون في الأجيال ببناء الإنسان والاستثمار في يناء مجتمعات سوية تكون بالاهتمام بالأطفال في أول الأمر.

والأكيد أن العدد الكبير لسكان الهند هو من بين العوامل التي جعلت من مراقبة كل هذه الظواهر شبه مستحيل أو مسكوت عنه بالنظر لصعوبة مراقبة هذه الانتهاكات التي يعاني منها أطفال الهند في ظل تزايد التقارير التي تحرج الحكومة الهندية وتجعلها محل مساءلة لاسيما من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعد تقارير سنوية تصنف الهند من بين الدول الأكثر استغلال للأطفال في مجال العمالة.

أيضاً ما يمكن أن يلاحظ في ظاهرة عمالة الأطفال في الهند هو أن الأقليات المتعايشة في الهند هي الأكثر عرضة لعمالة أطفالهم هم طائفتي المسلمين والداليت وهو أيضاً ما

[1]- حالة حقوق الإنسان في العالم، ***تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2018/2017***، الهند، ص 348.

رفعته منظمة العفو الدولية في تقريرها لسنة 2018/2017 والذي يوضح مقدار الاستغلال التي تعاني منه هذه الأقليات سواء من عنصرية أو عنف ممنهج يصل حتى القتل كما أن هذه الأقليات بما فيها الأطفال يستغلون في وظائف مهينة كتنظيف المراحيض العمومية يدويا " إذ أن ما لا يقل عن 90 من طائفة الداليت الذين يعملون في جمع القمامة يدويا توفوا خلال العام أثناء تنظيف المجاري، على الرغم من خطر ممارسة هذا العمل، وكان كثير ممن توفوا تستخدمهم هيئات حكومية بشكل غير مشروع."[1] وهذه الأوضاع دفعت بالعديد من المنظمات الدولية غبر الحكومية للتحرك لإيقاف مثل هكذا ممارسات ضد هذه الأقليات التي تكون المجتمع الهندي والتي تتعرض للكثير من التهميش والتحقير من طرف الطوائف المسيطرة على باقي مجالات الحياة هناك " إن نظام الطوائف من الأسس التي يقوم عليها نظام العمل بالسخرة. فأبناء الطائفة الداليتية محرومون من الانتفاع بالأراضي، ويرغمون على العمل في ظروف مهينة، وينتظر منهم أن يؤدون العمل دون مقابل؛ كما إن المجتمعات في الطوائف العليا ترتكب العنف وتفرض المقاطعة الاقتصادية على أبناء الداليت الذين يتمردون على أدوارهم الاجتماعية المتوقعة، مما يبقى على الأسر الداليتية في ربقة الرق وفي حال دائمة من الفقر[2]" .

3- أهم ميادين عمالة الأطفال في الهند:

كما أشرنا سابقاً فإنه هناك مهن خطيرة ومهينة يشغلها الأطفال في الهند وهي مهن ترقى للاسترقاق بالنظر للظروف المحيطة بها وهو ما توضحه التقارير التي ترفعها منظمات حقوق الإنسان وكذا الجمعيات الحقوقية التي تنقل مدى التأثير النفسي والجسماني الذي يلحق بالأطفال والذين لا يصل سنهم للسن القانونية للعمل "وتشيع **عمالة الأطفال بالمطاعم الشعبية** ومنافذ بيع الأطعمة على الطرق السريعة بالهند، وكثيرا ما تستخدم المنازل بالمدن الفتيان والفتيات تحت سن الرابعة عشرة بالريف ليكونوا خدما، وأفاد بيان حكومي، في إشارة للجنة الفنية الاستشارية لعمالة الأطفال، أن اللجنة توصي بحظر تشغيل الأطفال في هذه الظروف، وتقول إنهم معرضون للعنف الجسدي والأذى النفسي وفي بعض الأحيان حتى الانتهاكات الجنسية" [3]، ما يعني أن الأطفال الذين يتم افتراسهم

[1]- حالة حقوق الإنسان في العالم، ***تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2018/2017***، الهند، ص 347.

[2] -https://www.hrw.org/ar/news/2003/01/22/226041

[3] -http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2006/8/2/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF

واستغلالهم في العمل والأعمال المهينة والخطيرة يتم افتراسهم في الكثير من الأحيان جسديا بالعنف الجسدي أو حتى بالاعتداءات الجنسية عليهم.

وتعرف نسبة **الدعارة** التي يتم فيها توظيف الأطفال نسباً مرتفعة جداً مستغلين الظروف المعيشية المزرية للأطفال ولعائلاتهم لاسيما في منطقة سوناكشي بكالكتا التي تعتبر من أفقر المناطق في الهند وفي العالم أيضاً حيث يتم استغلال الأطفال للعمل في العصابات وفي بيوت الدعارة " سوناكشي" الهند في تلك المنطقة مترامية الأطراف، حيث الفقر الشديد يتم إجبار الفتيات على ممارسة الدعارة في سن صغيرة لا تتجاوز العشر سنوات، حيث يبعن أجسادهن في مقابل دولارين لليوم. إن معظم الأطفال في تلك المنطقة، يتسربون من منازلهم لمساعدة عائلاتهم فينضم الذكور للعصابات، في حين تلتحق الفتيات ببيوت الدعارة، حيث يمارسن البغاء وينجبن فتيات ليكملن مسيرة أمهاتهن المظلمة"[1]، ويتم استغلال الأطفال في هذه المنطقة من طرف العصابات التي تتاجر بهم على مختلف أعمارهم، في مهنة" البغاء" التي يناضل الكثيرين في الهند لإسقاطها كمهنة من الأساس.

تعد **صناعة الحرير** أيضاً من المهن التي يمتهنها أطفال الهند ولكن بنوع من الاسترقاق لهم حيث نشرت منظمة هيومن رايتس واتش تقريراً حول ظروف عمل الأطفال في صناعة الحرير و نقلت الظروف المزرية التي تشبه الاسترقاق في النظام الإقطاعي حيث يعيش الأطفال الذين يمارسون هذا العمل ظروفاً صعبة بعد أن أجروا تحقيقاً مفصلاً وفي المناطق التي تنتشر فيها هذه الصناعة " ويقول التقرير إن الأطفال المسترقين يعملون في كل مرحلة من مراحل صناعة الحرير، وهم صغار قد لا يتجاوزون الخامسة من عمرهم، وذلك لمدة 12 ساعة يومياً أو أكثر، ستة أيام ونصف أو سبعة أيام في الأسبوع. والأطفال الذين يصنعون الخيوط الحريرية يغمسون أيديهم في الماء المغلي الذي يصيبهم بحروق والتهابات؛ ويستنشقون الدخان والأبخرة المتصاعدة من الآلات؛ ويمسكون بأيديهم الديدان الميتة التي تنقل إليهم عدوى الأمراض؛ ويخلّصون الخيوط الملتوية التي تجرح أصابعهم؛ وحينما يساعدون النساجين، يضطرون للجلوس في أماكن ضيقة بجوار الأنوار في غرف رطبة مظلمة؛ وهم لا يذهبون إلى المدارس وكثيراً ما يضربهم أصحاب العمل؛ وعندما يصلون إلى

[1] -https://www.dostor.org/354542

مرحلة البلوغ يصبحون فقراء أميين بل وكثيراً ما يعانون من العجز بسبب العمل."[1]، هذا التقرير كشف حقيقة عمالة الأطفال في صناعة الحرير التي تعد رائجة في الهند ومن السلع التي يزيد عليها الطلب العالمي لكن في المقابل يتم استغلال الأطفال الذين لم يتجاوزا الخامسة من العمر حيث تعد من بين المهن التي تجعل من الأطفال بمثابة العبيد لدى أصحاب هذه الصناعة " و تعتبر ولاية كارناتاكا، في الجنوب، أولى الولايات الهندية المنتجة لخيوط الحرير، ولا يزال الإنتاج يعتمد فيها على الأطفال المسترقين، ومعظمهم دون الرابعة عشر من العمر، وهم من الداليت أو المسلمين. وأعلنت حكومة الولاية في عام 2001 خطة طموحة لاستئصال شأفة ظاهرة تسخير الأطفال في العمل، ولكنها لم تكن قد نفذتها عندما قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بالتحقيق في هذه القضية بعد عام كامل"[2].

بالإضافة لما سبق ذكره هناك أيضا **حقول القطن** التي يشتغل فيها أطفال الهند الذي يعد هو الأخر نشاط مهني متعب جدا في ظروف مناخية سيئة و يتم استغلالهم في حقول القطن " فالأبحاث الميدانية على أرض الواقع أظهرت أن الأطفال يعملون في ظل ظروف مروّعة، يمكن وصفها بعبودية العصر الحديث، إذ أن كثيراً من سلاسل التوريد تتطلب عمالة منخفضة المهارات، وبعض المهام تكون أكثر ملاءمة للأطفال عن البالغين، مثل قطف القطن، إذ أن أصابعهم الصغيرة، لا تضر بالمحصول، كما أن الأطفال عمال مطيعون، وهو ما يجعل من السهل إدارتهم، وبشكل عام لا توجد آليات إشراف أو مراقبة اجتماعية ولا نقابات يمكنها حماية الأطفال من المساومة من أجل تحسين ظروف العمل"[3].

ومن خلال هذا نستوضح النسق الذي يحيط بالظروف التي تحيط بعمالة الأطفال في الهند لاسيما أنه يترتب عليه آثار أخرى كالأمية والإجرام و تفشي التحرش الجنسي والعنف وتشير الدراسات إلى أنَّ الأطفال الذين يعملون في حقول القطن هم الأطفال الذين يعانون أبائهم من الديون الربوية والتي تجبرهم على تحويل أبنائهم للعمل في حقول القطن التي تنتشر في الهند و أزبكستان و آسيا بصفة عامة " وفي الهند وغيرها من الدول الآسيوية، فإن عمل الأطفال في صناعة القطن مرتبط بالصعوبات التي يعيشها الوالدان بخصوص سداد ديونهم، وبذلك يتم الاستخدام الحتمي لأطفالهم في العمل من أجل سدادها. وتشير بعض

[1] -https://www.hrw.org/ar/news/2003/01/22/226041
[2] -https://www.hrw.org/ar/news/2003/01/22/226041.
[3] -https://arabicpost.net/lifestyle/2018/07/27

التقديرات إلى أن ربع العاملين في حقول القطن هم من الأطفال دون سن 14 عامًا والذين يعملون عادةً في ظروف خطيرة على صحتهم ويتحتم عليهم التغيب من المدرسة - أكثر من 60% من الأطفال الهنود الذين يعملون في القطن يتركون المدرسة، وبدوره يؤدى الاستخدام الواسع لعمالة الأطفال في القطن إلى تفاقم اتجاهات التهميش الموجودة بالفعل في العديد من المناطق في الهند"[1].

وعمالة الأطفال من بين المشاكل التي تجعل الهند دائماً محطة انتقاد من طرف المنظمات، وهناك مهن أخرى يتم استغلال فيها الأطفال في الهند كاستخراج الذهب أيضا و أفران الطوب التي تعتبر من بين أقسى المهن التي يمارسها أطفال الهند والتي تنجر عليها مضار صحية خطيرة وهذا دائما بالنظر لكون مستوى الفقر مرتفع جداً في الهند ما يجبر العائلات على الزج بأطفالهم في سوق الشغل في سنٍ مبكرةٍ جداً " وفى الهند، خاصة العائلات و الأسر الفقيرة المدانة والتي تلجأ للاقتراض كثيراً المال من أصحاب مصانع الطوب وبعد ذلك يضطرون للعمل عندهم بالقطعة - مع أطفالهم - من أجل محاولة سداد هذا الدين. وفى كثير من الحالات، يقوم صاحب العمل بحجز رواتبهم الضعيفة حتى يستوفى دينه. وبهذا الشكل، يتم سحب الصغار إلى العمل مع آبائهم في هذه المهنة غير الصحية ويعيشون في نفس البنايات الخاصة بأفران الطوب وبدون الذهاب إلى المدارس خلال فترات العمل"[2]. ، ويبقى الدين يلاحقهم دوماً.

4- المنظمات الدولية واتفاقيات الهند بين الواقع والمأمول:

تعمل الهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية على الحد من هذه الظاهرة المنتشرة لاسيما في البلدان الفقيرة إذ تدعوا منظمة الأمم المتحدة في بنودها للتصدي لعمالة الأطفال" إذ يدعو المقصد السابع من الغاية الثامنة من أهداف التنمية المستدامة الجميع إلى العمل على اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على عمل الأطفال والرق المعاصر والاتجار بالبشر، بما يضمن تجريم كل أنواع عمل الأطفال والقضاء عليها مع حلول عام 2025 بوصفه خطوة أساسية لتحقيق العمل الملائم للجميع، وإتاحة أعمال منتجة بدوام كامل

[1] -http://www.sis.gov.eg/Story/172858/
[2] -http://www.sis.gov.eg/Story/172858

والتأكد من اعتماد النمو الاقتصادي المستدام والشامل"[1]، لكن يبقى الواقع صعب المنال لاسيما في الهند التي تعد قارة من حيث المساحة والتعداد السكاني في ظل تواجد ضعيف لآليات يمكن تطبيقها على أرض الواقع لاسيما مع التقاطعات الموجودة مع المعتقدات الدينية البالية والتي يؤمن بها المجتمع الهندي الذي يعاني من آفة أخطر وهي الأمية التي تجعل التقبل لهذه المعتقدات من المسلمات.

وبالرغم هذه الجهود الدولية والمواثيق و الأهداف فإنه وبسبب ارتفاع معدل عمالة الأطفال في الهند تتعرض الهند للكثير من المساءلات القانونية و وكذا التقارير التي تصنف الهند كأول بلد في عمالة الأطفال سواء من طرف منظمة العفو الدولية التي أشارت في آخر تقرير لها على أنَّ مستوى عمالة الأطفال في ارتفاع مستمر رغم الجهود التي تقول السلطات الهندية أنها تبذله لمحاربة الظاهرة والتقليل منها وكذا للحفاظ على حقوق الأطفال بصفة عامة " ففي نوفمبر نشرت إحصائيات تفيد بالإبلاغ عما يزيد 106 آلاف حالة عنف ضد الأطفال في عام 2016 وفي جوان صادقت الهند على اتفاقيتين أساسيتين من اتفاقيات "منظمة العمل الدولية " بشأن عمالة الأطفال واستمر النشطاء ينتقدون تعديلات أدخلت على القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال وسمحت بعمل الأطفال في المشروعات العائلية" [2]،

وهذا لان هذه المشروعات العائلية تبقى غامضة وغير واضحة ويمكن من خلالها استغلال الأطفال في العمل بشكل غير قانوني وهذا بالنظر للخروقات التي يمكن أن تتم في حين المنظمات الحقوقية تريد أن تضمن العيش السوي للأطفال بذهابهم للمدرسة لتحسين قدراتهم النفسية و التعليمية والفكرية، وهذا ما لم تصادق عليه الهند، وكجزء أيضا من الاهتمام الذي توليه المنظمات والمؤسسات الدولية لتحسين ظروف الأطفال في الهند اقترحت اليونسيف برنامجاً مكوناً من النقاط التالية لحماية الأطفال وتحسين ظروفهم وكذا للوقوف أمام ظاهرة العمالة في الهند:[3]

[1] -http://www.un.org/ar/events/childlabourday/action.shtml

[2]- حالة حقوق الإنسان في العالم، ***تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2018/2017***، الهند، ص 347.348.

[3] - https://www.unicef.org/arabic/infobycountry/india_26219.html

- كجزء من الحملة التعاونية بين اليونيسف والحكومة الهندية، ظهر لاعب الكريكت الهندي المشهور ساشين تندولكار في إعلان خدمة عامة حثّ فيه الأطفال على غسل أيديهم لدعم اليوم العالمي لغسل اليدين.

- تم تلقيح حوالي 8000 من 'الأطفال المفقودين' ضد شلل الأطفال في مسعى أخذ اليونيسف إلى محطات الحافلات وأرصفة السكك الحديدية، وتقاطعات الطرق، وداخل عربات قطارات الركاب.

- في منطقة فادودارا التابعة لجوجارات، جلبت اليونيسف بالاشتراك مع حكومة الولاية، مكملات الحديد لمعالجة فقر الدم إلى 65.544 فتاة في 410 مدرسة. وبعد 18 شهراً، انخفض انتشار فقر الدم بنسبة 22 في المائة.

- وبالتعاون مع شركائها، أطلقت اليونيسف 'قطار الشريط الأحمر السريع'، وهو قطار صمم خصيصا لهذا الغرض، قطع مسافة 9000 كيلومتراً خلال رحلة دامت سنة لتوعية الناس بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- وفي مبادرة هامة، أطلقت إدارة جابوا المحلية، بدعم من اليونيسف وشركاء آخرين، 22 مدرسة متنقلة في خيام، جالبة التعليم الرسمي إلى الأطفال الذين ينتمون إلى القبائل، والأسر المهاجرة في المنطقة.

- في ولاية تاميل نادو، ساعد المشروع الوطني لعمالة الأطفال الذي تضطلع به الحكومة المركزية، بدعم من اليونيسف، أكثر من 3600 طفل عامل على ترك عملهم والالتحاق بالمدارس النظامية.

وهذه المجهودات التي قامت بها منظمة حماية الطفولة غير كافية في الواقع بالنظر للعدد الكبير من الأطفال الذين يمارسون العمالة في الهند وفي شتى المجالات والمهن إذ كما ذكرنا تحصي الهند 12 مليون طفل عامل بها.

وقامت حكومة الهند أيضا بمعاقبة من يستغل الأطفال في العمالة وهذا بفرض عقوبات مالية على المستخدمين الذين يخالفون القانون لاسيما للأطفال الذي لا يصلوا

بعد السن القانونية " منعت الهند التي فيها أكبر عمالة أطفال بالعالم كل من هم دون سن الرابعة عشرة من الخدمة بالمنازل والمقاهي والمطاعم والمنتجعات، وقالت وزارة العمل إن هذا الحظر يسري ومن يخالفونه سيواجهون عقوبة السجن لمدة تصل لعامين وغرامة يصل حدها الأقصى إلى 20 ألف روبية (430 دولارا أميركيا)"[1]، وجاءت هذه القرارات الهندية بعد التقرير الذي نشرته منظمة هيومن رايتس واتش والتي لاحظت أنه لاشيء تغيير في الهند " ويطالب التقرير الذي يقع في 85 صفحة، والصادر تحت عنوان "**لاتغيير يذكر**: عمل الأطفال الأرقاء في مصانع الحرير الهندية" - يطالب الحكومة الهندية بتنفيذ قوانينها الوطنية لتحرير وإعادة تأهيل هؤلاء "الأطفال المسترقين"؛ فهم مجبرون على خدمة من يعملون لديهم مقابل قروض مقدمة لأسرهم، ولا يستطيعون ترك العمل ما دام الدَّيْن قائماً، كما إن أجورهم من الضآلة بحيث لا تكاد تسمح لهم بالتحرر يوماً ما؛ ومعظم هؤلاء الأطفال من طائفة "الداليت" أو من يطلق عليهم "المبنوذون" الذين يشكلون طائفة القاع في نظام الطوائف الهندية"[2].

وهذه المنظمة تنقل وتنشر تقارير دورية عن عدة ظواهر تمس حقوق الإنسان عامة مع تركيزها في حالة الهند على "عمالة الأطفال" والتي أخذت تتزايد كثيراً حيث أن التحقيق الذي بدأته المنظمة كان منذ سنة 1996 حيث لاحظوا أنه رغم الجهود التي تحاول أن تبذلها الهند في هذا السياق إلا أنها تبقى غير كافية في ظل العدد الكبير للأطفال الذين يعملون وكذا في طبيعة المهن التي يعملون بها كصناعة السجاد مثلاً والتي تعتبر أيضاً من المهن التي يعمل بها الأطفال بصفة كبيرة في الهند "وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد بدأت تحقيقها في أوضاع العاملين من الأطفال المسترقين في الهند عام 1996، ومنذ ذلك الحين أصدرت المحكمة العليا حكماً قانونياً يقضي بوجوب إعادة تأهيل الأطفال العاملين، كما نجحت اللجنة القومية لحقوق الإنسان في الهند في الضغط على بعض الحكومات المحلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة"[3]، وهو ما يعتبر أمر صعب بالنظر للمعطيات سابقة الذكر كالفقر المدقع الذي يعاني منه أغلب سكان الهند والمجاعات وكذا العدد الكبير للسكان الذي يصعّب التحكم في هذه الظواهر المنتشرة في كل البلد، رغم أن الهند يتحصل على

[1] -http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2006/8/2/
[2] -https://www.hrw.org/ar/news/2003/01/22/226041.
[3] -https://www.hrw.org/ar/news/2003/01/22/226041.

إعانات مالية هامة للتصدي لهذا الظواهر من طرف شركات عالمية مثل شركة ايكيا " إن أيكيا اختارت أن تركز التزاماتها ذات المدى الطويل على احتياجات الأطفال والنساء في جنوب آسيا حيث الاحتياجات كبيرة كما يوجد للمتجر نشاطات تجارية منذ وقت طويل هناك."

وكان أيكيا والحكومة الهندية قد أسسا شراكة عام 2000 لمعالجة أسباب عمالة الأطفال في مناطق صناعة السجاد بما في ذلك الفقر والدين وعدم التعليم والإعاقة والمرض، ونتيجة لتلك الشراكة استطاع نحو 80.000 تلميذ من دخول المدرسة وتم تطعيم 140.000 طفل و150.000 امرأة من الأمراض المعدية"[1]، لكن تبقى المبادرة غير كافية إذا ما قارنا بين العدد الحقيقي لعمالة الأطفال في الهند وبين الأطفال الذين يتم التكفل بهم بمثل هذه المبادرات.

وفي إطار التعاون القائم بين الهند ومجموعة من الدول قامت الهند بالإمضاء على اتفاقيات إقليمية (سارك) لمجابهة انتشار عمالة الأطفال فنجد أن رئيس الحكومة الهندي أظهر إرادة الحكومة في الهند للتصدي للظاهرة لاسيما وأن آسيا تعرف أكبر نسبة من عمالة الأطفال " حيث صرح سوريش أنه يجب تطبيق سياسة وإستراتيجية شاملة متعددة الجوانب لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال، موضحاً أنها تتألف من تدابير قانونية وتشريعية وإجراءات على الأرض،"[2]، (مجموعة سارك تضم: الهند، باكستان، سيرلانكا، جزر المالديف، ينغلاداش، النبيال، أفغنستان، بوتان). لأكثر تفاصيل عن هذه المبادرة بمكن الرجوع للرابط أدناه.

[1] -https://news.un.org/ar/story/2009/02/100362
[2] -https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2313839&language=ar

الخاتمة:

بعد استعراضنا لهذا الواقع المرير الذي يعاني منه أطفال الهند في العمل والاسترقاق نستخلص أن الظاهرة مقلقة ومن الصعب الإحاطة بها في مجتمع تتعدد فيه الطوائف التي تبنى معتقداتها على أساس طائفي وعرقي بالإضافة أن الجهود التي تبذلها الدولة غير كافية بالنظر للعدد الكبير للأطفال الذين يتم افتراسهم ودفعهم لسوق العمل في حين أن سنهم لا يتجاوز خمس سنوات، وكثيراً ما يجدون أنفسهم عبيداً لدى أصحاب المزارع والمصانع الذين يربحون على هياكل الأطفال، ورغم الترسانة القانونية التي تحاول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أن تفرضها ليس فقط على الهند بل على كل الدول الفقيرة التي تنتشر فيها عمالة الأطفال إلا أنها تبقى غير كافية بالنظر للمعطيات الاقتصادية و الامبريالية الاقتصادية التي تتحطم عندها مختلف القيم والأخلاقيات، وتسعى الهند لبذل جهود كبيرة للتصدي لعمالة الأطفال لكن الوضع لغاية الآن لا يزال يراوح مكانه فكل التقارير توضح مدى تفشي عمالة الأطفال بنسب عالية جدا في كل القارات ولاسيما في البلدان التي تنتشر فيها نسب الفقر والأمية.

المراجع

الكتب:

1- حالة حقوق الإنسان في العالم، *تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2018/2017*، الهند

المواقع الالكترونية:

1. **https://www.unicef.org/arabic/infobycountry/india_26219.html 1-**
2. **https://www.francetvinfo.fr/monde/inde/travail-des-enfants-l-inde-reste-le-pays-le-plus- 2 - touche_949089.html**
3. **http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2006/8/2/.**
4. **https://www.dostor.org/354542.**
5. **https://www.hrw.org/ar/news/2003/01/22/226041**
6. **https://arabicpost.net/lifestyle/2018/07/27**
7. **http://www.sis.gov.eg/Story/172858/**
8. **https://www.humanium.org/fr/travail-des-enfants/**
9. **https://news.un.org/ar/story/2009/02/100362**
10. **https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2313839&language=ar**
11. **http://www.un.org/ar/events/childlabourday/action.shtml**

Justice transitionnelle et réconciliation au Liban : la mémoire comme outil de reconstruction du passé

العدالة الانتقالية والمصالحة في لبنان: الذاكرة كأداة لإعادة بناء الماضي

Ouhab-Alathamneh Nassima
PhD in Political science
Researcher in political and economic transition in the Arab world
Teacher in Economics at Paris Nanterre University, France

Résumé :

Frappé par plusieurs guerres, notamment celle d'avril 1975, le Liban demeure l'un des rares pays du Moyen-Orient à essayer de se réconcilier avec son passé à travers l'implication des politiciens et de la société civile dans la conservation de la mémoire nationale. Toutefois, bien que des lacunes persistent en matière de réconciliation, la justice transitionnelle s'est imposée sur la scène nationale comme un véritable moyen de réconciliation et de reconstruction[1]. Plusieurs chercheurs et associations tentent de récolter des informations, des documents et des témoignages afin de construire une somme d'archives nécessaires non seulement à la reconnaissance des abus commis à l'égard des victimes, mais aussi aux générations actuelles et futures qui ne connaissent de la guerre que le nom[2]. Alors, comment la mémoire nationale pourrait être considérée comme un outil de reconstruction dans un pays en quête de justice et de réconciliation ?

Mots clés : justice, mémoire, victimes, reconstructions, paix, réconciliation, droit, archives.

Abstract :

Struck by several wars, notably that of April 1975, Lebanon remains one of the few countries in the Middle East to try to reconcile itself with its past through the involvement of politicians and civil society in the preservation of national memory. However, although there are still gaps in reconciliation, transitional justice has emerged on the national scene as a real means of reconciliation and reconstruction. Several researchers and associations are trying to collect information, documents and testimonies in order to build up a body of archives necessary not only to acknowledge the abuses committed against victims, but also to current and future generations who know only the name of the war. So how could national memory be considered as a tool for reconstruction in a country seeking justice and reconciliation?

Key Words: justice, memory, victims, reconstruction, peace, reconciliation, law, archives.

[1] CHRABIEH Pamela : « Pratiques de réconciliation au Liban : État des lieux », ÉRUDIT, 22 décembre 2017, www.erudit.org

[2] Carmen Hassoun Abou Jaoudé : « La justice transitionnelle au Liban : une approche qui rend justice aux victimes de la guerre et de la violence politique et restaure la confiance des citoyens dans l'État », Supplément : la consolidation de la paix au Liban, Edition n°15, avril 2017, www.undp.org

Carte du Liban

fr.mapsofworld.com

Données générales du Liban : (*données combinées de la Banque Mondiale et de France diplomatie***).**

Population *(2018) : 6 629 166 habitants*

Superficie *: 10452 KM*^{2}

Capitale *: Beyrouth*

Régime politique *: République parlementaire*

Chef de l'État *: Michel Aoun, depuis le 31 octobre 2016*

Villes principales *: Tripoli, Saïda, Tyr, Zahlé*
Langue officielle *: arabe (depuis 1943), statut particulier du français (membre de l'organisation internationale de la Francophonie, langue encore utilisée dans l'administration, large réseau d'établissements scolaires et universitaires francophones).*
Langues courantes *: arabe libanais, français et anglais*
Monnaie *: livre libanaise (1 USD = 1510, 4 LL)*
Fête nationale *: fête de l'indépendance, 22 novembre*

PIB (nominal) (2019) *: 59,7 milliards de dollars (est. FMI)*
PIB par habitant (nominal) (2019) *: 12978 dollars (est. FMI)*
Taux de croissance en volume du PIB (2018) *: 1% (est. / FMI)*
Chômage (2018) *: 20 % (estimation)*
Taux d'inflation (2018) *: + 6,1%*
Déficit budgétaire (2018) *: 11% du PIB.*
Dette publique brute (2018) *: 150% du PIB (estimation)*
Solde de la balance commerciale (2018) *: - 17,03 milliards de dollars*

Part des principaux secteurs d'activités dans le *PIB :*

- *Agriculture : 5 %*
- *Industrie : 20 %*
- *Services : 75 %*

INTRODUCTION

Né en 1920 à la suite du démembrement de l'Empire Ottoman, le Liban est l'un des pays les plus multiconfessionnels du Proche-Orient. Il compte dix-sept communautés officiellement reconnues. Par ailleurs, le pays a été à plusieurs reprises l'objet de crises et de conflits dès la fin des années cinquante nourries par l'instabilité politique et la fracture sociale, par l'ingérence de quelques pays voisins, par l'écho du conflit israélo-palestinien, etc. Cette multitude de facteurs a eu pour conséquence le déclenchement de la guerre du 13 avril 1975 qui a duré quinze-ans, et qui a fait près de deux-cent-cinquante-mille victimes entre morts, disparus, handicapés et violés. Deux phases ont marqué cette guerre, celle de 1975 à 1977, puis celle des interventions externes de 1977 à 1990.

Après la défaite de la coalition arabe contre Israël en juin 1967, les dirigeants arabes ont soutenu l'installation au Liban de l'Organisation de libération de la Palestine (OLP). En 1969, un accord libano-palestinien garantissant un espace juridique et territorial d'autonomie à la résistance palestinienne a été conclu. Plusieurs militants palestiniens expulsés de Jordanie à la suite de leur insurrection contre la monarchie hachémite en septembre 1970 ont rejoint l'OLP[1]. Les différents groupes politiques libanais, notamment musulmans progressistes favorables aux palestiniens et chrétiens hostiles à leur armement, creusent la fracture non seulement au sein de la classe politique, mais aussi au sein des communautés confessionnelles du pays.

[1] PICARD Élisabeth : « La guerre civile au Liban, Violence de masse et résistance », 13 juillet 2012, sciencespo.fr

Ceci dit, la guerre civile a été en partie le fruit d'une rude confrontation entre les phalanges chrétiennes et les palestiniens refugiés au Liban depuis 1948. Car, le 13 avril 1975, un bus transportant des palestiniens vers le camp de Tel-Ezzaatar a été la cible d'une attaque meurtrière à la suite de laquelle plusieurs personnes ont été tuées, marquant ainsi le début d'une douloureuse guerre impliquant les différents groupes confessionnels et les réfugiés palestiniens. Le pays sera divisé en quatre régions : Beyrouth-Est, le Liban central, le Nord maronite et le reste du pays à majorité musulmane. L'amplification des affrontements sur le terrain a engendré le déploiement des forces syriennes dans la partie Ouest du Liban à Bekaa dès juin 1976, puis une intervention israélienne dans le Sud du Liban le 14 mars 1978. En conséquence, plusieurs milliers de victimes ont péri durant les deux premières années de la guerre[1].

[1] El KHOURY Yara et CHAIGNE-OUDIN Anne-Lucie : « De 1978 à 1990, une guerre civile touche le Liban. Quelles en sont les causes ? Qui sont les forces en présence ? Quelles sont les conséquences pour l'État libanais ? 25 octobre 2010, lesclesdumoyenorient.com

L'Orient-LE JOUR

On se bat à l'arme blanche autour de Jisr el-Bacha

L'étau se resserre sur Tell Zaatar et Nabaa

Réconciliation syro-égyptienne à Ryad

Les Syriens se retirent de Khaldé, Ouzai et Aramoun

Archives l'Orient Le Jour, 1976

Durant la seconde phase de la guerre, les massacres de « ***Sabra et Chatila*** » à l'Ouest du Liban, débutés le 16 septembre 1982 par des

milices armées libanaises pendant quarante-huit heures en coopération avec les autorités israéliennes, figurent parmi les crimes contre l'humanité les plus atroces de l'histoire. Selon les estimations des différents organismes, près de 3500 personnes (d'origine libanaise et palestinienne) sont assassinées et dissimulées pendant la nuit du 16 et du 17 septembre[1]. Près de quarante-ans après, cet héritage pèse lourdement sur la mémoire collective des palestiniens du Liban comme sur les libanais, en particulier sur la mémoire des victimes de la guerre. Les libanais n'ont eu de meilleure option autre que celle de la justice transitionnelle pour mettre fin à la culture de l'impunité et de l'oubli. Afin d'atteindre cet objectif, le gouvernement libanais, ainsi que plusieurs organisations, associations et victimes travaillent en vue de redécouvrir la vérité et restaurer la mémoire collective à travers un examen minutieux des faits, car les initiatives de recherche de la vérité jouent un rôle primordial dans la documentation et la reconnaissance des violations des droits de l'homme. Les initiatives commémoratives contribuent également à la compréhension par la communauté des abus du passé. Afin d'atteindre cet objectif, un programme « Vérité et mémoire » a été mis en place par le Centre International pour la Justice Transitionnelle (ICTJ), dont la mission principale est la défense du droit à la vérité[2].

[1] Israel: Sharon Investigation Urged. A criminal investigation into Israeli Prime Minister Ariel Sharon´s role in the massacre of civilians in the Palestinian refugee camps of Sabra and Shatilla should be launched, New York, June 23, 2001, hrw.org

[2] كارمن أبو جودة :: 11 آب 2015 العدالة الانتقالية كجزء من الحل- https://newspaper.annahar.com/article/258537-العدالة-الانتقالية-كجزء-من-الحل

LE FIGARO

★ X X LUNDI 20 SEPTEMBRE 1982 (N° 11 833) – Édition de 5 heures – PRIX : 3,50 F

ISSN 0182-5852

Beyrouth : le monde horrifié

Un crime une faute

Le massacre de Beyrouth est un crime et une faute. Le crime est impardonnable. Les conséquences de la faute doivent être contrôlées et limitées dans toute la mesure où ce sera possible. C'est l'intérêt du Liban et de la communauté internationale tout entière.

Fulminer les anathèmes ne sert à rien. Il faut analyser les causes et envisager les actions à entreprendre. Ce qui s'est passé à Beyrouth n'était pas inévitable. Le « c'est la guerre » des Ponce Pilate militaires n'est pas de mise et il faut rendre justice à Israël de ce qu'il ne se lave pas les mains de cette tragédie.

Peut-être saura-t-on un jour avec précision qui sont les auteurs de la tuerie. Le seul élément à peu près sûr aujourd'hui est qu'il s'agit de miliciens chrétiens (mais de quelle origine ?). On savait dès le début qu'il y avait un risque majeur de règlements de comptes entre chrétiens libanais et Palestiniens une fois les forces militaires de l'O.L.P. parties. C'est d'ailleurs l'argument invoqué par les Israéliens pour occuper Beyrouth-Ouest à partir de la nuit de mardi à mercredi dernier.

La responsabilité que l'armée israélienne a ainsi voulu assumer, elle doit en supporter aujourd'hui la charge. Nous choisissons l'hypothèse qui paraît la plus conforme à la vérité, selon laquelle Tsahal – pourtant réputé pour son efficacité – n'a pas su contrôler ses alliés chrétiens et empêcher de perpétrer le forfait d'une partie d'entre eux.

Ce qu'il faut davantage souligner, semble-t-il, c'est la responsabilité du président Reagan et celle du Congrès des Etats-Unis. En acceptant du bout des lèvres d'envoyer des « marines » à Beyrouth, puis en les retirant précipitamment, entraînant bien avant le terme les forces italiennes et françaises, les Américains ont pris un risque énorme par pusillanimité (« n'engageons pas les boys », disaient les parlementaires), manque de cohérence et

Le monde a commencé à réagir très vivement hier, passé l'horreur et la stupéfaction qui ont suivi la découverte des massacres perpétrés en fin de semaine, dans les camps palestiniens de Sabra et de Chatila, dans la banlieue sud de Beyrouth.

A la Maison-Blanche, Ronald Reagan a réuni hier soir autour de lui son état-major de crise, afin d'examiner l'éventualité de l'envoi à Beyrouth d'une nouvelle force d'interposition comprenant des Américains. Aucune décision immédiate n'a cependant été prise. Pendant ce temps, à Paris et à Rome, la même possibilité était étudiée et la France comme l'Italie se déclaraient prêtes à envoyer à nouveau des contingents au sein de cette force.

En Israël, le gouvernement s'est réuni en session extraordinaire hier soir, pour étudier la situation. Mais la confusion la plus totale continuait de régner sur les circonstances exactes de ce massacre, commencé, selon certains, jeudi soir, selon les Israéliens vendredi, et qui aurait fait plusieurs centaines de morts (les chiffres varient de cinq cents à mille cinq cents tués). Israël accuse les phalanges chrétiennes d'avoir effectué la tuerie, mais les survivants des camps, les médecins étrangers et les représentants d'organisations internationales affirment que les tueurs étaient les hommes du commandant libanais dissident Haddad, protégé des Israéliens.

Sur le terrain, cependant, les forces israéliennes ont annoncé en fin d'après-midi qu'elles commençaient leur retrait du secteur ouest et, de fait, l'armée libanaise a réussi à prendre position dans plusieurs quartiers. Cependant, Tsahal contrôle toujours Beyrouth-Ouest et a imposé un couvre-feu hier soir, devant durer jusqu'à huit heures ce matin.

Dans le monde entier, les réactions les plus vives ont été enregistrées tout au long du week-end. Samedi, le président Reagan s'est déclaré « horrifié » devant les massacres, rejetant implicitement sur Israël une large partie des responsabilités. Peu après, dans la nuit de samedi à dimanche, le Conseil de sécurité des Nations unies condamnait à l'unanimité les massacres et votait l'envoi immédiat de nouveaux observateurs de l'O.N.U. à Beyrouth.

François Mitterrand faisait part, samedi soir, de son « horreur » devant les tueries de Beyrouth et déclarait que la France était prête à « agir ». Yasser Arafat, qui a réuni hier matin en session extraordinaire son comité exécutif, a envoyé des appels au Pape, et à plusieurs dirigeants du monde, les « suppliant d'intervenir pour arrêter les tueries au Liban ».

En Israël même, le chef de l'opposition travailliste, Shimon Peres, a réclamé la démission de M. Begin et de son ministre de la Défense, Ariel Sharon. Par ailleurs, des manifestants, rassemblés devant la résidence du premier ministre, ont traité ce dernier de « terroriste ».

Notre envoyé spécial Jean-Jacques Leblond :

Un spectacle insoutenable

C'était hier, au camp de Sabra. Deux sauveteurs évacuent le corps d'une victime des massacres. *(Photographie A.P.)*

Beyrouth vient de toucher le fond de l'horreur. Plusieurs centaines de civils palestiniens, qui vivaient encore dans ce qui tenait debout dans les camps du sud de la capitale, ont été tués dans d'atroces et odieuses conditions. Atroces, parce que les tueurs ont frappé indistinctement femmes et enfants ; odieuses, parce qu'ils s'en sont pris à une population désarmée et désemparée. Des enfants ont été tués du seul fait qu'ils étaient Palestiniens et que plus tard, selon la déclaration des exécutants de la tuerie, « ils grandiraient et deviendraient des terroristes ».

Je reviens de Sabra. Je traîne encore derrière moi l'odeur du charnier, la puanteur de la mort. Partout des cadavres déjà noircis par le soleil et raidis. Des nuages de mouches leur servent de linceuls. Ici, la mort n'est pas silencieuse. Des pleurs, des gémissements, des hurlements poussés par des femmes résonnent à nos oreilles.

Dans cet univers dément et éclaté, chaque coin de ruelle est un drame. Des femmes vous entraînent dans les pires recoins où se gonflent des cadavres enchevêtrés et distordus. Chœur grimaçant et autoritaire, elles nous tirent par le bras vers des carnages : autour d'une table, pas encore desservie, une famille gît en rond. Ailleurs, deux adolescents, dont l'un tient encore un fusil.

J.-J. L.

(Suite page 2, col. 1 à 5)

Des phalangistes incontrôlés...

Israël : désastre politique

L'officier de l'armée israélienne à Beyrouth qui, vendredi soir, n'a pas empêché les milices phalangistes chrétiennes d'entrer dans les camps palestiniens de Chatila et de Sabra, pour y déloger le reste des combattants palestiniens, passera probablement dans l'histoire de l'Etat d'Israël. Il sera celui qui, en permettant un carnage effroyable, a gâché le résultat politique de trois mois de guerre, terni pour longtemps l'image de l'Etat hébreu et donné à ses adversaires leur plus grande victoire depuis trente-quatre ans.

JERUSALEM : RENE BAUDUC

L'opposition israélienne et même un des députés de la coalition accusaient hier soir le ministre de la Défense, Ariel Sharon, d'être indirectement responsable de ce désastre. Des centaines de manifestants de gauche, conduits par sept députés, ont été dispersés par la police hier matin près de la résidence du premier ministre, avec des gaz lacrymogènes.

Une réunion extraordinaire du cabinet, qui était convoquée dans la soirée d'hier, devait mettre au point la première réaction officielle du gouvernement. En raison des deux jours de fête pour la nouvelle année juive, cette réunion n'avait pu se tenir plus tôt. Il paraît clair qu'à aucun moment le gouvernement n'a donné son accord à l'initiative des phalangistes. Mais il est clair aussi qu'au niveau du commandement sur place personne n'a eu le sens politique d'envisager ses conséquences, politiques et psychologiques, pour Jérusalem. Quand l'état-major s'est rendu compte samedi matin de ce qui s'était passé dans les camps, il est intervenu avec force, tuant même un milicien phalangiste, mais il était trop tard. La radio d'Etat de Jérusalem avait d'autre part annoncé à plusieurs reprises samedi que le commandement israélien avait eu connaissance des intentions des phalangistes, ce qui rend plus difficile au gouvernement de se dégager des responsabilités ; il n'en dénonce pas moins avec raison l'exploitation que ses adversaires font de ce massacre en rejetant sur lui une part des responsabilités des phalangistes libanais.

Hier, le général Eytan, chef d'état-major, a accusé sans les nommer le médiateur américain Draper et le premier ministre libanais, d'avoir empêché des contacts directs entre l'armée israélienne et l'armée libanaise, contacts qui auraient peut-être pu, souligne-t-on à Jérusalem, éviter ce carnage. Depuis, une collaboration s'est installée entre les deux armées et les Israéliens sont en train de transférer aux Libanais aussi bien le contrôle des camps de Palestiniens que de nombreuses positions stratégiques à Beyrouth-Est, après avoir découvert un très grand dépôt d'armes et de munitions.

Tout cela ne change rien à la gravité de la situation. Le gouvernement porte, comme l'a déclaré l'ancien premier ministre Rabin, indirectement la responsabilité du carnage, étant donné qu'il s'était expressément engagé en entrant à Beyrouth-Ouest à maintenir l'ordre et la sécurité. C'est d'ailleurs la raison pour laquelle le président des Etats-Unis a délivré à l'ambassadeur d'Israël à Washington un des plus durs messages que la Maison-Blanche ait jamais adressés à Jérusalem, en demandant le retrait immédiat de ses troupes de Beyrouth.

(Suite page 3, col. 4)

● Charles LAMBROSCHINI (Page 3)
Reagan s'interroge sur un nouvel envoi de troupes
● Denis LEGRAS (Page 4)
Pour Moscou, les Etats-Unis complices d'Israël

Source : Le Figaro, 15 septembre 2017

En outre, la loi d'amnistie du 26 août 1991 issue des accords de paix de Taëf, et qui fait office de pardon et d'oubli contre toutes les violations commises, n'a cessé d'entretenir l'ambiguïté quant à l'impunité et à la responsabilité des auteurs des crimes, d'autant que cette loi est perçue comme un arrangement politique par les défenseurs des droits de

l'homme du fait qu'elle ne garantissait pas aux victimes le droit à une réelle justice[1].

Cependant, la collecte d'informations et de témoignages, bien qu'insuffisante, constitue l'un des principaux moyens de sauvegarde de la mémoire collective au Liban, une mémoire que les sociologues considèrent tantôt comme « *une trace du passé dans le présent, c'est-à-dire comme effet ou poids du passé, tantôt comme évocation, interprétation et sélection commandées par le présent*, c'est-à-dire *comme* effet du présent et choix du passé »[2].

Alors, comment la mémoire nationale pourrait être considérée comme un outil de reconstruction dans un pays en quête de justice et de réconciliation ? Nous allons tenter à travers ce document, d'une part d'analyser les moyens par lesquels les organisations nationales de justice et d'équité rassemblent et archivent les documents nécessaires à la conservation de la mémoire nationale. D'autre part d'exposer les défis que rencontrent les chercheurs et les victimes dans la collecte de preuves et de traces.

Cette étude sera axée autour de trois principaux volets : Les victimes de la guerre entre les plaies du passé et l'injustice du présent **(I),**

[1] CHARBEL Jean Skaff, « L'amnistie et la justice transitionnelle », *Le Portique*, 31 | 2013, mis en ligne le 01 novembre 2015, consulté le 18 août 2019. URL : http://journals.openedition.org/leportique/2686

[2] LAVABRE Marie-Claire : « La « mémoire collective » entre sociologie de la mémoire et sociologie des souvenirs ? », Institut des sciences sociales et politiques, 2016, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01337854

le rôle de la société civile dans la reconstruction de la paix **(II),** et enfin la mémoire nationale : quels moyens pour quels résultats ? **(III).**

I- Les victimes de la guerre entre les plaies du passé et l'injustice du présent

Malgré les longues années passées depuis la fin de la guerre, nombreux sont les libanais qui gardent encore de profonds et douloureux souvenirs dégageant parfois une certaine moralité individuelle et politique unissant l'ensemble des libanais et leurs dirigeants face à un passé obscur. Or, le retour constant au passé exige la reconnaissance des faits subis et la légitimité de les faire condamner. En outre, les pouvoirs publics sont appelés à faire la lumière et à élucider les violations des droits de l'homme commises par leurs homologues durant la guerre civile, tout en établissant des normes à travers lesquelles les auteurs des violences pourraient être traduits devant la justice. Autrement dit, la reconnaissance des faits devient un instrument politique de préservation de la mémoire individuelle et collective, et leur condamnation servira la réconciliation et la consolidation de la paix au sein de la société. Mais face à une absence absolue d'une justice punitive, les victimes demeurent hantées par les blessures du passé. De nombreux témoignages mettent en évidence les souffrances et les incertitudes face à des pouvoirs publics réticents.

« *Pas de paix sans justice* », tel était le slogan des victimes de la guerre, bien que certaines mesures aient été prises par le gouvernement libanais, telles l'adoption de la loi amnistie en 1991, la création d'un

ministère des personnes déplacées et d'une caisse des indemnités en 1993, etc. Alors que, au regard de nombreux libanais, l'amnistie fondée dur le principe « *ni vainqueur ni vaincu* » n'a été qu'un compromis politique et non pas un véritable accord de paix du fait de l'impunité des auteurs des crimes. De plus, malgré la création d'un ministère des personnes déplacées, beaucoup de victimes n'ont pas pu bénéficier d'indemnités ni de droit à l'équité ni la reconnaissance de leurs souffrances. Les disparus quant à eux demeurent les oubliés de la justice transitionnelle au Liban, car plusieurs familles réclament encore des enquêtes et un véritable travail de recherche en vue d'élucider le sort de leurs proches victimes de disparitions forcées[1]. Cette question revient sur le devant de la scène nationale sans cesse notamment par les habitants de la montagne du Sud du Mont-Liban[2], à majorité chrétienne, qui à travers des associations ont incité le gouvernement à prendre des mesures plus concrètes, notamment l'adoption d'une loi permettant la création d'une commission d'enquête en faveur des disparus en novembre 2018. La prospection des fosses communes faisait partie de ce projet afin de permettre l'identification des victimes[3].

Dans son long-métrage « l'insulte », le cinéaste libanais Ziad Doueiri met en avant cette difficile réconciliation des mémoires au Liban, ainsi que les vives blessures de la guerre du peuple libanais. Bien que ce film traduit l'amnistie de 1991 et la volonté en demi-teinte de

[1] KHAMISSY Dalia : « Les disparus », Le supplément la consolidation de la paix, édition n°15, avril 2017, page 11, www.undp.org
[2] D'après les données de plusieurs auteurs, environ 163 670 personnes ont été déplacées à la suite des affrontements entre les milices chrétiennes et druzes dans la seule région du Mont-Liban.
[3] Agence France Presse (AFP) : « Liban : 44 ans après la guerre, une lueur d'espoir pour les proches des disparus », 13 avril 2019, www.lepoint.fr

réconcilier les libanais entre-deux, le sentiment de perte de dignité dans une guerre où il n'y a eu ni vainqueur ni vaincu.

Les fractures qui perdurent entre certaines communautés confessionnelles, notamment druzes et chrétiennes à la suite de la guerre de la montagne, révèlent les inquiétudes sécuritaires des uns et des autres et semblent être un vecteur d'échec de la réconciliation nationale[1], bien que bon nombre d'associations et de personnalités issues de la société civile ne cessent de prêcher la paix et accompagner la reconstruction psychologique des familles et des victimes.

II- Le rôle de la société civile dans la reconstruction de la paix

Au-delà du rôle que jouent les organisations internationales dans le rétablissement de la vérité liée aux violations des droits de l'homme, les associations non gouvernementales locales, les académiciens, les chercheurs, les artistes et les activistes issus de la société civile mènent un travail minutieux auprès des victimes dans l'objectif de préserver la mémoire collective d'après-guerre et reconstruire la paix[2]. Le renouvellement des liens de vie commune entre les différentes communautés, ayant partagé la même douleur, constitue l'une des parties cruciales de réconciliation et de paix. Ce faisant, la gestion de la mémoire de guerre exige un véritable rôle de médiation entre les « rescapés de la guerre » et les « politiques » indépendamment de tout clivage

[1] KANAFANI-ZAHAR Aïda, « La réconciliation des druzes et des chrétiens du Mont Liban ou le retour à un code coutumier », *Critique internationale*, 2004/2 (n° 23), p. 55-75. DOI : 10.3917/crii.023.0055. URL : https://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2004-2-page-55.htm

[2] CHRABIENH Pamela : « Pratiques de réconciliation au Liban : Un état des lieux », Revue Érudit, Théologies de la réconciliation, Volume 23, Numéro 2, 2015, p. 229–252, https://id.erudit.org/iderudit/1042751ar

confessionnel ou d'emblème religieux dans le cadre de la réconciliation nationale « almossalaha al wataniya », alors que jusqu'ici, il y a eu une réconciliation coutumière « Sulh » entre les chefs politiques et les religieux dans le cadre d'un règlement de conflit et non pas de justice indépendante de toute influence clanique ou confessionnelle. Au demeurant, plusieurs conférences et débats, ainsi que de travaux de recherche et de prospection autour du sujet ont eurent lieu dès 1993[1] dans le but de rendre la mémoire de la guerre officielle, car la loi d'amnistie du 26 août 1991 s'inscrivait plutôt dans cette optique d'autoamnistie et d'omerta promue par les seigneurs de la guerre (arrangement politique donc) que dans celle de la réconciliation et de la reconstruction[2]. Le travail de mémoire de la société civile commence a priori d'une part, par la promotion d'une culture du vivre-ensemble à travers laquelle l'ensemble des libanais, quelle que soit leur culture et leur confession, partagent leurs souvenirs de guerre, se soutiennent et renforcent les liens entre les différentes religions, comme en témoigne la fête de l'Annonciation du 25 mars, devenue jour national islamo-chrétien au Liban et symbole de la réconciliation et de la convivialité[3]. D'autre part, par l'archivage des documents, la diffusion des informations et des documentaires à travers les différentes sources d'informations (TV,

[1] On peut citer les travaux du Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain (CERMOC) et de l'Institut français au Proche-Orient (IFPO). Quelques ouvrages tel l'ouvrage collectif du CERMOC, intitulé *Reconstruction et réconciliation au Liban. Négociation, lieux publics, renouement du lien social* (Huybrechts et Douayhi 1999), ou encore les travaux du Centre libanais des droits humains (http://www.rightsobserver.org/).

[2] NASR Salim, « Anatomie d'un système de guerre interne : le cas du Liban », *Cultures & Conflits* [En ligne], 01 | hiver 1990, mis en ligne le 30 décembre 2002, consulté le 06 septembre 2019. URL : http://journals.openedition.org/conflits/80 ; DOI : 10.4000/conflits.80

[3] CHRABIENH Pamela : « Pratiques de réconciliation au Liban : Un état des lieux », idem, paragraphe 7.

cinéma, radio, théâtre, réseaux sociaux, etc)[1]. Par ailleurs, la reconstruction des architectures des villes et des lieux de mémoire constitue une partie intégrante de réconciliation des libanais avec leur passé. Ces lieux rouvrent les plaies certes, mais dans le même temps ils permettent aux victimes et à leurs familles de se réconcilier avec eux-mêmes et retrouver une certaine paix intérieure. En d'autres termes, la reconstruction des lieux et des espaces de mémoire contribue à l'atténuation des souffrances et des blessures des victimes indépendamment de toute réparation morale ou matérielle du préjudice subi par les victimes. Car parfois, la reconstruction des lieux de mémoire facilite la création de « refuges d'échange alternatifs » permettant aux victimes d'aborder leurs souffrances en dehors du cercle familial ou politique.

Dans cette lignée s'inscrit l'initiative « jardin du pardon » fondé par psychothérapeute Alexandra Asseily au centre-ville de Beyrouth, une démarche aspirant à la création des lieux de dialogue inter-spirituel et interculturel entre des victimes d'horizons variés[2]. Association « Healing the Wounds of History » créée par Asseily est devenue l'une des plus influentes au Liban sur le plan de guérison des blessures et de réconciliation.

[1] SADAKA George : « Les introductions aux bulletins d'information et leur lien avec la guerre civile », La consolidation de la paix au Liban, édition n°15, avril 2017, undp.org

[2] En novembre 2005, Alexandra Asseily rassemblait des victimes américaines des attentats du 11 septembre 2001 et des victimes libanaises de la guerre civile afin d'échanger sur leurs ressentiments et leurs souffrances. En novembre 2011, elle a organisé une conférence internationale au Liban sur la guérison des blessures du passé, puis une autre en 2013 sur la gestion de l'héritage de la guerre.

D'autres personnalités issues de la société civile, comme Assaad Chaftari, œuvrent depuis plusieurs années pour instaurer un dialogue constructif entre les victimes et les auteurs des violations, et briser la haine qui s'y installée dans les esprits, car, le pardon est une condition sinequanone de paix et de réconciliation.

Courant les années deux-mille un mouvement non officiel « nous voulons responsabiliser » est né. Il a marqué le début du combat contre l'impunité des auteurs des violations des droits de l'homme et a ouvert la voie à d'autres mouvements et associations de défense des droits de l'homme et de rétablissement de la vérité, notamment le Centre libanais des droits humains, l'association SOLIDA (pour les détenus arbitrairement), le mouvement « notre unité est notre salut », etc. En 2008, un site internet appelé « Oumam » "أمم" a été créé à partir d'une organisation locale non gouvernementale, ayant pour objectif la collecte, l'archivage documentaire et l'authentification de la guerre civile au Liban[1]. Quant au volet des disparitions, une ONG libanaise appelée « Act for the disappeared » (Agissez pour les disparus), a vu le jour. Une base de données numérique et interactive des personnes disparues appelée « Fushat Amal » (Espace d'espoir). Cette ONG réconforte at accompagne les familles des disparues qui n'arrivent toujours pas à faire valoir leur droit à la vérité devant la justice dans leurs démarches devant les autorités publiques.

[1] أطلقت "أمم" موقع "ديوان الذاكرة اللبنانية" في العام 2008، تزامنًا مع إطلاقها مشروعًا يحمل عنوان "ما العمل؟ لبنان وذاكرته حمالة الحروب"، بهدف توثيق نشاطاتها. حُجبَ الموقع فترة عامين، ثم عاد "بفلسفة معدّلة تجعل منه مشروعًا مفتوحًا على وظائف واستعمالات وآفاق شتى، تتجه جميعًا وجهة واحدة، هي نقد الحرب"، ويجري العمل على تطويره ليصبح اسمه قريبًا "ذاكرة لبنان."

En mars 2019 a eu lieu le festival de la mémoire de l'image dans la guerre du Liban « *Festival of Image-Memory* », qui organise une exposition en l'honneur des photojournalistes libanais couvrant les journaux intimes de la guerre civile libanaise de 1975 à 1990 dans le but de faire revivre le souvenir de la photographie de guerre, d'autant que ces images ont joué un rôle médiatique important dans l'incarnation de la souffrance du peuple et des atrocités commises. Le but de ce festival est aussi de saluer les photographes qui ont vécu et travaillé pendant cette période.

Toutefois, les associations locales sont souvent soutenues par d'autres organisations, notamment internationales, tel est le cas du projet du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) intitulé « *Consolidation de la paix au Liban* », qui œuvre depuis 2007 pour le renforcement de la compréhension mutuelle et la promotion de la cohésion sociale, en abordant les causes profondes du conflit au Liban. Le projet soutient les différents groupes, allant des dirigeants et acteurs locaux, aux éducateurs, journalistes, jeunes et militants de la société civile, dans le développement de stratégies à moyen et à long terme visant la consolidation de la paix, la gestion des crises et la prévention des conflits.

Malgré les difficultés d'accès aux informations et les hostilités politiques qui contraignent les démarches des activistes humanitaires, ces derniers continuent à croire que la collecte des témoignages, d'archives visuelles, écrites et sonores permet aux acteurs de ce projet de garder la

mémoire de la guerre vive, et surtout de transmettre aux futures générations la vérité non seulement sur les causes de la guerre, incompréhensives pour beaucoup de libanais jusqu'à présent, mais aussi les auteurs des violations des droits humains afin que ceux-ci soient condamnés par la justice.

Dans le document ci-dessous, paru dans la 15ème édition du Supplément « la consolidation de la paix au Liban » d'avril 2017[1], l'auteure compile des supports et les manières à travers lesquelles l'information à propos de la guerre pourrait être transmise.

[1] Page 16, undp.org

Plaidoyer à travers la bande dessinée

LENA MERHEJ

Chute, Hillary. "Comics as Literature? Reading graphic narrative." PMLA 123, no. 452-465 (2008) 2.
Jablonka, Ivan. "Histoire et bande dessinée." La vie des idées 2014): 18)
Plank, Lukas. 2014. The Drawn Truth. Why Comics Journalism needs fullest source: http://lukasplank.tumblr.com
Vanderbeke, Dirk. 2010. "In the Art of the Beholder:Comics as Political Journalism". In Comics as a Nexus of Cultures. ed. Mark Berninger, Jochen Ecke and Gideon Haberkorn. Jefferson, N.C.: McFarland.

Au demeurant, on constate d'après cette analyse que la société civile ne dispose malheureusement que de moyens traditionnels pour transmettre les mémoires de la guerre., étant donné que les moyens juridiques émanent principalement de l'État. Dès lors, se pose la question du comment est traité le problème de préservation de la mémoire par les pouvoirs publics au Liban ? Et par quels moyens ?

III- La mémoire nationale : quels moyens pour quels résultats

L'absence d'une histoire commune retranscrivant les circonstances de la guerre civile et ses contours est une réalité admise par tous les libanais. En fait, aucun manuel scolaire ni livre d'histoire n'est enseigné dans les écoles libanaises, ce qui laisse à la mémoire individuelle et collective un sentiment d'injustice et de défaillance morale envers les victimes[1].

Comme il a été abordé précédemment, la loi d'amnistie de 1991 issu de l'accord de Taëf n'était dans les faits qu'un simple appel à une résilience collective et un compromis politique entre les pouvoirs publics et les milices auteurs des violences, ayant pour objectif premier la confirmation de l'unité nationale et la souveraineté de l'État libanais sur l'ensemble du territoire[2]. Le règlement des conflits d'après-guerre a été relégué aux chefs de tribus et zaïms conformément aux codes du droit

[1] Le Centre international pour la justice transitionnelle (ICTJ) prévoit de publier un livre intitulé *"Justice transitionnelle et éducation : apprendre la paix"*, qui décrit les moyens par lesquels les sociétés peuvent utiliser l'éducation pour s'attaquer aux séquelles des violations passées des droits de l'homme. L'éducation a empêché la réapparition de la violence, prévu la réinsertion des enfants et des jeunes touchés par la guerre dans la société ou servi de moyen de réparation, mais a joué un rôle essentiel dans l'émergence de politiques répressives ou de conflits.

[2] CORM Georges, *Le Liban contemporain : histoire et société*, Paris, Éditions La Découverte, 2012.

coutumier auquel le Liban est habitué, sans toutefois qu'une responsabilité quelconque ne soit admise, ni par l'État ni par les zaïms. D'après Dima De Clerck « Le processus de réconciliation s'inspire des coutumes arabes, profondément enracinées dans la société libanaise, où un cheikh faisant fonction d'arbitre ou de médiateur parraine la réconciliation entre les familles ou les clans selon des codes tribaux spécifiques. La réconciliation traditionnelle implique l'identification de l'agresseur, la reconnaissance du tort et la demande de pardon de l'agresseur. Ces coutumes fournissent un cadre global de réglementation qui permet de concrétiser la volonté politique de pacification, d'unité du territoire et de pluralisme religieux »[1]. De plus, cette loi admet quelques exceptions qui laissent penser, non seulement à une dépénalisation partielle des actes de violence eu égard au statut de ses auteurs au sein de la société, mais aussi à la restriction du droit des victime à une justice équitable. Car, l'article 3 de cette loi stipule que *« L'Amnistie ne s'applique pas à l'assassinat ou la tentative d'assassinat de personnalités religieuses ou politiques et de diplomates arabes ou étrangers »*[2]. Le qualificatif de crimes de guerre ou de crimes contre l'humanité est bien évidemment inexistant dans cette loi, alors que toute justice transitionnelle implique une reconnaissance officielle des crimes commis et du droit des victimes à des réparations morales et pécuniaires[3]. La justice transitionnelle tend à consolider la paix

[1] De Clerck Dima : « Au Liban, les blessures de la guerre civile restent vives et profondes », La-Croix, 24 février 2018, paris-international.blog.la-croix.com

[2] CHARBEL Jean Skaff, « L'amnistie et la justice transitionnelle », *Le Portique* [En ligne], 31 | 2013, mis en ligne le 01 novembre 2015, consulté le 08 septembre 2019. URL : http://journals.openedition.org/leportique/2686

[3] HAZAN Pierre, « Les dilemmes de la justice transitionnelle », *Mouvements*, n°53, 2008/1. DOI : 10.3917/mouv.053.0041

au sein de la société, or, cet objectif est loin d'être atteint au Liban, qui jusqu'à présent a failli en partie à son devoir de mémoire.

En effet, malgré cette défaillance morale en termes d'exemption des auteurs des crimes, les décideurs politiques ont tout de même reconnu leur responsabilité politique de réparation post après-guerre. Depuis 1992, des efforts notables ont été déployés afin de rétablir les populations déplacées de la guerre dans leurs villes et villages, en particulier au Sud du Mont-Liban. Un ministère des personnes déplacées est officiellement a été créé le 4 janvier 1993 à côté d'un Fonds central pour les personnes déplacées. Ce ministère est chargé de financer les programmes de rétablissement des populations forcées à quitter leurs domiciles. En mai 1993, parallèlement à une politique nationale de reconstruction et de développement, le conseil des ministres adopte une stratégie nationale de retour prévoyant des indemnisations pour les occupants afin qu'ils restituent aux propriétaires leurs maisons. Des aides financières à la reconstruction des domiciles endommagés ou détruits ont été octroyées aux victimes.[1]

De plus, la reconstruction des villes, notamment du centre de Beyrouth faisait partie de la stratégie d'effacement des séquelles matérielles et stigmates de la guerre. À ce propos, nous pouvons citer le Comité de Développement et de Reconstruction ayant œuvré pour la réhabilitation des infrastructures dans la capitale (administrations, ports et aéroports, monuments, institutions bancaires, commerces, etc). Ce

[1] DE CLERCK Dima : idem

travail de reconstruction matériel est considéré par certains spécialistes comme un travail de conciliation et de reconstruction du tissu social entre les différentes communautés[1].

Malgré cette volonté timide de restreindre les stigmates de la guerre, les gouvernements successifs manquaient de courage politique nécessaire à la commémoration de la guerre, bien que la réalité du pays leur rappelle à chaque instant la nécessité d'ouvrir le débat et confronter les maux des libanais.

Conclusion

Le pardon est une condition nécessaire au rétablissement de la paix au sein de la société. Or, peut-on pardonner ce qui n'a pas été avoué ou reconnu ? Les quarante années passées depuis la fin de la guerre n'ont pas engendré d'avancées notables sur le plan politique comme social en matière de justice transitionnelle et de commémoration de la guerre. L'hésitation des pouvoirs publics à ce sujet pourrait être expliquée certes par la complexité du paysage politique libanais eu égard à la diversité des partis et des courants reflétant la multiplicité des communautés et des religions, mais aussi par la pérennité des dogmes traditionnels et coutumiers ayant entraîné l'impunité des auteurs des crimes commis pendant la guerre civile. En effet, l'intercession entre l'autorité religieuse et politique amincit tout espoir de voir les auteurs des crimes condamnés un jour. Cette dichotomie de pouvoir a engendré une

[1] KANAFANI-ZAHAR Aïda, « Liban, mémoires de guerre, désirs de paix », *La pensée de midi*, 2000/3 (N° 3), p. 75-84. URL: https://www.cairn.info/revue-la-pensee-de-midi-2000-3-page-75.htm

autarcie des élites politiques vis-à-vis de tout affranchissement juridique depuis la fin de la guerre. Pourtant, la société civile de par son activisme sans faille a réussi, non seulement à rétablir certaines vérités liées aux causes et aux auteurs de la guerre, mais aussi à préserver la mémoire collective en collectant des preuves, des témoignages et des images afin de permettre aux victimes de se réconcilier avec leur passé.

En somme, la préservation de mémoire collective implique d'une part, la responsabilisation des auteurs des violations des droits de l'homme, et d'autre part, la réparation des préjudices subis par les victimes. À cette fin, l'existence d'une instance indépendante demeure une nécessité absolue en vue d'établir un procès équitable. De plus, la préservation de la mémoire sensibilise les futures générations aux enjeux de la guerre, d'autant plus que le Liban subit aujourd'hui les conséquences désastreuses des bouleversements géopolitiques de la région, particulièrement la guerre civile syrienne et le conflit israélo-palestinien. Bon nombre de libanais estiment que la guerre ne s'est jamais arrêtée, elle continue mais d'une autre manière car les situations économiques et politiques du pays ne cessent de régresser (endettement, chômage, corruption, etc), et l'avenir des libanais devient de plus en plus sombre.

La justice transitionnelle à Taiwan : le goût d'inachevé
Transitional justice in Taiwan: the taste of unfinished

D. JAAFAR MOHAMMED
Droit Public et en sciences politiques
De l'Université d'Abdelmalek Essaadi de Tanger.

Mots clés

« Incident du 28 février » ou « Incident 228 »- La « Terreur blanche » - Tchang Kaï-chek - KMT –PPC – DPP

Résumé

Le souci de justice transitionnelle à Taiwan ne s'affuble nullement de l'habit standard qui prolifère partout dans les expériences comparées : il est devancé de la transition démocratique.

Rien de plus étrange, ni de plus néfaste à la cause de la justice transitionnelle que de faire de la mémoire collective une chimère, de l'arsenal compensatoire un vide sanctuaire, de la commission vérité et réconciliation une épave et de la reddition des comptes une superstition juridique.

Subtract

The concern for transitional justice in Taiwan is by no means equipped with the standard habit that proliferates everywhere in comparative experiences: it is preceded by the democratic transition. Nothing more strange, or more harmful to the cause of transitional justice than to make collective memory a chimera, the compensatory arsenal an empty sanctuary, the Truth and Reconciliation Commission a wreck and accountability a legal superstition.

Keywords

"February 28 Incident" or "Incident 228" - "White Terror" - Chiang Kai-chek - KMT-CPP - DPP

Introduction

A. Interpellations contextuelles

La compréhension de la dynamique de la justice transitionnelle à Taiwan postule nécessairement à un rappel de sa portée sémantique et appelle à l'analyse du contexte historique de son émergence dans ce pays.

L'étude de la justice transitionnelle est un questionnement global sur l'existant en tant qu'expression cumulée de normes, de discours et de pratiques politiques, militantes, juridiques, de conseils et d'expertise[1] ambitionnant la conquête de la justice et la réconciliation[2].Pour ainsi dire, l'ultime visée est de concilier les principes de justice, de pardon et de vérité aux fins de (re)construction nationale, donc de construction (constitution) d'États nouveaux[3].

Fruit d'un long cheminement aligné sur les canons des transitions post-dictatoriales en Amérique latine dans les années 1970-1980, le concept fut initialement employé par Rui Teitel [4] avant de rappeler en 1995 l'ouvrage « *Transitional justice : how emerging democracies reckon with former regimes* » [5] pour se charger d'une forte connotation méliorative inédite après la guerre froide.

La justice transitionnelle a été entendue tel un procédé voué à instaurer une paix durable et juste dans les sociétés tout en érigeant en valeur absolue la démocratie. Elle a, a priori, servi de réponse à la transgression méthodique et massive des droits de l'Homme.

1 P.-Y. Condé, « Présentation du dossier », in « A l'épreuve de la violence, figures de la justice transitionnelle », Droit et société, n°73, 2009, p.549s, spéc, p.553.

2 «Rétablissement de l'Etat de droit et administration de la justice pendant la période de transition dans les sociétés en proie à un conflit ou sortant d'un conflit» (S/2004/616), par. 8.

3 Nour Benghellab, « Des mythes aux réalités de la justice transitionnelle », *Champ pénal/Penal field* [En ligne], Vol. XIII | 2016, mis en ligne le 12 février 2016, consulté le 10 Août 2019. URL : http://journals.openedition.org/champpenal/9235 ; DOI : 10.4000/champpenal.9235

4 *R.* Teitel, « Editorial note. Transitional justice globalized », The International journal of transitional justice, 2 (1), 2008, p.1s.

5Cité par Essomba, S. « Quelle complémentarité entre la justice transitionnelle et la justice pénale internationale ? », Revue internationale de droit pénal, vol. 84, no. 1, 2013, pp. 181-204.
Repris de Neil J. Kritz, « Transitional justice : How emerging democracies reckon with former regimes», vol.3, United Institute of peace press, Washington D.C, 1995.

Elle s'escompte, au-delà de la punition, la restauration de la paix sociale sur la base d'un consensus.

Taiwan ne déroge pas de ce cadre traduit dans le déploiement de la justice transitionnelle qui s' y est principalement énoncé autour de la reconnaissance des victimes de deux expériences historiques distinctes s'inscrivant partant dans un mouvement ayant amené à la reconnaissance des victimes du Parti-État ayant gouverné à Taiwan de 1945 à 1992[1].

Surgie d'une lente gestation, cette dynamique de la réconciliation nationale s'est frayée deux voies complémentaires avançant de la réhabilitation des victimes de la dictature nationaliste à la condamnation des dérapages obscurantistes perpétrés tantôt par l'armée nationaliste en mars et en avril 1947, communément appelés « Incident du 28 février » ou « Incident 228 » tantôt par les autorités policières du régime nationaliste durant la période autoritaire, labellisée « Terreur blanche ».Ces régressions abusives sont traduites , pour l'essentiel , dans l'adoption , d'abord, en 1948 des dispositions temporaires en période de mobilisation pour émousser toute veine insurrectionnelle et ensuite dans l'entrée en vigueur de la loi martiale en 1949.Ces mesures seraient affermies l'année suivante par d'autres plus drastiques ciblant la supplantation de la révolte. Pour autant, cette dynamique s'assigne moyennant cette seconde mouture d'auto- responsabilisation étatique l'objectif de la souscription à la démarche réparatrice.

Résolument persuadée de l'effectivité réhabilitatrice, la Commission pour la justice transitionnelle institue le 30 mai 2019 une nouvelle vague de réhabilitations concernant 2 006 personnes injustement condamnées à l'époque où Taiwan était régi par un gouvernement autoritaire.

Pour autant que l'on puisse en juger, cette tâche de la reconnaissance des victimes de la « Terreur blanche » à Taiwan demeure

[1] Vladimir Stolojan, « Justice transitionnelle et mémoires historiques à Taiwan », Perspectives chinoises [En ligne], 2017/2 | 2017, mis en ligne le 01 juin 2018, consulté le 01 Août 2019. URL : http://journals.openedition.org/perspectiveschinoises/7744

inachevée car largement dominée par la quête systématique de la réconciliation nationale prisant un pacte de l'oubli profitant à l'amnistie et à l'amnésie, autrement dit, à un pacte axé sur l'oubli juridique et sur l'oubli social[1].

Les indices avant-coureurs de cette justice transitionnelle imprégnée de l'inachevé demeurent la mise en œuvre d'une loi de compensation absconse corrélée à la portée velléitaire des récits mémoriels sur la « Terreur blanche » et à la reconduction de l'impunité.

B. Intérêt théorique et pratique

La problématique de la transition démocratique place, in abstracto, la justice transitionnelle au centre des études ambitionnant cerner la quintessence des mutations initiées entre autres celles de Samuel Huntington qui parlait de vagues de démocratisation[2]. On entretient un discours en vertu duquel des régimes à des degrés divers sont en phase de transition démocratique. Il n'est pas rare de constater que les idées de la souveraineté populaire comme fondement de l'Etat, de l'Etat de droit en tant que logique structurelle et de la reddition des comptes sont devenues des principes universels, autrement dit, les standards démocratiques[3]. A cet enseigne, la justice transitionnelle recouvre concomitamment par le truchement d'une fusion des études empiriques et normatives, des processus de mutations politiques et leur étude dans le

[1] Hazan Pierre, « Les dilemmes de la justice transitionnelle », *Mouvements*, 2008/1 (n° 53), p. 41-47. DOI : 10.3917/mouv.053.0041. URL : https://www.cairn.info/revue-mouvements-2008-1-page-41.htm

[2] Huntington Samuel Phillips, (18avril1927, New York - 24décembre2008, Martha's Vineyard, Massachusetts), est un professeur américain de science politique .Son œuvre est dominée par ses ouvrages intitulés, ***Le Choc des civilisations et The third wave : democratization in the late twentieth century*** ,publiés en 1991 .
Cf, Samuel P. Huntington, *Le choc des civilisations*, Paris, Editons Odile Jacob, Traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Jean-Luc Fidel, Geneviève Joublain, Patrice Jorland et Jean-Jacques Pedussaud, 2007, coll. « Bibliothèque », 2007, 402 pages.
Selon lui, la démocratisation, c'est-à-dire le processus au cours duquel des pays deviennent démocratiques, progresse dans le monde par vagues successives qui sont disséminées de périodes de flux et de reflux autoritaires. C'est bien la période précédant les révolutions libérales marquant l'Europe en 1830 et en 1848 qui incarne la première vague .Elle a touché concomitamment les pays européens, d'Amérique (États-Unis, Canada, Uruguay, etc.) et d'Océanie (Australie, Nouvelle-Zélande).
La libération des pays d'Europe occidentale par les alliés durant la deuxième partie de la seconde guerre mondiale corrélée à celle des pays d'Amérique latine et ceux décolonisés concrétisent la deuxième vague.

[3] Voir en ce sens , Mohamed Najib Ba, « Internationalisation du droit constitutionnel et standards démocratiques », in *AIDC*, 2007, Vol. XVI, L'internationalisation du droit constitutionnel, pp. 125 - 165.

cadre d'un nouveau domaine de la théorie de la justice, articulant les théories philosophiques de la justice, le droit pénal et les droits de l'homme, l'étude des politiques internes et celle des relations internationales[1].

In concreto, force est de remarquer que la perspective de la justice transitionnelle telle qu'amorcée à Taiwan fut noyée sous le joug des considérations politico-sociales induites par le souci de la refonte de l'unité nationale commanditant silence et impunité des auteurs de crimes politiques ou raciaux. Cette réalité résonne en écho avec les propos du Général de Gaulle arguant en faveur de la quête d'unité sociale pour la France qui devait l'emporter sur la vérité[2] : « ***La France n'a pas besoin de vérité, elle a besoin d'unité nationale et d'espoir*** ».

C. Problématique

L'expérience de justice transitionnelle à Taiwan soulève quatre questions connexes :

1. L'expérience de la justice transitionnelle à Taiwan est-elle achevée et aboutie ?
2. Peut-on parler de l'échafaudage d'une mémoire collective aux récits des victimes de « l'Incident 228 » et de la « Terreur blanche »?
3. La dynamique de réhabilitation n'a-t-elle pas essuyé des résistances ?
4. Les mécanismes enclenchés de justice transitionnelle font-ils écho aux expectatives de la transition démocratique dont notamment

[1] Nadeau Christian, Saada Julie, « Chapitre 9. La justice transitionnelle », dans : Jean-Baptiste Jeangène Vilmer éd.,*Ethique des relations internationales. Problématiques contemporaines.* Paris cedex 14, Presses Universitaires de France, « Hors collection », 2013, p. 245-268. DOI : 10.3917/puf.jeang.2013.01.0245. URL : https://www.cairn.info/ethique-des-relations-internationales--9782130591122-page-245.htm

[2] Gay Laurence, « Existe-t-il un droit (à la recherche) de la vérité historique » ? Table ronde. In: *Annuaire international de justice constitutionnelle*, 29-2013, 2014. Pluralisme des garanties et des juges et droits fondamentaux - Les droits culturels. pp. 621-633.

l'activation de la responsabilité redditionnelle mettant fin à l'impunité ou seraient-ils, par essence, cosmétiques ?

D. Hypothèses du travail

Evoluant sur le double répertoire de la paix sociale et de l'ancrage de la responsabilité redditionnelle, Taiwan est départagé entre les contraintes de la justice transitionnelle induisant un pacte de la mémoire et non un pacte de l'oubli et une philosophie de la

« réconciliation » qui prône l'amnistie et l'amnésie, voire l'impunité.

En un peu plus clair, entre les apologistes de la difficulté d'édifier une culture basée sur l'Etat de droit quand l'accord de base repose sur l'impunité , et les partisans de l'amnistie en tant qu'impératif moral sine qua non pour l'atteinte de la réconciliation, se hissent les dilemmes de cette ambiguïté normative parée pourtant d'une vertu stabilisatrice conférant une marge de manœuvre aux hommes politiques pour permettre des compromis dans les négociations de paix.

La justice transitionnelle taïwanaise, demeure somme toute sinon étriquée, du moins tronquée et inachevée.

E. Approches théoriques et méthodologiques du travail

On est amené tout naturellement à mettre en œuvre un éventail méthodologique, sciemment interdisciplinaire et transdisciplinaire embrassant la transitolgie dans son verseau néo-institutionnel centré sur trois notions à savoir les idées, les institutions et les intérêts.

Le principe du « Path dependancy » est un signe caractéristique de cette théorie étant donné que la résilience des résistances des acteurs de l'ancien règne est bien mise en avant.

I. Contexte et mécanisme

Dans une perspective évolutionniste, deux séquences superposées sont à distinguer dans la mouvance de la justice transitionnelle à Taiwan marquée, a priori, par la reconnaissance des victimes de l' « Incident du 28 février » dit autrement « Incident 228 », laquelle semble être ballotée entre résistances et incertitudes (A).

La repentance des abus policiers du régime nationaliste pendant l'ère autoritaire étiquetée la « Terreur blanche » semble, quant à elle, conduire à une réhabilitation inachevée (B).

A. Le « modèle 228 » entre résistances et incertitudes.

Le « modèle 228 » incarne la force initiatrice et instigatrice de ce mouvement de justice transitionnelle ayant jalonné la récente démocratie taïwanaise.

La repentance des années des dérapages perpétrés par l'armée nationaliste en mars et en avril 1947 occasionnant entre 18 000 et 28 000 morts 1 s'est posée et résolue suite à l'agrégation de courants de pensée successifs et transdisciplinaires visant ultimement l'ancrage de la vérité corrélé à l'amarrage de la responsabilité de l'Etat conjuguée à la réparation des torts subis lors de « Incident du 28 février » ou « Incident 228 ».

A en croire Dorian Malovic [2], les incidents du 28 février 1947 ont fait près de 28 000 victimes des soldats du leader nationaliste Tchang Kaï-chek, dont le Kuomintang (KMT) administrait l'île tout juste sortie de la colonisation japonaise. L'étincelle s'est attisée le 28 février 1947 par

[1]Cité par Vladimir Stolojan, « Justice transitionnelle et mémoires historiques à Taiwan », *Perspectives chinoises* [En ligne], 2017/2 | 2017, mis en ligne le 01 juin 2018, consulté le 01 mai 2019, p 29. URL : http://journals.openedition.org/perspectiveschinoises/7744
Repris de Source : Chen Kuan-cheng, « [Ererba shijian] siwang renshu de renkouxue tuiji » (Estimation démographique du nombre de morts de l'Incident 228), in Xing-zhengyuan yanjiu [Ererba shijian] xiaozu, Ererba shijian yanjiu baogao (rapport d'étude sur l'Incident 228), Taipei, Yuan Exécutif, 1992, cinquième annexe.

[2] Dorian Malovic, À Taïwan, les victimes de la « terreur blanche » demandent justice , la-croix., 28 février 2017 . Sur : https://www.la-croix.com/Monde/Asie-et-Oceanie/A-Taiwan-victimes-terreur-blanche-demandent-justice-2017-02-28-120082818028/02/2017

le passage à tabac d'une vendeuse de cigarettes à la sauvette à Taipei. Toute l'île fut chambardée par des soulèvements et des émeutes. Durant les semaines suivantes, ce 28 février 1947 qui a donné son nom aux « incidents du 228 », s'est transformé en une journée commémorative d'un carnage sans précédent à Taïwan.

La mémoire de cet incident est tellement institutrice dans le nationalisme taïwanais qu'elle engendrait précocement les indices avant-coureurs de la justice transitionnelle jaillissant avec la réhabilitation des victimes depuis février 1987 en vertu de laquelle le gouvernement cadre en écho aux doléances en abrogeant la loi martiale auréolant partant la transition démocratique à Taiwan.

Il ne serait pas pécher d'assimiler la mémoire de l'Incident 228 à la source fondatrice de l'indépendantisme taïwanais comme en témoignent les cercles d'opposition au KMT. En attestent les appels réitérés des organisations indépendantistes taïwanaises émergeant au lendemain de l'incident entre autres la Ligue d'émancipation formosane surgissant le 28 février 1948 à Hong Kong[1] et qui commémorait avec d'autres indépendantistes dans nombreux pays l'Incident 228[2] appréhendé telle l'incarnation de la mécanique de tuerie aveugle pilotée par les troupes d'un régime étranger, en l'occurrence , chinois .

Représentant , pour l'essentiel , l'apogée de la « souffrance commune », l'Incident 228 induit une vague insurrectionnelle contre toutes formes de nationalisme chinois en promouvant une dynamique nationaliste taiwano-centré transcendant le répertoire purement politique

[1] Tucker, Nancy Bernkopf, ed. (2008). *Dangerous Strait: The U.S.--Taiwan--China Crisis*. Columbia University Press. p. 48. ISBN 9780231135658

[2] Au cours de l' incident du février 1947 , les autorités de Shanghai procédaient à l'incarcération de Joshua , frère de Thomas. Cette organisation fut fondée par Huang Chi-nan et Thomas Liao après son arrestation. Une fois libéré, Joshua assume la responsabilité de coordination des actions des membres du FLR à Nankin et à Shanghai alors que Thomas s'est vu confier la tache de superviser les actions des activistes de la FLR basés au Japon, à Hong Kong et à Taiwan. L'organisation bénéficie des contacts directs avec des représentants du gouvernement aux États-Unis et aux Philippines.

pour toucher à d'autres disciplines entre autres la littérature[1], le cinéma[2] et la chanson [3].

Investie d'une forte charge mémorielle et émotionnelle, cette mémoire collective jugée de

« traumatisme fondateur »[4] fut instaurée avant 1987 principalement à travers les associations indépendantistes installées en dehors de Taiwan. Ce n'est pas par pur angélisme que le mutisme jugulait initialement la bouche des victimes de l'Incident 228 mais le bâillon du régime mis en place qui empêchait de parler comme en certifient les efforts annihilés du magazine Ziyou shidai qui avait mené une enquête avant 1987.

Des témoignages furent recueillis ultérieurement suite au mouvement de réhabilitation sur les exactions produites en 1947 ont fomenté une dynamique droit de l'hommiste dirigée par Chen Yong-hsing , nommé à la tête de l'Association taïwanaise pour les droits de l'homme. Cette association organisait depuis 1986, avec plusieurs intellectuels de l'opposition une conférence dédiée aux évènements de février-mars 1947, la première tenue à Taiwan sur ce sujet[5].

Cette vague de réhabilitation des victimes de 1947 s'est revigorée avec l'avènement de députés sans appartenance partisane dont notamment Chiang Peng qui fustigeait le gouvernement dans son intervention en 1985 Chiang Peng, par une triple demande articulée autour de la réclamation de la vérité sur les meurtres d'opposants commis au début des années 1980 et sur les événements de 1947 et la consécration du 28 février comme jour commémoratif honorant les

[1] L'exemple prototype demeure Lin Shuang-pu, Ererba xiaoshuo xuan (Collection de nouvelles sur 228) , Lan Po-chou, Chenshi, liuwang, Ererba (Noyés, exilés, 228),
[2] Preuve à l'appui, deux films consacrent cette percée à savoir , Beiqing chengshi (City of Sadness, 1989) de Hou Hsiao-hsien et Tianma chafang (March of happiness, 1999) de Lin Cheng-shen
[3] A ce juste propos , l'on peut citer Mushen Wudedian (Defenders of Butik palace, 2013) du groupe de métal Chthonic dont le chanteur est aujourd'hui député au Yuan législatif.
[4] Expression citée par Vladimir Stolojan, dans « Justice transitionnelle et mémoires historiques à Taiwan », *Perspectives chinoises*, op-cit.
Reprise de RENAN, Ernest (1823-1892) : Qu'est-ce qu'une nation ?, 1882
[5] Ibid.

victimes [1]. A cette demande précurseure s'ajoute l'émergence de la Fondation « pour que le 28 février devienne un jour de paix ».

Ces manifestations et ces enquêtes auprès des familles des victimes ont poussé le gouvernement à revoir sa perception des abus policiers de février-mars 1947 en tant que réponse tolérée, pour étouffer une insurrection communiste.

Dès lors , la dynamique réhabilitatrice s'intensifie par l'érection en 1989 à Chiayi d'un monument public honorant les victimes, d'un monument national en 1995 à Taipei dans un parc qui sera renommé par la suite Parc de la paix et du souvenir 228 et par l'injonction relative à l'institution d'une commission indépendante chargée de faire la lumière sur l'Incident 228 faite au Yuan exécutif par le père de la démocratie taïwanaise , le président Lee Teng-hui qui fut le premier à lever le tabou du « 2.28 » en diligentant un premier rapport d'historiens au début des années 1990.Cette commission serait pilotée par le professeur Lai Tse-han qui soumettait au Yuan exécutif en1992 un rapport du groupe de recherche dont les conclusions étaient promotrices de l'engagement de la responsabilité de l'Etat pleinement assumée des torts subis 2 dont les faits saillants seraient les excuses de l'Etat pour le mal perpétré en 1947 , communiquées en 1995 par Lee Teng-hui précipitant ainsi l'adoption de la loi encadrant les compensations accordées aux familles des victimes de l'Incident 228.

Une pléthore de mesures seraient mises en œuvre dont notamment la reconnaissance du 28 février comme jour commémoratif férié. Or, les montants des dédommagements ainsi que les modalités d'octroi confiés à la Fondation mémorielle de l'Incident 228 varient obscurément d'autant plus que l'attitude à adopter envers les tortionnaires départage les représentants du Kuomintang (KMT) comme du PDP.

[1] Cité par Vladimir Stolojan, dans « Justice transitionnelle et mémoires historiques à Taiwan », *Perspectives chinoises* , op,cit.p 31
Repris de Lifa yuan gongbao (Bulletin du Yuan législatif), vol. 74, n°23, 1985, p.36.
[2] Rapport d'étude sur l' « Incident 228 »), Taipei, Shidai wenhua chubanshe, 1994

Au-delà de ces dissonances, la réhabilitation des victimes de 1947 a buté devant les résistances des adeptes du camp nationaliste contestataire de tout réquisitoire dressé contre l'ancien Parti-État.

B. La Terreur blanche : une réhabilitation inachevée

L'arsenal sanctionnateur de la Terreur blanche qui débute en 1948 est constitué de mesures temporaires en période de mobilisation pour éradiquer la révolte et seraient raffermies en 1949 par d'autres dispositions plus drastiques ambitionnant l'endiguement de la vague contestataire entre autres la loi martiale et le dispositif mis en place en 1950 pour contrôler des espions durant la période de mobilisation provisoire. L'arbitraire et les réflexes liberticides dont notamment le jugement par la justice militaire de civils forment l'ossature d'un système œuvrant en faveur du « Tout sécuritaire ».

Les prémisses de la justice transitionnelle jaillissent avec l'abolition de la loi martiale en 1987 et de l'article 100 en 1992 du code pénal, jugé en tant que l'épée de Damoclès pour tout indépendantiste taïwanais.

A rebours du « modèle 228 », les familles des victimes de « la Terreur blanche » se constituaient en groupes avant 1987 et se regroupaient simultanément des Chinois continentaux (Waishengren) et des Taïwanais de souche (Benshengren)[1].

Force est de constater que la différenciation entre « chapeaux rouges » et « chapeaux blancs » était inhérente moins à une opposition entre Waishengren et Benshengren que d'une opposition idéologique. Loin de se cantonner dans une idéologie singulière , ils s'articulent les uns aux autres dans un décloisonnement pertinent se partageant souvent les mêmes doléances communiquant partant leurs communes revendications relatives à la « révision de la loi sur la sécurité nationale », le « versement de compensation de toutes les victimes » et la demande que la valeur des

[1] Cindy Keo-Vu , Compte rendu du Séminaire « Taïwan et ses lieux de mémoire : la question du récit national» , séance du 8 janvier 2018, Samia Ferhat – EHESS.

biens spoliés par le régime soit prise en compte dans le calcul des indemnisations [1].

Les victimes ont réussi l'érection de la fondation de l'association nationale vers 1995 consolidée par la fondation de la part des anciens détenus politiques de l'Association d'entraide des prisonniers politique du territoire de Taiwan à dessein unificateur avec la Chine et l'Association fraternelle des prisonniers politiques taïwanais à vocation indépendantiste.

Si l'Association d'entraide des prisonniers politiques du territoire de Taiwan évoluait sans contingentement, les leaders de l'Association fraternelle des prisonniers politiques ont essuyé déboires, arrestations et incarcérations. Sous ce cadre prohibitivo-punitif, elle fut contrainte à

œuvrer en catimini.

S'alignant sur l'esprit des mesures encadrant les compensations de l'Incident 228 , une proposition d'indemnisation émanant en 1997 de l'ancien prisonnier politique et député Hsieh Tsung-min fut vivement soutenue par des députés du PDP et aussi de quelques élus du camp conservateur[2].Cette réclamation matricielle départageait les échiquiers entre partisans et détracteurs en l'occurrence, le représentant du ministère de la Défense qui plaidait en faveur d'une réhabilitation restreinte et partielle arguant en faveur de la pertinence de la loi martiale à cette époque dans le maintien de la sécurité nationale face à la pression de la Chine communiste. A cet enseigne , il avançait que le fait de ne dédommager que les victimes des lois ayant permis la détention de prisonniers politiques serait injuste envers les autres civils comparus devant les tribunaux militaires et serait un facteur de désordre[3] . Il s'y oppose en ces termes :

[1] Ibid
[2] C'est en ces termes que le prologue du député Hsieh Tsung-min closent son intervention. Vladimir Stolojan, *op,cit*.p 33.
[3] Ibid
Repris du Bulletin du Yuan législaltif, vol. 86, n°42, 1997, p. 122.

Aujourd'hui, la Chine communiste n'a pas abandonné l'usage des

armes pour menacer Taiwan, […] la partie continentale veut collecter nos secrets militaires en ayant la plupart du temps recours à des civils allant et venant d'une rive du détroit à l'autre, dans ces circonstances-là, faut-il condamner ces personnes ? Et après les avoir condamnées, faut-il leur donner des compensations [1] ?

Pour ainsi dire, l'indemnisation des civils détenus avant 1991 pour leur collaboration avec des groupes pro-communistes est irréalisable attendu qu'elle légitimerait les revendications des espions de Taiwan sur ordre de Pékin.

Au-delà de ces divergences , d'autres pointent à l'horizon dont notamment l'attitude réfractaire du représentant du ministère de la Justice dont dépendait l'ancien système policier et qui défend le caractère constitutionnel de la loi sur la sécurité nationale et conteste sa révision en soutenant qu'accorder aux anciens condamnés la possibilité de faire appel des anciens jugements entraverait le bon fonctionnement de la justice.

En somme, le refus d'amender l'article 9 de la loi sur la sécurité nationale, la légitimité du régime autoritaire n'est remise en cause ni de jure ni de facto étant donné que la dignité des victimes n'est en rien restaurée nonobstant le versement d'une compensation puisque le verdict rendu par l'ancienne justice militaire n'est pas invalidé.

Depuis l'abolition de la levée de la loi martiale, les victimes sollicitaient pardon et réparation. Certes, l'Etat a communiqué des certificats de restauration de la réputation contenant ses excuses des dérapages commis avec la « terreur blanche », lesquelles excuses ont été accompagnées d'un soutien psychologique individualisé.

[1] Ibid , p123.

Paradoxalement, tout en confirmant l'innocence de son récipiendaire, les certificats n'opèrent en rien la caducité des sentences rendues. Cette assertion est d'autant plus vraie que seulement 4 055 d'entre eux ont été distribués entre 2004 et 2014[1]. Il fallait attendre jusqu'au 5 octobre 2018 pour que le casier judiciaire de 1 270 victimes des purges de la « Terreur blanche » soit totalement blanchi sous la présidence de Tsai Ing-wen qui, en présentant des excuses officielles, a reconnu que ce jour arrivait trop tard, mais mieux vaut tard que jamais[2]. Le casier judiciaire de ces 1 270 victimes bénéficiaires de l'amnistie est à nouveau vierge.

Certes, hormis ces divergences, « le modèle 228 » fut appliqué dans le régime compensatoire des victimes de la « Terreur blanche » .Or, à ce niveau peut être plus qu'ailleurs, on ne saurait se contenter de la définition vague admise par le régime de compensation. Ainsi , reconnaissant les désillusions et les déceptions qu'elle a suscitées, il faut souligner que reprenant la mesure fixée pour les victimes de 1947 , la fondation publique chargée d'indemnisation ne peut dépasser la somme maximale de 6 millions NTD versée à la famille d'un prisonnier exécuté , omettant par cette mesure l'essence de l'article 8 de l'acte déployé pour la suppression de la rébellion disposant la nationalisation des biens des personnes condamnées pour sédition. De ce point de vue, les biens saisis ne sont en rien indemnisés.

En substance, la réforme de la loi sur la sécurité nationale n'a en rien abouti à une paralysie du système judiciaire, contrairement à ce qui avait été avancé en 1997.

Triplement reconduit, le mandat de cette fondation publique placée sous la juridiction du ministère de la Défense a entrepris ses travaux à la fin de l'année 1998 pour arriver à terme en 2014.

[1] Vladimir Stolojan, *op,cit*.p 35
[2] « Taïwan réhabilite 1270 victimes des purges de la Terreur blanche » , RFI , le 06-10-2018. Modifié le 08-10-2018 à 10:28

Au total, la fondation a reçu 10 065 dossiers, 1 940 étant rejetés car ne concernant pas des victimes de la Terreur blanche, 96 autres au titre de l'article 8 de l'acte de 1998 tandis que 7 965 demandes ont été acceptées. 20 340 personnes ont été indemnisées[1] .

En vertu d'une lecture réductionniste de l'article 8 , maintes victimes s'étaient trouvées iniquement exclues de ce régime compensatoire pour des faits liés à l'usage ou la possession d'armes à feu d'autant plus que les dossiers de 1 500 autres victimes potentiellement bénéficiaires n'ont pas été traités car aucune demande n'a été soumise par les familles. La commémoration des exactions de la « Terreur blanche » voit sa juste traduction dans l'organisation des célébrations annuelles, des conférences et de quelques projets d'études initiées par la Fondation qui a optimisé l'édification d'un monument national dédié aux victimes de la « Terreur blanche » inauguré en 2008.

Encore faut –il le mentionner, l'écho de la mémoire de la « Terreur blanche » n'est pas aussi prégnant que celui de l'Incident 228 et pour raison, l'absence d'un récit mémoriel homogène.

II. L'impératif de l'impunité à l'épreuve de la reconstruction sociale

Le droit à la vérité (A) résiduellement satisfait corsé par l'inanité de la responsabilité redditionnelle (B) ternissent amplement l'expérience de justice transitionnelle taïwanaise.

A. Le droit à la vérité

L'émergence pesante des justices transitionnelles à l'échelle internationale justifie l'essence de sa description en termes de « Justice cascade » de nature à la fois culturelle, politique et juridique. Il est vraisemblablement plus seyant de concevoir la corrélation entre démocratie et justice transitionnelle quand on découple les deux

[1] *Ibid*

concepts. Souvent, les deux séquences manquent de synchronisation à telle enseigne que des situations de démocratisation sans justice transitionnelle foisonnent. On en voudra principalement pour illustration les cas de l'Espagne et de plusieurs parties de l'Europe de l'Est.

De même, le droit comparé renseigne sur l'existence d'expériences de justice transitionnelle sans démocratisation où cheminent des tentatives d'amnistie et où sont tentées des procédés de réconciliation .Preuve à l'appui, en Algérie, la justice transitionnelle était aseptisée de démocratisation.

Dans d'autres cas de figure, à l'image de Taïwan, prolifèrent des situations où un souci de justice transitionnelle jaillit lentement et longtemps après la transition démocratique. Pour que le sujet soit désacralisé et le tabou de son inaccessibilité au profane soit brisé et ramené à une question humaine discutable et critiquable, il fallait attendre , en effet , l'avènement de la présidente Tsai Ing-wen issue du Parti démocrate progressiste (PDP) ancré dans les entrailles du mouvement de résistance à la dictature de Tchang Kaï-chek qui avait émis le souhait de mettre en place , comme en Afrique du Sud ou en Argentine , une commission « vérité et réconciliation » sur « l'incident du 28 février ». Elle serait chevillée sur des modèles sud-africain et est-allemand.

Cette initiative a soulevé les réticences du Kouomintang (KMT). Cette commission, n'est proposée étrangement que pour les victimes « l'incident du 28 février » alors qu'une commission « vérité et réconciliation » serait plus pertinente à la « Terreur blanche » dans la mesure où beaucoup de gens sont encore en vie.

Huang Cheng-yi, professeur associé de droit constitutionnel à l'Academia Sinica à Taïwan, préside l'ONG Vérité et réconciliation pour Taïwan, créée en 2008, pour rassembler des témoignages de victimes de la « Terreur blanche »[1]. Pour ce faire, cette commission sera chargée

[1] Brice Pedroletti , « Massacres de 1947 à Taïwan : L'Etat doit faire toute la lumière sur ses responsabilités », Le Monde , le 02 mars 2016 à 18h08 - Mis à jour le 03 mars 2016 à 17h22

d'enquêter sur les purges du leader du Kuomintang, qui sont longtemps restées taboues à Taïwan. A cet objectif, un département des archives nationales a été créé en 2001. Depuis, les familles, les historiens et le public ont pu avoir accès à certains documents[1].

Les familles des victimes exigent plus de transparence non dans un esprit vindicatif mais pour faire toute la lumière sur les responsabilités. **« *Nous ne voulons pas la vengeance. Nous voulons la justice* ».**Répètent-ils[2]

A ce juste égard, souligne Yang Chen-long, qui dirige la Fondation 228 : « ***Nous exigeons que la vérité soit faite, que les responsables rendent des comptes, que leurs noms apparaissent dans les archives officielles et les manuels d'histoire***[3].»

Or, aucun ancien cadre de la justice militaire ne s'est engagé dans une optique de repentance corrélée à des prises de paroles publiques à l'instar de ce qui s'est produit à l'échelle mondiale dans les commissions vérité et réconciliation.

Des associations assistent les familles pour retrouver les dernières lettres écrites par leurs proches portés disparus et militent pour l'adoption d'une nouvelle loi sur les archives pour permettre un plus grand accès aux documents classifiés.

A ce juste titre, le service des archives nationales affirme avoir reconquis près de 800 pages de lettres écrites par 179 victimes, et avoir prévenu leurs proches. Pour l'instant, 106 lettres ont été envoyées aux familles4.

Les familles des victimes sollicitent davantage de transparence par l'adoption des lois pour se garantir que tous les documents soient

[1] « Taïwan: des lettres surgies du passé ravivent la douleur de la "Terreur blanche" », L'Obs avec AFP, publié le 02 mai 2016 à 13h34. Sur : https://www.nouvelobs.com/societe/20160502.AFP3972/taiwan-des-lettres-surgies-du-passe-ravivent-la-douleur-de-la-terreur-blanche.html

[2] Dorian Malovic, À Taïwan, les victimes de la « terreur blanche » demandent justice , op,cit.

[3] *Ibid*

[4] « Taïwan: des lettres surgies du passé ravivent la douleur de la "Terreur blanche" », op,cit.

recouvrés, associés et identifiés dans le cadre d'une enquête achevée et pléthorique sur la dictature.

Il ne faut pas omettre que l'ultime visée pour une commission de vérité et de réconciliation est de jeter de la lumière sur cette période et d'engager les responsabilités mais la plupart des victimes ainsi que des tortionnaires et des témoins sont devenus vieux. En conséquence, l'objectif assigné par la commission devrait être pour l'Etat d'assumer toutes ses responsabilités pour les torts subis et les dérapages obscurantistes, en l'occurrence, en divulguant l'intégralité des documents ou archives toujours impénétrables.

Le KMT était un Etat-parti qui déployait son contrôle sur l'Etat. Le cercle décisionnel est cantonné dans ce parti. Par voie de conséquence, des dossiers originels sont indubitablement encore au KMT.

B. L'inanité de la responsabilité redditionnelle ?

Certes, la vérité demeure l'épine dorsale dans une commission « vérité et réconciliation ». De même, l'amnistie dans les expériences comparées a été accordée à des juges et à des auteurs de torture mais a été conditionnée par l'émission de la vérité.

Taiwan aurait pu s'inspirer de ces expériences mais l'incident du 28 février 1947 date de plus de soixante dix ans, ce qui implique la prescription. Par conséquent, l'Etat n'a le pouvoir ni d'amnistier ni de réduire la peine de quiconque et les auteurs d'abus n'ont aucune raison de se faire connaître.

La responsabilité redditionnelle départage ainsi les échiquiers à Taiwan notamment autour de la personne de Chiang Kai-shek. Les journées du 28 février commémoratives traduisent la colère populaire de l'inanité de la dynamique redditionnelle et ce depuis 1990 où les participants à la commémoration organisée par la section locale du PDP accrochent une banderole blanche à une statue de l'ancien dirigeant où

celui-ci présente ses excuses aux victimes de l'Incident 228[1]. Des images de Chiang Kai-shek encore debout dans des espaces publics sont déchirées ou abîmées au nom de sa responsabilité dans les hécatombes.

D'autres sont partisans à la disparition de toute image de Tchang Kaï-chek de Taïwan où se dressent partout des stèles à sa gloire. Les douleurs mal guéries de l'ancienne dictature ont ainsi inspiré l'alternance politique de 2016 et conduit au déclin du Kouomintang (KMT), l'ancien parti unique. A ce juste propos, le DPP, le parti de Mme Tsai, a élaboré en 2016 un projet de loi pour débaptiser le mémorial de Tchang Kaï-chek, dans le centre de Taipei. A cet enseigne, un rapport financé par le gouvernement avait conclu en 2006 à sa responsabilité des carnages de 1947. Cependant, ses inconditionnels avancent que sa culpabilité n'a pas été reconnue ouvertement, pas plus que pour les exactions et persécutions produites au cours des décennies suivantes. Présentement, les familles des victimes veulent au-delà des indemnisations, des réparations de la dignité et surtout des poursuites judiciaires. Manifestement, tout pardon officiel est frappé d'inanité tant que des poursuites judiciaires n'auront pas été engagées contre les responsables de ces exactions.Les victimes ont dénoncé les mesures velléitaires de l'ancien président sortant Ma Ying-jeou qui s'est évertué à défendre l'héritage et le prestige du KMT au lieu de reconnaître la violence d'Etat du temps de la loi martiale tout en érigeant Tchang Kaï-chek en un héros national et en se contentant de s'excuser au nom du KMT et de réparer les torts des massacres de 1947.Sa responsabilité n'est plus à engager selon les affiliés du KMT en soutenant qu'il méconnaissait les détails des exactions commises. En substance, sa responsabilité, en tant que commandant en chef des armées n'est plus à démontrer légalement .Cette responsabilité se cristallise si on se réfère aux documents d'archives qui renseignent sur son consentement accordé aux verdicts de la cour martiale et sur ses décisions de convertir les réclusions à

[1] Cité par Vladimir Stolojan, *op,cit*.p 31
Repris de Wu Nai-teh, « Écrire sur une blessure nationale mémoire des événements du 28 février 1947 », in Samia Ferhat, Sandrine Marchand (éds.), Taiwan, île de mémoires, Lyon, Tigre de papier, 2011, p. 69.

perpétuité en peine capitale. Davantage que la punition, la justice transitionnelle à Taiwan semble chavirer, de facto, vers la réconciliation nationale dotée de cette volonté fondatrice d'une société politique après la violence quoiqu'elle ne soit axée ni sur le droit à la justice ni sur le droit à la vérité. A ce juste égard , elle s'éloigne des expériences comparées qui prônent la confrontation avec le passé en tant que mouture sine qua non pour une transformation politique réussie. Cette pratique effective de la justice transitionnelle accole l'expérience taïwanaise à une forme de normalisation politique laconique des victimes transcendant sa vacation initiale et thérapeutico- cathartique. Réconcilier le passé avec le présent pour mieux se préparer pour le futur, tel apparaît le dessein de cette justice transitionnelle taïwanaise et qui se cristallise dans les propos prometteurs et fort significatifs deTsai Ing-wen *« L'Histoire ne divisera plus Taïwan. Au contraire, elle poussera [l'île] vers l'avant*[1]*. »*

Conclusion

A n'en point douter , la justice transitionnelle à Taiwan, semble s'acheminer, a fortiori, à deux rythmes , l'un abouti , celui relatif à l'incident 228 conduisant à des réinvestissements mémoriels achevés et l'autre , celui de la « Terreur blanche » paraît fragmentaire , lapidaire et lacunaire souffrant l'absence d'une facture symbolique prégnante et exhalant une pensée iconique indépendantiste plus flottante que vigoureuse où un socle commun des souvenirs fait figure de parent pauvre .En conséquence , il serait saugrenu d'évoquer toute notion de mémoire collective aux récits des victimes de la « Terreur blanche ».

Par ailleurs, essuyant des désenchantements, la dynamique de réhabilitation fut longtemps entravée par les esprits récalcitrants du camp nationaliste réfractaire à la dénonciation de l'ancien Parti- Etat qui paraît être , in fine , indissociable du KMT qui s'est déraisonnablement allégé

[1] Alice Hérait , « Taïwan : comment atteindre vérité et réconciliation sur la Terreur Blanche ? », asialyst.com , le 21/06/2016
Sur : https://asialyst.com/fr/2016/06/21/taiwan-comment-atteindre-verite-et-reconciliation-sur-la-terreur- /

de toute compensation des torts subis tandis que le régime compensatoire fut entièrement endossé par l'Etat démocratique , par le citoyen contribuable, ipso facto.

Pire encore, une injustice a altéré cette mouvance transitionnelle traduite foncièrement dans la loi de 1998 qui a omis la récupération par les victimes de leurs biens saisis et spoliés.

Parler d'une justice transitionnelle achevée à Taiwan est en fait abusif, tant les constantes – mémoire collective étriquée, inanité redditionnelle, rôle subsidiaire de la commission vérité et réconciliation, catalogue lapidaire des compensations et de la réparation de la dignité, sont immuables. Quoi de plus édifiant à ce propos que les conclusions du sondage réalisé en mars 2016 par l'agence Win Win Weekly attestant que plus de 76 % des Taïwanais[1]sont résolument convaincus que la justice transitionnelle amorcée dans les années 1990 n'est toujours pas achevée.

Bibliographie

[1] Ibid

I. Ouvrages

A. En français

- Samuel P. Huntington, *Le choc des civilisations*, Paris, Editons Odile Jacob, Traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Jean-Luc Fidel, Geneviève Joublain, Patrice Jorland et Jean-Jacques Pedussaud, 2007, coll.

B. En anglais

- *R.* Teitel, « Editorial note. Transitional justice globalized », The International journal of transitional justice, 2 (1), 2008, p.1s.
- Tucker, Nancy Bernkopf, ed. (2008). *Dangerous Strait: The U.S.--Taiwan--China Crisis.* Columbia University Press. .

II. Articles

- Alice Hérait , Taïwan : comment atteindre vérité et réconciliation sur la Terreur Blanche ? , asialyst.com, le 21/06/2016.
- Brice Pedroletti , « Massacres de 1947 à Taïwan : L'Etat doit faire toute la lumière sur ses responsabilités », Le Monde , le 02 mars 2016 à 18h08 - Mis à jour le 03 mars 2016 à 17h22
- Dorian Malovic, À Taïwan, les victimes de la « terreur blanche » demandent justice , la-croix, 28 février 2017
- Essomba, S. « Quelle complémentarité entre la justice transitionnelle et la justice pénale internationale ? », Revue internationale de droit pénal, vol. vol. 84, no. 1, 2013, pp. 181-204.
- Gay Laurence. « Existe-t-il un droit (à la recherche) de la vérité historique » ? table ronde . In: *Annuaire international de justice constitutionnelle*, 29-2013, 2014. Pluralisme des garanties et des juges et droits fondamentaux - Les droits culturels. pp. 621-633.
- Hazan Pierre, « Les dilemmes de la justice transitionnelle », Mouvements, 2008/1 (n° 53), p. 41-47. DOI : 10.3917/mouv.053.0041. URL : https://www.cairn.info/revue-mouvements-2008-1-page-41.htm
- Javier Santiso. « La démocratie incertaine. La théorie des choix rationnels et la démocratisation en Amérique latine ». In: Revue française de science politique, 43e année, n°6, 1993. PP. 970-993.

- Mohamed Najib Ba, « Internationalisation du droit constitutionnel et standards démocratiques », in *AIDC*, 2007, Vol. XVI, *L'internationalisation du droit constitutionnel*, pp. 125 - 165.
- Nadeau Christian, Saada Julie, « Chapitre 9. La justice transitionnelle », dans : Jean-Baptiste Jeangène Vilmer éd., *Ethique des relations internationales. Problématiques contemporaines*. Paris cedex 14, Presses Universitaires de France, « Hors collection », 2013, p. 245-268.
- Nour Benghellab, « Des mythes aux réalités de la justice transitionnelle », *Champ pénal/Penal field* [En ligne], Vol. XIII | 2016, mis en ligne le 12 février 2016, consulté le 10 février 2019. URL : http://journals.openedition.org/champpenal/9235 ; DOI : 10.4000/champpenal.9235
- «Rétablissement de l'état de droit et administration de la justice pendant la période de transition dans les sociétés en proie à un conflit ou sortant d'un conflit» (S/2004/616), par. 8.
- « Taïwan: des lettres surgies du passé ravivent la douleur de la "Terreur blanche" », L'Obs avec AFP ,publié le 02 mai 2016 à 13h34
- « Taïwan réhabilite 1270 victimes des purges de la Terreur blanche » , RFI , le 06-10-2018. Modifié le 08-10-2018 à 10:28
- Vladimir Stolojan, « Justice transitionnelle et mémoires historiques à Taiwan », *Perspectives chinoises* [En ligne], 2017/2 | 2017, mis en ligne le 01 juin 2018, consulté le 01 mai 2019, p 29.

III. Documentation officielle

A. Bulletin officiel

- Bulletin du Yuan légistaltif, vol. 86, n°42, 1997, p. 122.

B. Rapports

- Rapport d'étude sur l' « Incident 228 »), Taipei, Shidai wenhua chubanshe, 1994

C. Dossiers

- P.-Y. Condé, « Présentation du dossier », in A l'épreuve de la violence, figures de la justice transitionnelle », Droit et société, n°73, 2009, p.549s, spéc, p.553.

D. Conférences

- Ernest Renan, (1823-1892) : *Qu'est-ce qu'une nation ?*, 1882. Conférence faite en Sorbonne, le 11 mars 1882

E. Séminaire : séance du 8 janvier 2018

- Cindy Keo-Vu , Compte rendu du Séminaire « Taïwan et ses lieux de mémoire : la question du récit national » , séance du 8 janvier 2018 , Samia Ferhat – EHESS

IV.Webographie

- http://journals.openedition.org/perspectiveschinoises/7744
- http://www.maroc.ma/NR/exeres/3722777C-FF98-4404-868E-F896D58988AC
- http://www.codesria.org/
- https://www.cairn.info/ethique-des-relations-internationales--9782130591122-page-245.htm
- https://www.la-croix.com/Monde/Asie-et-Oceanie/A-Taiwan-victimes-terreur-blanche-demandent-justice-2017-02-28-120082818028/02/2017
- https://www.lemonde.fr/asie-pacifique/article/2016/03/03/massacres-de-1947-a-taiwan-l-etat-doit-faire-toute-la-lumiere-sur-ses-responsabilites_4876223_3216.html
- http://www.rfi.fr/asie-pacifique/20181006-taiwan-rehabilite-1270-victimes-purges-terreur-blanche
- https://www.nouvelobs.com/societe/20160502.AFP3972/taiwan-des-lettres-surgies-du-passe-ravivent-la-douleur-de-la-terreur-blanche.html
- https://asialyst.com/fr/2016/06/21/taiwan-comment-atteindre-verite-et-reconciliation-sur-la-terreur- /

واقع حقوق الإنسان في القارة الآسيوية

نحو مأسسة آليات العدالة الانتقالية :
تجارب فتية وعدالة غير مكتملة في ظل استمرار الانتهاكات

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

إنّ الآراء والأفكار التي تحملها المؤلف

لا تحمِل بالضّرورة وجهة نظر

المركز الديمقراطي العربي

منشورات

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين - ألمانيا

Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
58228345 -131
10811212 -131
29851112 -131
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: info@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman " Democratic German Center

الطبعة الأولى

2019